أبعد من السلام

١٩٩٣ - ...

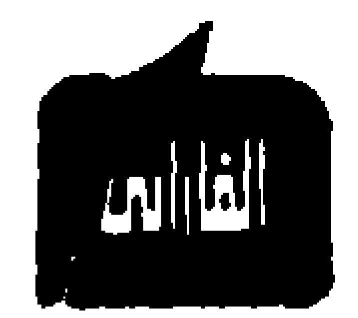
عصام محفوظ



أبعد من السلام

عصام محفوظ

أبعد من السلام



الكتاب: ابعد من السلام

التأليف: عصام محفوظ

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان
ص.ب. ١١/٣١٨١ - ت: ٣٠١٤٦١ - فاكس: ٣٠٧٧٧٥

التنضيد: شركة المطبوعات اللبنانية ش.م.ل.

الطبعة: الأولى ١٩٩٧

جميع الحقوق محفوظة

أبعد من السلام

(١٩٩٣ـ ...)

مدخل

إن التعميم الإعلامي المكثّف لشعار السلام، بعد نهاية الحرب الباردة، يذكِّر بتعميم مشابه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن شتان بين المفهومين للشعار نفسه.

كان السلام، في النظام الدولي السابق، الذي رافق تأسيس «الأمم المتحدة»، مفتوحاً على آمال بمستقبل يغلِّب مبدأ «القوة للحق»، وليس كما اليوم «الحق للقوة»، ويغلِّب مبدأ الاقتصاد لخدمة المجتمع، وليس كما اليوم: المجتمع في خدمة الاقتصاد.

وباختصار كان السلام في النظام العالمي السابق يرافق محاولة ترسيخ قيم إنسانية للخروج من «شرعة الغاب».

وإن أوضح نموذج للمفهوم الجديد للسلام، في ظل الأمبراطورية الأميركية الكونية، هو الذي يطبق في منطقتنا، التي حظيت، بسبب العنصرين المميزين لها: النفط والاستهلاك (عدا كونها محل إقامة الشريك الأمبراطوري) حظيت بالحصة الإعلامية الكبرى من الترويج لهذا الشعار في ندوات ومؤتمرات محلية وإقليمية ودولية راح يديرها المثقفون الذين يتحولون من خالقي ظروف إلى موظفي ظروف يهبون أو يستكينون تبعاً لأحوالها.

وكادت الأصوات القليلة المحتجة، وسط ضجة الأبواق

السلمية، أن تبدو وكأنها تقطع الطريق على المستقبل الزاهر الذي رسمه الحاكم الاسرائيلي السابق لولا أنه هو نفسه اضطر، دفاعاً عن هذا السلام، أن يكشف عن بعض ملامحه الخافية في مجازر نيسان ما جعل الرئيس اللبناني يسمي هذا السلام باسمه الحقيقي: «سلام الإجرام».

وليس التعثر الحالي لمسار السلام إلا لأن الشريك الأصغر يطمع بحصة أكبر من «غنيمة السلام».

والحق أن الوجه الدموي، المحدود الضحايا، لمشروع السلام في السوق الأوسطية العتيدة، أقل إجراماً من الوجه الحضاري لاستعباد غير محدود الضحايا.

وفي اعتقادي، بعد انهيار التحدي الاشتراكي للوحشية الرأسمالية، أن التحديات الراهنة، هنا وفي كل مكان، وطنية أو قومية أو دينية، غير كافية وحدها، لمقاومة الاستعباد الجديد، دون الاستعانة بالجامع الذي يوحد كل التحديات: وهو التحدي الإنساني.

إن الصراع الحقيقي اليوم ليس الذي يصوره خبراء العولمة الجدد بأنه صراع حضارات، إنه باختصار الصراع بين الحرية المالية والحرية الإنسانية.

وإن مصطلح «العولمة» ليس هو الاسم الجديد للأممية، كما يدعي بعض المثقفين «التقدميين»، لأن الأممية كانت محاولة في سلام كوني تتعاضد فيه الشعوب، حين العولمة دعوة إلى

سلام كوني يتعاضد فيه رجال المال والأعمال على الشعوب، وعلى اختلاف مشاربها الحضارية.

إن خطورة المفهوم الجديد للسلام أنه محاولة تحويل العالم إلى حظائر آمنة تتفاوت فيها شروط التنمية تبعاً لنسبة أرباح المستثمرين في ترسيخ الهيمنة، والمزيد من الأرباح، وليس تبعاً لمتطلبات تحسين شروط الحياة في المجتمعات المعنية.

والأخطر أن انفجار المعارف الذي يغري بالصورة الزاهية للتقدم الحضاري، إنما يمر عبر مصفاة أوتوسترادات المعلومات وشبكاتها التي يهيمن عليها سادة العالم الجدد بحيث يتم التوجيه، عبر الوكلاء من إعلاميين وخبراء تقنيين، لخدمة هذه السيادة. ويتحول المثقف إلى موظف لتزيين الصورة بعيداً عن الرقابة الإنسانية التي ميزت دوره السابق.

في هذا الكتاب، على غرار كتابي السابق «أبعد من الحرب»، بعض تعليقاتي حول بعض الأحداث ذات الدلالة في مسيرة التاريخ الجديد.

ع. م.

التاريخ في مسار السلام

- حدود السلام وحدود الديموقراطية
- سلام ١٣ أيلول
- ايديولوجية السلام المستلبة
- بين سلام السيد المسيح
- وسادة السلام في العالم

- حدود السلام
وحدود الديموقراطية

في قمة هلسنكي عام ١٩٩٠ بين الرئيسين بوش وغورباتشيوف، وشبهها رسام الكاريكاتور السوفياتي آنذاك بحفلة مصارعة انتصر فيها العالم على «الحرب الباردة»، وصف بيان القمة «النظام العالمي الجديد» بثلاث كلمات حاسمة: «سلمي، مستقر وآمن».

والتشديد هنا على مفهوم السلم له طابع الآفاق المغلقة: الاستقرار والأمن، حين كان للتشديد على مفهوم السلم في المرحلة السابقة طابع الآفاق المفتوحة: التحرير والتغيير.

وفي ظل المفهوم السابق للسلام تحررت واستقلت معظم بلدان «العالم الثالث»، التي كانت فور انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة، إن اعتمدت أم لم تعتمد النظام الاشتراكي، تدعم التوجه السلمي للمعسكر الاشتراكي، حتى كادت قرارات الأمم المتحدة في معظمها، إن لم تكن كلها، تتعارض وتحاصر التوجه الذي كانت تتزعمه الولايات المتحدة، لولا حق النقض (الفيتو) الذي كانت تلجأ إليه أحياناً في «مجلس الأمن» للجم القرارات الأشد خطورة على مصالحها ومصالح حلفائها الاستراتيجيين، وخاصة اسرائيل.

وما كانت الولايات المتحدة تتقبل هزائمها المعنوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلا لأنها كانت محكومة بتوازن القوى مع الخصم السوفياتي، ولم تتوقف عن محاولة كسره لصالحها. واستطاعت ذلك في عهد الرئيس ريغان، عبر مشروع «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» المعروف بمشروع «حرب النجوم»، الذي، للعجز السوفياتي عن مجاراتها فيه مادياً، كانت ستصبح الترسانة السوفياتية مجرد «خردة»، وهي التي دفع الشعب السوفياتي ثمنها دماً وعرقاً وتقشفاً في انتظار حسم الصراع العالمي لصالح الاشتراكية لكي يبدأ «عهد الرفاه» للأغلبية.

وهكذا، رضوخاً للشروط الأميركية في مقابل وقف «حرب النجوم»، متعللة بحقوق الإنسان والديموقراطية، بدأت أخطر عمليات التهديم من الداخل، وكشفت بعضها وسائل الإعلام: من نهب للدولة عبر تبادل منتوجات وهمية بين الجمهوريات السوفياتية، إلى استشراء الرشوة والفساد، وقطع مواصلات التموين مع العاصمة، حيث المركز، للإثراء في السوق السوداء، وصولاً إلى التخريب الإجرامي كما في حادث انفجار المفاعل النووي في تشرنوبيل، الذي عزز انهيار الثقة بالمسؤولين، وكان الكاتب السوفياتي غوبريف خص بهذه المأساة لدى وقوعها العام ١٩٨٦ مسرحية بعنوان «الناووس»، وفيها إشارة واضحة إلى كون الحادث نتيجة تخريب متعمد.

وكل ذلك بعد التحول من «الديكتاتورية» إلى «الديموقراطية». وعلى هذا يجب التفتيش عن السبب في انهيار التوازن لا في غياب الديموقراطية في جانب وتعزيزها في الجانب الآخر، بل في الشروط غير المتكافئة في إنتاج وسائل الدفاع في البلدين اللذين تزعما الايديولوجيتين المتصارعتين.

إن النظام الأميركي غير المقيد بالضمانات الاجتماعية، عدا هيمنته، عبر شركاته، على العديد من ثروات العالم الثالث، خاصة القارة اللاتينية، كان يسمح بحرية مادية أكبر في تطوير تقنيته الحربية التي أفضت إلى مشروع «حرب النجوم» ذي التكاليف المادية الخيالية. حين كان النظام السوفياتي المقيد بالضمانات الاجتماعية للمواطنين كافة، عدا المساعدات للأنظمة الاشتراكية وكل حركات التحرر في العالم، بلغ حد الإرهاق في السباق النووي، فكيف في سباق حرب النجوم ؟.

ولمزيد من التوضيح لعدم تكافؤ الشروط المادية يجب الاستعانة بالأرقام الرسمية الأميركية نفسها، كما وردت على لسان لورنس واشلر، الخبير الغربي بالشؤون الشرقية، الذي عقد مقارنة بين «الأمبراطوريتين» الأميركية والسوفياتية، وفيها أن الاتحاد السوفياتي قدم لدعم بلدان أوروبا الشرقية، في عقد السبعينات فقط، ثمانين مليار دولار، وفي المقابل نرى استغلال الولايات المتحدة اقتصادياً لدول أميركا اللاتينية، بلغ، في الفترة نفسها، رقماً خيالياً.

وإذ عقد واشلر هذه المقارنة فلكي يبدي استهجانه لكون «الأمبراطورية» السوفياتية هي أول أمبراطورية في التاريخ «تضحي في سبيل مستعمراتها»، على حسب تعبيره، وكان مستوى المعيشة في عواصم «المستعمرات» أعلى منه في العاصمة المركز.

ومن المفيد في هذا السياق أن نذكر بأن صانع ثورة أوكتوبر

تخوف منذ البدء من انهيار محتمل ما لم تعم الاشتراكية العالم في أسرع وقت، لتأكده أن قسطاً كبيراً من جهد البناء والتطوير في النظام الاشتراكي سوف يقتطع لحساب حمايته، «فالبناء صعب والتخريب سهل».

كان النظام الاشتراكي محاولة بين محاولات سعي الإنسان لإلغاء التمايزات الطبقية والعنصرية والدينية، منذ شعار الثورة الفرنسية الكبرى «حرية إخاء مساواة» قبل مئتي سنة. وقد يتخبط الإنسان طويلاً أيضاً قبل تحقيق المعادلة بين الحرية الفردية والعدالة الاجتماعية فلا يعود ثمة عدالة على حساب الحرية ولا حرية على حساب العدالة، أي قبل تحقيق الديموقراطية الحقة.

فهل الديموقراطية المنتصرة اليوم هي الديموقراطية الحقة؟

الديموقراطية الحقة

نحن نعلم أن الديموقراطية ادعاها النظام الاشتراكي كما ادعاها النظام الليبرالي. وإذا كانت الديموقراطية التي سميت «شعبية» في الأنظمة الاشتراكية لم تتحقق بسبب شروط الحرب الباردة، تخوفاً من التخريب الداخلي، فإن الديموقراطية لم تكن متحققة أيضاً في الأنظمة الرأسمالية سوى في الشكل، للشروط نفسها التي حتمت تشكيل المعسكرين المتصارعين في الحرب الباردة، على غرار ما حدث لدى نشأة الديموقراطية قبل ٢٥ قرناً، حين انقسمت بلاد المنشأ، أي بلاد الإغريق، إلى حلفين ومعسكرين: تزعمت أحدهما أثينا ذات النظام الديموقراطي، والآخر الذي تزعمته أسبرطة ذات النظام الأوليغارشي المتهم بالاستبداد. وتبدأ المفارقة مذ تحولت أثينا بسبب زعامتها على

المدن الحليفة إلى مركز هيمنة أمبراطوري، عاد عليها بالنفع المادي على حساب تجاوزها للأعراف الديموقراطية، وعندما تنبه البعض كان رد القيادة الأثينية صريحاً: «إن المصلحة الأمبراطورية لا تناسبها الديموقراطية».

ولعل التاريخ كرر نفسه في الحرب الباردة حين تزعمت الولايات المتحدة «المعسكر الديموقراطي» ضد المعسكر الاشتراكي المتهم بالاستبداد، فمارست أساليب أقل ما يقال فيها أنها تجاوزات للأعراف الديموقراطية، في الداخل عبر أشكال متنوّعة عرفنا منها «المكارثية»، وفي الخارج حين تحالفت دفاعاً عن الديموقراطية مع أسوأ أنواع الديكتاتوريات في العالم الثالث وغالباً كانت هذه من صنعها.

وإذا ثمة ديموقراطية، في زمن الحرب الباردة، ففي الهامش الذي كان محمياً بتعارض مصالح النظامين، صاحبي الايديولوجيتين المتصارعتين، حيث كان يحتمي المعارضون في إحدى الجهتين بمظلة الجهة الأخرى، إن تمثلت المعارضة في أفراد أو في جماعات أو في دول.

فهل اتسع هذا الهامش من الديموقراطية بعد نهاية الحرب الباردة، انسجاماً مع الادعاء بانتصار الديموقراطية؟

الديموقراطية الأميركية

من يراجع الوقائع التي تلت «انتصار الديموقراطية» في السنوات الخمس الأخيرة يتأكد أن العكس هو الصحيح، إلا أن نطلق على هذه الديموقراطية مجازاً اسم «ديموقراطية

الأمبراطورية» ذات المصالح غير المنسجمة مع الديموقراطية، أو تحديداً «الديموقراطية الأميركية». وفي فهم مميزات هذه الديموقراطية يكفي مراجعة أول حلقة في سلسلة تطبيق الديموقراطية الأميركية في العالم الثالث، بعد نهاية الحرب الباردة، فنرى أن النظام الساانديني في نيكاراغوا لم يسقط إلا من التخريب الداخلي عبر منظمة «الكونترا»، الممولة أميركياً، والحصار الاقتصادي الخارجي، وكلاهما بمبادرة أميركية.

هكذا انتصرت الديموقراطية «الأميركية» في نيكاراغوا بحسب شهادات الصحافيين الغربيين الذين غطوا النبأ، أي أن ما تغير في السياسة الأميركية الخارجية هو الأسلوب، فلم تبقَ أميركا في حاجة إلى انقلاب عسكري بتخطيط وتمويل من استخباراتها كما حدث في التشيلي، بل صار الحصار الاقتصادي والتخريب الداخلي كفيلين بإسقاط أي نظام يتعارض مع الديموقراطية الأميركية.

ويرغم شجب بعض الديموقراطيين الأميركيين لهذا الأسلوب الذي يتنافى مع الديموقراطية، فإن البعض الآخر يبرره، مثل مايكل كينزلي الذي يمثل التيار الليبرالي المعتدل، في تعليقه على تأكيد وزارة الخارجية الأميركية تأييدها العلني للهجمات الإرهابية على التعاونيات الزراعية في نيكاراغوا، فيقول: «يجب عدم التسرع في شجب السياسة الرسمية» لأن مثل هذه العمليات الإرهابية التي «قد تتسبب بقدر كبير من المعاناة للمدنيين»، في حال نجاحها «في نسف المعنويات والإجهاز على الثقة بالحكومة» تصبح مشروعة تماماً «فالمجازفة مبررة حين يظهر من حساب الأرباح والخسائر أن كمية الدماء التي ستراق والبؤس

الذي سيحل من شأنهما أن يخلقا نظاماً ديموقراطياً».

وما يحصل حالياً في كوبا هو مثال بارز أيضاً، فهذا النظام المطلوب إسقاطه كان الأكثر شعبية في أميركا الجنوبية واستطاع أن يجعل من هذه الجزيرة البلد الوحيد في القارة اللاتينية كلها ليس فيه إنسان عاطل عن العمل أو مريض بلا استشفاء، أو طفل بلا مدرسة، بل كان يصدر آلاف المتطوعين من اطباء ومدرسين إلى الأماكن الأكثر بؤساً في أميركا وآسيا وأفريقيا.

كان أمين الريحاني في مطالعته عن الديموقراطية الأميركية في مطلع القرن وصفها بأنها «ديموقراطية الإكـراه». وهذا الوصف الذي كان يعني به الريحاني النظام الديموقراطي داخل أميركا يصح أيضاً على النظام الديموقراطي المرتجى تعميمه خارجها.

وإذا هذا هو حال الديموقراطية المنتصرة، فما هو حال السلام المنبثق منها؟

السلام الأميركي

قد يكون مشروع السلام في الشرق الأوسط هو أيضاً نموذجياً للتعبير عن المفهوم الجديد للسلام المطلوب تطبيقه، فالمعروف أن الاتحاد السوفياتي كان يقترح منذ ربع قرن مؤتمراً دولياً للسلام في الشرق الأوسط وكانت أميركا تحول دونه خشية أن تأتي نتائج السلام في غير صالحها، وما ان أنضجت الشروط الملائمة حتى كانت هي المبادرة إلى هذا المؤتمر، أي عندما صار

في استطاعتها أن تطمئن إلى كون السلام سوف يكون سلامها.

وهذا يعني العودة بمفهوم السلام ليس إلى ما قبل نشأة «الأمم المتحدة» بل إلى ما قبل التاريخ، إلى زمن الأمبراطورية الرومانية التي هيمنت على معظم ارجاء العالم القديم وسمي السلام باسمها «باكسا رومانا» أي السلام الروماني، وكان كل خروج عليها خروجاً عليه. لكن الأمبراطورية القديمة، في غياب الرأي العام العالمي، لم تكن في حاجة إلى سبب شرعي لافتعال حرب تعود إلى سلامها بالنفع، حين الأمبراطورية المعاصرة تحتاج إلى ذلك إن صدقنا ما نشرته بعض وسائل الإعلام الغربية من أخبار عن «مخططات أميركية لمنطقة الشرق الأوسط ـ بعد حرب الخليج»، كانت جاهزة في البنتاغون قبل سنة من وقوع حرب الخليج، أي في وقت كان الرئيس العراقي، في قمة بغداد العربية، يعلق أرفع وسام وطني على صدر أمير الكويت، تكريماً له وتشجيعاً على كرمه.

ولو لم يقع النظام العراقي في فخ غبائه لكان استدرج إلى فخ آخر لأن حرب الخليج الثانية كانت، كما الأولى، مطلوبة أميركياً، ولو لم يتوافر السبب الشرعي للحرب لكانت الولايات المتحدة وجدت أي سبب كما فعلت في باناما حين خطر في بال الجنرال نورييغا، عميلها السابق، أن يسترد قناة باناما للباناميين، فاكتشفت الإدارة الأميركية فساداً في النظام..

وهكذا، إذا صحت تسمية الديموقراطية الأميركية بأنها «ديموقراطية الإكراه» فإن السلام المنبثق منه يجب أن يكون «سلام الإكراه» أي انه السلام الـذي حدوده المصلحة الأمبراطورية.

بعد وقت قصير من قمة هلسنكي، التي أعلنت نهاية الحرب الباردة وقيام نظام دولي جديد، تضمن أول تقرير استراتيجي للأمن القومي الأميركي قدم إلى الكونغرس، على القوة العسكرية الأميركية «عامل دعم للتوازن العالمي. . .».

والمقصود بالتوازن هنا الاستمرارية الشكلية لمنظمة الأمم المتحدة التي يعرف الرأي العام العالمي أنه لم يبقَ فيها من التوازن سوى الشكل كما يخلص إلى ذلك الفرنسي أوليفييه روزنباك في كتابه «القانون الدولي المصادر» الذي بعد أن يستعرض حال المنظمة الدولية في مرحلة النظام العالمي الجديد يخلص إلى: مصادرة مجلس الأمن لقرارات الجمعية العمومية، ومصادرة الدول الكبرى لقرارات مجلس الأمن، ومصادرة أميركا لقرارات الدول الكبرى. ومع ذلك ثمة إصرار أميركي على أن القوة العسكرية الأميركية هي «عامل دعم للتوازن» وليس للحسم.
ويشرح رئيس حزب الليكود الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في كتابه «مكان بين الأمم» الذي نشرت إحدى الصحف اللبنانية بعض فصوله، يشرح هذا الأمر بصراحة أكبر، قائلاً أن القوة العسكرية الاسرائيلية هي «عامل الحسم الحيوي في السلام ولا بديل منها». وهذا توضيح إقليمي للمفهوم العالمي للسلام الذي تطبقه الولايات المتحدة في العالم.

وهنا يصعب التفريق بين الاستراتيجيا الأميركية والاستراتيجيا الاسرائيلية، كما يصعب التفريق بين استراتيجيا حزب «العمل» واستراتيجيا حزب «الليكود» في اسرائيل،

فالحزبان يتفقان على كون السلام في الشرق الأوسط يجب أن يتم في ظل تفوق عسكري اسرائيلي مطلق، أما الخلاف فعلى أسلوب تحقيق الهيمنة واستمرارها في إطار السلام. وهذا ما تؤيده أميركا علناً. فالاستراتيجية الأميركية الاسرائيلية واحدة في مشروع سلام الشرق حتى لو اتخذ مشروع التسوية الشرق الأوسطية اسم السلام العادل والشامل.

وتوضيحاً لهذه الاستراتيجيا تكفي الإشارة إلى إصرار الراعي الأميركي، منذ بدء المفاوضات في مدريد، على انتزاع ورقة المقاطعة الاقتصادية ضد اسرائيل من العرب وهي قنبلتهم النووية الطبيعية الوحيدة التي لا يشكل استعمالها أي خرق للقانون الدولي، وفي الوقت نفسه يصر الراعي الأميركي على احتفاظ اسرائيل بترسانتها النووية برغم الخرق هكذا للمعاهدة الدولية التي تتبناها أميركا نفسها.

السلام الدائم

يستشهد نتنياهو في كتابه الجديد بكلام للفيلسوف كانط عنوانه «السلام الدائم» فيقول الفيلسوف الألماني: «عندما يتطلب إعلان الحرب موافقة مواطني الدولة الديموقراطية، فلا شيء منطقياً أكثر من أن يترددوا كثيراً في الخروج إلى مغامرة شديدة الخطورة، لأن مغزاها هو أنهم سيقبلون لأنفسهم كل معاناة الحرب، وسيضطرون إلى القتال بأنفسهم، وإلى دفع نفقات الحرب من جيوبهم، وإلى ترميم الدمار الذي ستسببه الحرب بآلام كبيرة...».

لكن الفيلسوف الألماني الذي عاش بدايات الديموقراطية

المعاصرة في الغرب لم يتسنَ له أن يشهد كيف جاءت الوقائع تنقض منطقه كما في كتاب بعنوان «المأساة ودروس فياتنام» نشره وزير الدفاع الأميركي السابق روبرت ماكنمارا في الذكرى العشرين لانتهاء الحرب الفيتنامية الأميركية، وكان لا بد من نشره، يقول ماكنمارا، لاستخلاص بعض الدروس عن الحرب التي يمكن أن يقوم بها بلد ديموقراطي ضد شعب يطالب بحرية تقرير مصيره. وماكنمارا هو مهندس الحرب الفيتنامية، وفي ظل ولايته على وزارة الدفاع الأميركية جرت أبشع فصولها.

ومع ذلك يصر نتنياهو على القول: «إن الدول الديموقراطية تميل إلى تسوية الخلافات الخارجية كما تسوى النزاعات الداخلية بالنقاش ومحاولات الإقناع، وبضغوط مختلفة، للوصول إلى الحل الوسط، لكن ليس بقوة الذراع. وفي أي حال ليس بالقوة كخيار أول ولا كخيار ثان ولا حتى كخيار ثالث...».

ويبدو أن صاحب هذا الكلام ينسى أن دولة اسرائيل «الديموقراطية» شاركت دولتي فرنسا وأنكلترا الديموقراطيتين، في استخدام الذراع ضد مصر، بعد أيام قليلة لإعلان مصر تأميم قناة السويس، قبيل نهاية المعاهدة في شأنها.

لذلك في كلام زعيم حزب «الليكود» مفارقات كبيرة حين يقول بأن خطر الحرب في الشرق الأوسط لا يمكن أن يأتي من الجانب الاسرائيلي بسبب ديموقراطية الدولة الاسرائيلية، بل من العرب اللاديموقراطيين. وتكبر المفارقة إذا تذكرنا أن قيام اسرائيل هو الذي حول الأنظمة العربية من ديموقراطية إلى

توتاليتارية مع بدء الانقلابات العسكرية بسبب قيام الدولة الاسرائيلية.

دور الديموقراطية

يستغل زعيم حزب «الليكود» المفهوم الجديد للسلام العالمي المرتبط بالديموقراطية إلى أقصاه حين يقول في كتابه: «إن رفض العرب بتعنت للديموقراطية في عصر انتشار الديموقراطية إشارة تحذير لمؤيدي الديموقراطية في الغرب الذين يجب أن يستخلصوا أن لا سلام في الشرق الأوسط إذا لم تحدث انقلابات ديموقراطية في العالم العربي».

وبما أن التعنت العربي ضد الديموقراطية مستمر ـ بحسب تعبير نتنياهو ـ فلا سلام «إذا لم يرتبط بقوة ردع حاسمة».

إن تقارير كل المنظمات الدولية الإنسانية تتضمن إشارة واضحة إلى السلوك اللاديموقراطي للدولة الاسرائيلية في التمييز العنصري بين اليهود والعرب من مواطنيها أو بين اليهود الشرقيين والغربيين، هذا إذا لم نصدق المفكر الأميركي اليهودي نعوم تشومسكي عندما يصف اسرائيل بأنها ثاني أكبر دولة إرهابية في العالم مباشرة بعد الولايات المتحدة الأميركية.

لكن للإرهاب الإسرائيلي، كما للإرهاب الأميركي، من يبرره، فيقول رئيس تحرير مجلة «فورين بوليسي» الأميركية أن ما يسمى إرهاباً أميركياً هو أصلاً «عنف يهدف إلى نشر الديموقراطية والدفاع عنها».

وانطلاقاً فإن كل عنف في هذا الصدد هو طريق للديموقراطية والسلام. أي ان الدولة الكبرى راعية السلام

العالمي تطبق ما تأخذه على خصومها من حيث «إن الغاية تبرر الوسيلة». وهذا ما يفترض أن شرعة حقوق الإنسان التي تبنتها منظمة «الأمم المتحدة» يخترقها الذين صاغوا ميثاقها. ومؤسس النظام العالمي الجديد، شأنه شأن خلفائه، يلح على كون نص ميثاق الأمم المتحدة هو اليوم وللمرة الأولى «نص حي»، وإن الأمم المتحدة صارت «البرلمان العالمي للسلام» بتميز. البرلمان المتميز للسلام الذي يمنع من إيصال الشكوى اللبنانية إلى مجلسه الأمني ضد الاعتداء الاسرائيلي بحجة أن الشكوى تعرقل مسيرة السلام.

سلام الأمم المتحدة

من مجمل ما مررنا به نستطيع أن نميز مفهومين للسلام: المفهوم الذي أنشأ منظمة الأمم المتحدة وقام على مبدأ التوازن في التسويات السلمية، والمفهوم الذي أنشأ «النظام العالمي الجديد» وقام على مبدأ الردع الحاسم لدى الطرف الأقوى، وهو انقلاب على مبدأ التوازن، فأيهما الأكثر استقراراً؟

إن ميثاق الأمم المتحدة، أهم إنجاز حضاري للمجتمع الدولي، هو اليوم (بعكس ما ادعى مؤسس النظام العالمي الجديد) ليس نصاً حياً. بل مصادر. وهذا يعني العودة بشرعة الأمم المتحدة إلى مفهوم «شرعة الغاب»، لأن الأمم المتحدة برغم اهتزازات صورتها في المرحلة السابقة كانت مطمحاً واضحاً إلى تأكيد «قوة الحق» حين هي اليوم تطمح إلى تأكيد «حق القوة» فتبدو «العدالة الأميركية» في العالم وكأنها العدالة الغربية عامة، وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية في صراع الغرب والشرق، والشمال والجنوب.

(«النهار» ـ ١٧/ ٦/ ١٩٩٥)

- سلام «١٣ أيلول»

«أدعو جميع المثقفين لتأييد اتفاق ١٣ أيلول»

محمود درويش (شاعر فلسطيني)

«١٣ أيلول ثاني أكبر نصر في تاريخ الصهيونية».

عاموس عوز (روائي إسرائيلي)

بعد توقيع الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني صار في إمكاني أن أستكمل التاريخ الناقص في عنوان كتابي السابق «أبعد من الحرب، ١٩٧٥ ـ . . . .» فأضع، بدلاً من النقاط الثلاث، تاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٣.

وبرغم أن كتابي السابق كان عن الحرب اللبنانية، إلا أنني توقعت منذ بداية الثمانينات أن الحرب اللبنانية لن تنتهي إلا بانتهاء مرحلة من التاريخ العربي الحديث كانت الساحة اللبنانية أبرز ساحاتها.

قد يكون التعبير الفوري الغاضب لرئيس الجمهورية اللبنانية على الاتفاق الاسرائيلي ـ الفلسطيني، هو الذي خطر عفوياً في بال كل عربي من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين.

لكن الحق أن الصيغة التآمرية التي أنهى بها ياسر عرفات

ثورته لم تكن مفاجئة، انسجاماً مع ماضيه الثوري، بل كان علينا أن نفاجأ لو اختلفت، فلم يغدر برفاقه العرب في المفاوضات ولا بأبناء وطنه.

وبرغم أن الصيغة السرية التي حاط بها «نصره»، ذروة نتاج العقلية التآمرية التي حكمت الثورة، فإن هذه العقلية كانت مكشوفة للمعنيين بشؤون الثورة منذ الكتاب النقدي الأول لصادق جلال العظم. ومع ذلك احتفظت الثورة في ظل قيادتها «الحكيمة» بمناعة ضد كل نقد إيجابي لتصحيح مسيرتها، إلا في حالات نادرة من النقد الذاتي لم يكن المقصود بها الاتعاظ بل استيعاب موجة غضب عابرة، استناداً إلى ذاكرة العربي السيئة.

منذ النكسة الأولى في الأردن التي حمل رفاقه تبعتها بعد سيل من الدم، إلى النكسة الثانية بعد نهر الدم اللبناني ـ الفلسطيني التي لم يجاهر بتحمل مسؤوليتها إلا ليقنع الاسرائيليين بأنه يستطيع «أن يحكم غزة وأريحا ما دام استطاع أن يحكم لبنان»، فإلى النكسة الثالثة في الخليج، إذا صدّقنا المراسل السوفياتي الذي يحمله مسؤولية تشجيع الرئيس العراقي على خوض «أم المعارك» بطلب أميركي مقابل فتح الحوار معه إسرائيلياً ولو على حساب فلسطينيي الخليج وعلى حساب العراق والكويت، وعلى حساب العرب جميعاً، فيكون ياسر عرفات استحق كرسي «الرئاسة» في أريحا بجدارة.

إن خطورة هذه العقلية في المسيرة الثورية انتقالها بالعدوى إلى غالبية الحركات الثورية العربية، وفيها الحركات اليسارية، التي احتضنت الثورة الفلسطينية وصارت قيادتها «قدوة».

وقد يكون الحزب الشيوعي اللبناني هو الوحيد الذي

اعترف في إطار النقد الذاتي بما سماه «العقلية التآمرية» التي حكمت الحزب. لكن لشدة هذه العقلية رسوخاً انعقد المؤتمر الأخير للحزب، برغم تنحي القيادة السابقة، وفي ذروة «الانتصار للديموقراطية»، انعقد، خلافاً للعادة، وراء أبواب مغلقة.

الانتصار المعكوس

لم تتخذ شخصية الزعيم الفلسطيني حجمها الكبير لشطارتها الإعلامية ولمكائدها السياسية، بل لأنها تمثل قضية عادلة، هي الوحيدة التي اتفق العرب جميعاً على جعلها قضيتهم، وكانوا محقين نظراً إلى خطورة النتائج التي تترتب على فشلها.

وقد يكون أخطر ما في الهزيمة العربية التي يرعاها اليوم الزعيم التاريخي للثورة الفلسطينية أنها تتخذ في الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني مظهر الانتصار.

إن التاريخ يحفل بالانتصارات والهزائم. لكن لم يحدث أن تحولت الهزيمة إلى انتصار، بقوة الكلام، إلا في تاريخنا، حتى صارت صفة ملازمة للحياة السياسية العربية منذ نكبة فلسطين، والأصح منذ نكبتنا جميعاً بفلسطين.

وكان ينقص أن يرفع الزعيم الفلسطيني أصبعيه كالعادة في حفلة التوقيع في واشنطن لتكتمل الصورة.

وهو انتصار حقاً إذا المقياس هو الانتصار الشخصي، ولطالما وحد أبو عمار في شخصه الثورة فتوحدت مصلحته الشخصية ومصلحة الثورة. وكان مثل هذا التوحيد وقفاً على الأنظمة العربية، وكان موضوع اتهام لدى ثوريي ما بعد النكسة

الذين اعتبروا أنفسهم «البديل الثوري».

انني أقدر أهمية الفرد في نجاح العمل الثوري، باعتبار أن الكلمات تظل تجريداً في نظر الناس، مهما بلغت من المثالية، إلى أن يأتي شخص يجسدها، فيبعث فيها حرارة الحياة السريعة العدوى. هكذا انتصر العديد من الثورات في التاريخ المعاصر، على أيدي أفراد عرفوا كيف يفصلون بين الشخص والقضية فلم يساوموا على القضية في سبيل ربح شخصي.

«رأس للمساومة»

إن الأنانية «الثورية» تتطلب في إطار «العقلية التآمرية» قدرة على المساومة. وزعيم الثورة الفلسطينية لشدة براعته في المساومات تحتار حوله هل هو ثائر أو تاجر. في العام ١٩٧٠، اثر النزاع على السلطة في الأردن، وأداره ياسر عرفات، وضع الملك جائزة عشرة آلاف دينار ثمناً لرأس كل من جورج حبش ونايف حواتمة. وفي لقائي مع حواتمة، وكان التجأ إلى دمشق، سألته في حديث معه لصحيفتي («النهار») عن السبب في استثناء الملك لرأس عرفات، وهو الرأس الأكبر، حين لم يوفر الجيش الأردني كوادره القتالية، قال إن الملك «يرغب في تحريضنا هكذا بعضنا ضد البعض»، ثم همس: «ليس للنشر، إنه رأس للمساومة».

الإشارة هنا إلى الرئيس التشيلي أللندي تصلح للمقارنة: عندما

خيّره الضباط الانقلابيون المدعومون من وكالة الاستخبارات الأميركية، بين الاستسلام وقصف القصر الرئاسي الذي رفض أن يخرج منه (وكان أول رئيس يساري في العالم الثالث يصل إلى الحكم ديموقراطياً) اختار الموت رافضاً التوقيع على شرعية الانقلاب حين كانت الجثث آلافاً تملأ شوارع العاصمة، والعسكر على كل مفترق، ولم يكن أمامه أي أمل لإنقاذ النظام الديموقراطي، لكنه وجد نفسه لا يستطيع أن يخون القضية التي فوضها إليه مواطنوه، تاركاً موته، للأجيال المقبلة، شهادة احتجاج.

لا ثمة نصف ثوري، فالثوري لا يحمل قضية شخصية يصح المساومة عليها، إنه يحمل قضية تخص جماعة فكيف يساوم عليها دونهم. لكن المساومة ارتبطت في حياتنا السياسية بالثورة، وليس ياسر عرفات سوى النموذج. لذلك عندما جمعت ثلاثة ثوريين مختلفي العقيدة في إحدى مسرحياتي سألني صحافي عما يجمعهم، قلت إنه الموت. إنه رابطة مهمة لأنني لم أعد أصدق نضال صاحب قضية في بلادنا إلا إذا مات فيها.

«الآن أو أبداً»

برغم أن السيد ياسر عرفات ليس ماركسياً، لكنه صاحب ثورة وطنية، ومع ذلك، وفي إطار حماسة الأيام الأخيرة التي سبقت التوقيع على الاتفاق بدا وكأنه يستشهد بكلمة لينين الشهيرة في صدد «ثورة أوكتوبر» عندما قال «الآن أو أبداً».

قبل الآن لم يكن ذلك في الإمكان، وبعد الآن قد لا تسنح

الفرصة أبداً، فلا يعود عدوه في حاجة إلى خدماته. لذلك قرر أن يغتنم اللحظة التاريخية للثورة فوقع الاتفاق.

والاتفاق هو الثورة بحسب قول وزير خارجية إسرائيل في حفلة التوقيع في واشنطن: «إنه ليس اتفاقاً إنه ثورة». وصدق أبو عمار ووقع الاتفاق ووقعت الواقعة.

«المملكة المتحدة»

مهما قيل في تبرير الاتفاق فإنه في نجاحه المرهون بقدرة أبو عمار على قمع الانتفاضة (الشرط المعلن في الاتفاق)، له أفقه المستحيل دولة فلسطينية مستقلة، وافقه الممكن حكم ذاتي مفتوح على فيديرالية أو كونفيدرالية أو أي نوع من التحالف مع الأردن، بضمانة اسرائيل وتوجيهها.

مثل هذا التحالف كان عرضه عليه الملك حسين، وبشروط أفضل قبل ٢١ سنة، أي بعد توقيع «اتفاق القاهرة» بثلاث سنوات، وقبل انفجار الحرب في لبنان بثلاث سنوات.

في العام ١٩٧٢ عقد الملك حسين في عمان مؤتمراً صحافياً وطرح فيه مشروعاً سماه «المملكة المتحدة» يتصور فيه اتحاداً بين فلسطين والأردن.

كان الملك يأمل من المشروع استعادة قطاع غزة والضفة الغربية، وفيها القدس التي لم تكن صارت العاصمة الأبدية للدولة العبرية.

والمشروع أكان مبادرة شخصية أم بضوء أخضر دولي، كان

الملك ازاءه يستغل تصريحات مسؤولين اسرائيليين يشكون من العبء السكاني للأراضي المحتلة، وخاصة غزة التي يقول فيها أحدهم «إن كل طفل يولد في غزة هو قنبلة موجهة ضد اسرائيل»، ولم تكن آلية بناء المستوطنات في ظل التشدد السوفياتي آنذاك على هجرة اليهود، اتخذت الطابع الذي صارت إليه.

وجاء الرد الفلسطيني على لسان أبو عمار حاسماً بالرفض. والتعليل أن الملك يريد أن يضع يده على فلسطين والفلسطينيين عبر مشاركة فلسطينية شكلية في السلطة. وهو تعليل يصدر عن روح وطنية صلبة أو هكذا كان يجب النظر إليه لولا الصورة الحالية حيث المشاركة مع اسرائيل على الأرض الفلسطينية ليست أقل شكلية، عدا أن الحرب اللبنانية كانت ثمناً باهظاً لرفض التحالف مع الأردن. علماً أن تثوير الأردن في حال استمرار الرغبة في تحرير فلسطين، نظراً إلى كون غالبية السكان فلسطينيين أو من جذور فلسطينية، أسهل من تثوير لبنان. كما أن طريق تحرير فلسطين عبر عمان أسهل منه عبر جونية.

ولأنني كنت في عمان أغطي لصحيفتي وقائع ذلك المؤتمر، تسنى لي أن أشهد، على هامش المؤتمر، نقاشاً حاداً بين أردنيين وفلسطينيين. وأذكر أنني لفتني اتهام أحد الأردنيين لعرفات بأن شهوته للسلطة تفوق حبه لفلسطين التي لا يخاف عليها من اسرائيل خوفه من الأردن. والطريف أن هذا الاتهام كان الفلسطينيون في العادة هم الذين يوجهونه إلى الملك الأردني استناداً إلى جملة شهيرة منسوبة إلى جده، الملك عبد الله: «إني أخاف عليها ـ أي فلسطين ـ من قريب حاسد ـ أي مصر ـ أكثر مما أخاف عليها من عدو حاقد».

قول لم أستطع أن أقاوم إغراء الاستشهاد به في مسرحيتي «القتل» التي كتبتها العام ١٩٦٨ في الذكرى الأولى لنكسة حزيران، ربما لأن هذا القول سوف يكون دستور العلاقات العربية في ما بعد.

الرئاسة

ما عاد الخوف من العدو وارداً في إطار السلام «العادل»، فالعدو صار حليفاً، على أنقاض ركام من الكلام المكتوب يكفي لسد مجرى النيل والفرات لأيام. والسلام ازداد قوة بازدياد المساعدة العسكرية والتكنولوجية التي أعلنها الراعي الأميركي لكي تظل اسرائيل أقوى من كل جيرانها. وفي وسط هذا السلام سوف يجلس أبو عمار على كرسي رئاسة من كرتون، ملطخ بدم الأطفال، ولن يكون له، في شراكته مع اسرائيل، وتحالفه مع الأردن سوى دور الوسيط التجاري في إطار هيمنة الخبرة الاسرائيلية على الثروة العربية والسوق الشرق أوسطية.

الحق ان الأنانية الثورية ما كانت لتصل إلا إلى هذا الكرسي، والأخطر في هذه الأنانية، بعد كل شيء، أن تجد من يغطيها إعلامياً حتى على الصعيد الثقافي.

وإذا كان ياسر عرفات، أبو الثورة، جسّد الأنانية الثورية على الصعيد السياسي، فإن محمود درويش، شاعر الثورة، جسدها على الصعيد الثقافي.

شاعر الثورة

قبل أسبوع من توقيع الاتفاق أعلن محمود درويش استقالته من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية احتجاجاً على الاتفاق المزمع توقيعه، وعلى السياسة المالية للمنظمة. ربما لأن الاتفاق كان يبدو مجازفة لا تتحملها «ثورية» محمود درويش. لكنه لدى توقيع الاتفاق ولدى الصدى العالمي الطيب الذي رافقه، ومبادرة محبي السلام إلى تغطية السياسة المالية للمنظمة، وجه (درويش) نداء إلى المثقفين العرب يدعوهم إلى تأييد الاتفاق، إيماناً بروعة التحدي السلمي، وحقنا لدم أطفال الحجارة.

والذي كان يتابع المسيرة الثورية لهذا الشاعر سوف يذكر أنه شن حملة إعلامية شعواء ضد بعض الشعراء العرب واليهود في القدس حين وقعوا نداء فيه شجب للعنف، إثر أحداث راح ضحيتها أطفال من الجانبين. ثم نكتشف بعد شهر على الحملة أن صحيفة «الاتحاد» الشيوعية المقدسية التي نشرت ذلك النداء، نشرت في العدد التالي مباشرة تراجعاً واعتذاراً من الموقعين عن الصيغة التي حرف فيها النداء، لاستغلاله لدى سلطات الاحتلال لغير الغاية منه. لكن درويش وكان مطلعاً على الاعتذار لم يشر إليه أبداً، بل واصل حملته الإعلامية، لكي تظل تهمة الخيانة لاصقة بالموقعين، خاصة منافسه الشاعر سميح القاسم.

كان المنطق الثوري يفترض بشاعر الثورة (الذي ظله يتسع لكل صغار شعراء المقامة على حد تعبيره) أن يفرح بالتراجع عن النداء لتأكيد التضامن من جديد انتصاراً للقضية الواحدة التي

يلتزمها الجميع، لكنه فضّل تسجيل انتصار شخصي على منافسه ولو على حساب قضيته. وفي هذا يتفق أبو الثورة وشاعر الثورة الذي اختاره الأب إلى جانبه في المسيرة المظفرة، مستبعداً شخصاً مثل ناجي العلي الذي كان ينتقد الثورة بدلاً من التنعم، كما درويش، بخيراتها.

وفي تفاصيل السجال الذي دار بيني وبين درويش وحاشيته على صفحات «النهار» في تلك المناسبة قبل انفجار الحرب اللبنانية بأشهر، ما يكفي للدلالة على نوعية «الممارسة الثورية» على صعيد القيادة سياسياً وثقافياً.

(«النهار» ـ ٢٥/٩/١٩٩٣)

ايديولوجية السلام المستلبة

في ذكرى نصف قرن على تأسيس منظمة التربية والعلوم والثقافة، «الأونيسكو»، تقف، كما المنظمة الأم، «الأمم المتحدة»، على مفترق: إما القبول التام بتوجيهات الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا المنسحبتين من المنظمة لتعارض مشاريعهما في العالم الثالث مع مشاريع المنظمة، وإما المخاطرة بإنهاء دور المنظمة برفضها للشروط الأميركية، وإما الحل الوسط، كما يحاول فديريكو مايور المدير الحالي للمنظمة، بتلبية الشروط إلا الحد الأدنى الذي التنازل عنه يلغي أي مبرر لوجود المنظمة. ويبدو أن هذا الحل الوسط في طريقه إلى التبلور كما في تصريح المدير العام مع الذكرى. فماذا تستطيع أن تفعل المنظمة في المستقبل، في إطار هذا الهامش الذاتي المستقل الذي قد تنجح في انتزاعه؟ وهل ستنجح في انتزاعه؟

ولأن المنظمة التربوية الثقافية العالمية قامت أصلاً، كما المنظمة، السياسية الأم «الأمم المتحدة» في نهاية الحرب العالمية الأولى، كرد فعل على الحرب، فإن الدور المنوط بالمنظمة ليس معالجة نتائج الحروب، بل معالجة أسبابها، وربما هذا هو الحد الأدنى الذي يصر عليه المدير الحالي قبل نهاية ولايته في ١٩٩٧، فأين هي حدود النجاح، وكيف يمكن الفك بين وظيفة المنظمة

التربوية وهيمنة السياسة الأميركية، من خلال الملابسات التي رافقت النشأة؟

فكرة المنظمة طلعت، رداً على الحرب العالمية الثانية التي أنتجت خمسين مليوناً من القتلى ودماراً لا يوصف، في جو تلك الحرب لدى بعض المسؤولين الثقافيين الأوروبيين المنفيين الذين التقوا في لندن العام ١٩٤٢ وأعجبتهم كلمة للكاتب الأميركي ارشيبالد ماكليش: «إن الحروب تولد في النفوس لذا يجب أن تقام خطوط الدفاع في النفوس أيضاً». وعندما تبلورت الفكرة وضع المؤسسون هذه الجملة في مقدمة دستور المنظمة، لكن أرشيبالد مكليش نفسه (الذي سيكتب افتتاحية العدد الأول من مجلة «شعر» اللبنانية العام ١٩٥٧ بطلب من يوسف الخال) كان وصف المنظمة لدى ولادتها بأنها «طيارة ورق موضوعة على الأرض». فهل طارت؟

السلام بين الحقيقة والوهم

نقضاً لجملة أرشيبالد ماكليش، عن الحروب التي تولد في النفوس، يقول رينه ماهو، الذي سيتولى المديرية العامة للمنظمة العام ١٩٦٢: «غير أن السلام في حقيقته التاريخية الممكنة ووضعه المعرض للخطر يتوقف على عوامل ليست فيزيولوجية أو نفسية أو فكرية أو معنوية، بل عوامل اقتصادية وعسكرية».

شاء ماهو أن ينقذ المنظمة من تعثرها في سنواتها الأولى، ولم يكن في حاجة لأن يدرك أن الصراع العربي الصهيوني برغم مظاهره العنصرية والدينية تحركه عوامل اقتصادية، فالمشروع

الصهيوني لم يكن ليتحقق، فتقوم دولة اسرائيل، بدافع «العطف العالمي على ضحايا النازية»، أو «نكاية في العرب والإسلام» أو بحسب ما جاء في الورقة الإسلامية إلى «المؤتمر القومي الإسلامي» الذي انعقد في بيروت العام الفائت: ان السبب «العداء الغربي للحضارة العربية والإسلامية».

إن من يراجع تطورات المشروع الصهيوني سيدرك ان شركات النفط الأميركية هي التي دعمت المشروع، حين تخلت بريطانيا عن التزامها «وعد بلفور» ووقف هجرة اليهود إلى فلسطين. فالمؤتمر الذي عقده بن غوريون في نيويورك العام ١٩٤٠ استعان فيه بشركات النفط الأميركية للضغط على الإدارة مقابل وعود بخدمات عديدة وضعها الصهيوني أرنست برغمان تفصيلاً في العام ١٩٤٣. لذا لم يكن تحقيق المشروع الصهيوني من العداء الغربي للعرب والمسلمين، بل من استغلال الثروة العربية، مهما تنوعت الشعارات. وليس مشروع السوق الشرق ـ الأوسطية الجديد، أي شكل اتخذ في المستقبل، سوى المرحلة الثانية توظيفاً وتطويراً للمشروع الصهيوني لصالح المافيات الرأسمالية التي استحكمت في مقدرات الشعوب في «النظام العالمي الجديد». وقد تكون هنا الثغرة التي لمنظمة الأونيسكو دور في معالجة مفهوم السلام منها طبقاً لما جاء في مقدمة دستور المنظمة: «إن سلماً قائماً فقط على عقود اقتصادية وسياسية بين الحكومات يقصر عن إيجاد انسجام مستمر صادق بين الشعوب». وهذا ما يؤكده، بعد خمسين سنة، المدير العام الحالي فيديريكو مايور في حديث إلى صحيفة «لوموند» الفرنسية، في إطار الاحتفال بالذكرى الخمسين فيقول: «إن المعاهدات بين الدول والاتفاقات التجارية ليست هي تضمن

مسيرة السلام، إنما يضمن السلام تضامن ثقافي ومعنوي طالع من قلب عدالة توزيع خيرات هذا الكوكب بحيث لا يكون ٢٠ ٪ من السكان يستأثرون بـ ٨٠ ٪ من خيراته».

لذا لم يكن غريباً التصريح الذي أعلنه الفرنسي ألان مينك تبريراً للمتغيرات العالمية بأن انتصار الرأسمالية، يعود إلى استحالة انهيارها، «لأنها الحال الطبيعية للمجتمع. أما الديموقراطية فليست كذلك». لكن أي مجتمع يقصد مينك؟ إنه مجتمع الغاب. حين أن منظمة الأونيسكو لم تكن لتنشأ لولا أن الثقافة التي هي نتاج إنساني، تحاول، منذ نشأة المجتمع، الرقي به من شريعة الغاب إلى شريعة تليق بمثاليات الفكر الإنساني. ولم تكن منظمة الأمم المتحدة نفسها لتنشأ إلا اعترافاً بهذا الطموح الإنساني الذي يحد من قوانين الغاب ويرقيها.

في المؤتمر الثالث لمنظمة الأونيسكو في بيروت، جاء في خطاب المدير العام المكسيكي جيم تورس بوده: «إن الأمم المتحدة مثابة الجسم السياسي لعالمنا الجديد، فيجب أن تصير الأونيسكو الضمير الساهر العامل لهذا الجسم، فإذا أتيح لهذا الضمير أن يشعر، يتوطد للعالم تنظيمه الجديد في شكل دائم».

قد يبدو كل الكلام اليوم عن المثاليات انطلاقاً من الواقع الراهن، يثير السخرية لدى الطبقات الحاكمة، وكأن الإنسانية تعود إلى الوراء، إلى تغليب منطق «الحق للقوة». وقد يكون الذين حاولوا تطبيق مبدأ «القوة للحق» فأنشأوا منظمة «الأمم المتحدة» هم الذين أساءوا أكثر إلى هذا المبدأ. وهذا لا يعني أنه انتصار نهائي للمبدأ المعاكس، فالديموقراطية التي يجمع العالم

اليوم على أنها النظام الأفضل، هي أيضاً دفنت عشرين قرناً قبل أن تعيد بعثها الثورة الفرنسية، ولا يمكن أن يكون انتصار الرأسمالية الساحق حقيقة ثابتة، ولا أمراً نهائياً ربما لأنها تحمل انهيارها في نفسها استناداً إلى نقطة ضعفها: الجشع الذي لا حد له، ويؤكد ذلك نقاش جرى في «قمة كوكب الأرض» في الريو دو جانيرو العام ١٩٩٢ بين رؤساء من دول العالم الثالث والرئيس الأميركي بوش، المبشر بالنظام العالمي الجديد، إذ اتفق الجميع، انطلاقاً من إحصائيات ثابتة، أن ٧٠٪ من تلوث الطبيعة، مصدرها الولايات المتحدة ومع ذلك أمام المطالبة بإعادة النظر في برامج المصانع الأميركية كانت الممانعة ورفض تطبيق القرارات التي اتخذتها القمة في هذا الشأن، وأما العذر فاقتصر على كون الشركات المعنية ترفض ذلك حرصاً على أرباحها. وهكذا نرى الرأسمالي، مع إدراكه أن أحفاده أنفسهم قد يلحقهم الأذى في المستقبل من جراء عدم تجاوبه يفضل استمرار الربح في المدى المنظور مهما كانت العواقب في المستقبل، تطبيقاً للمثل العالمي القائل «من بعدي الطوفان»، أو المثل الشعبي اللبناني «من بعد حماري ما ينبت حشيش».

ومهما كانت القوى اليوم التي تحمي توحش النظام الرأسمالي، الذي يغطي مخالبه بقفاز حرير، فإن استغلال الأمر الواقع يهدد دوماً بانفجار الوضع. من هنا الأهمية لدور منظمة الأونيسكو إذا تسامح النظام العالمي الجديد بوجودها، دور التذكير بالانحرافات التي تهدد المسيرة الإنسانية استمراراً. وهذا الدور لا يتطلب أكثر من الاستمرار بتهيئة الرأي العام لقلب المعادلة عبر «خلق الأوضاع الكفيلة بذلك» كما يقول المدير العام.

فهل هي قادرة حقاً على ذلك؟

الإعلام والمعلومات

في العام ١٩٨٤ كانت أوساط اليمين الأميركي التي بدأت نشاطها ضد منظمة الأونيسكو منذ العام ١٩٧٨ أثمرت في الإدارة الأميركية التي سجلت على الاتحاد السوفياتي أول انتصار في طريق إزاحته، فكان من المنطقي متابعة انتصاراتها في عهد ريغان، في كل ميدان آخر وفي ذلك المنظمات العالمية المنبثقة من المنظمة العالمية الأم الأمم المتحدة، خاصة الأونيسكو في عهد السنغالي مختار أحمد مبو، وكان وزير الثقافة لدى الشاعر الرئيس ليوبولد سنغور وراح يطبق فعلياً مبادىء المنظمة في ضرورة إعادة توزيع الثروات في العالم منحازاً في ذلك إلى الجنوب، متضامناً مع مطالبه حاثاً عليها مطبقاً كلمة البابا بولس السادس عن السلام، فيقول الحبر الأعظم لدى زيارته مقر الأونيسكو: «إن التنمية هي الاسم الجديد للسلام» والمقصود التنمية المتوازنة، وليس التنمية بحسب النظرة الرأسمالية التي لا تنمي إلا ما تستطيع استغلاله. لكن الولايات المتحدة كانت قادرة حتى ذلك الحين على تحريف هذا المفهوم في شبكة إعلامها العالمية، أو إعلام الشبكات التي تسيطر عليها كبرى الشركات المتعددة الجنسيات، والتي استفادت من تطوير التقنية الحديثة في مشروع «حرب النجوم».

كانت السيطرة الإعلامية في هذا المعنى ضمان عدم استطاعة «خلق الأوضاع التي تسمح بإعادة النظر» كما يطالب المدير العام، الذي دعا إلى مؤتمر بعنوان «النظام العالمي الجديد

للإعلام والمعلومات» مركزاً على إعادة توزيع القدرات الإعلامية بحيث يتاح للإعلام الوطني في الدول النامية الحد من هيمنة الاحتكار الإعلامي للشركات الأميركية الإعلامية، فتصل مشاكلها إلى الرأي العام العالمي خارج هذا الاحتكار. وعمل المدير العام على استصدار قرارات في هذا الشأن من الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. هكذا اتخذت الولايات المتحدة قرار الانسحاب من المنظمة لكي تشل هذا المشروع وكان عليها طبقاً للتعهدات الأميركية أن تساهم في تمويله، في إطار «الكوتا» الأميركية ـ الإنكليزية التي تشكل ثلث موازنة المنظمة. عدا كون محاربة هذه المنظمة، بعد الانسحاب سيكون أقوى مما لو بقيت منتسبة إليها، لكن أسباب الانسحاب كانت معللة رسمياً بما سمته الولايات المتحدة «البيروقراطية الحاكمة في الأونيسكو»، حين أن هذه المنظمة، باعتراف كل الخبراء كانت قد استردت، في ولاية مبو، كل حيويتها وفاعليتها على صعيد الإدارة ككل.

لم يتحرج المدير العام، المغضوب عليه، في مواجهة الحملة ضده، من الإشارة إلى الحساسية «اليانكية» لجلده الأسود، والحساسية الأنغلو ـ سكسونية لفرانكوفونيته لكن فرنسا لم تدعمه فتركته يستقيل من منصبه، بل الأخطر ان فرنسا كادت ترضخ للضغوط الأميركية لتعيين خلف له، أحد جنرالات باكستان وكان عضواً في حكومة برزت للتو إثر انقلاب عسكري لصالح أميركا، فاحتدم الجدل في الأوساط الثقافية الفرنسية حول هذا الموقف المستضعف حسمته المحامية جيزيل حليمي، ممثلة فرنسا في المجلس التنفيذي لمنظمة الأونيسكو باستقالتها ما جعل أوروبا تدرك خطورة الوضع فتصلبت في وجه الولايات المتحدة، ورسا الخيار أخيراً على الأسباني فيديريك مايور الذي، لتلافي

الحملة الأميركية لبى معظم الشروط المطلوبة لعودة أميركا للمنظمة، فاختفت مشاريع إعادة النظر في النظام العالمي الجديد، وكذلك كل ما يشتم منه، في برامج المنظمة، له علاقة بالطروحات الماركسية أو العالم الثالثية، بدءاً من العام ١٩٩١، وفي اعتقاد مايور أنه باستعادة الحلف الأنكلو ـ سكسوني إلى المنظمة يستطيع إنقاذ ما يمكن إنقاذه، أي الحد الأدنى من المبادىء التي قامت عليها المنظمة.

لكن الأونيسكو، بعد خمسين سنة، على مفترق: إما محاولة اللعب في هذا الهامش الذاتي الذي قد يستطيع مايور انتزاعه، واما الخضوع الكامل للتوجيهات الأميركية التي لن تترك له ربما سوى الاهتمام بالآثار.

ويلفت إصرار المدير العام فيديريكو مايور على الإنسان: «إن الأونيسكو لا تقتصر وظيفتها على حفظ الحجر، بل البشر، وإن طفلاً واحداً يهمني أكثر مما تهمني أعظم الأهرامات، لأن أعظم صرح وأجمله على هذا الكوكب هو الإنسان».

واعتقد أن غالب الناس توافقه هذا الرأي، إلا سادة العالم الجدد.

(«النهار» ـ ٢٥/ ١١/ ٩٥)

بين سلام السيد المسيح
وسلام سادة العالم

«... وعلى الأرض السلام، وفي الناس المسرة»
السيد المسيح

إذ نقارن، في «نهاية التاريخ» اليوم بين التاريخ الميلادي والتاريخ الجديد، الذي يحلو لحكام واشنطن تسميته بالتاريخ الأميركي، فإنها مقارنة، بكل ضخامة الشعارات البراقة للديموقراطية والحرية، هي لدى بسطاء الناس لصالح التاريخ القديم وليس التاريخ الأميركي الذي يفتقد فيه الإنسان طمأنينته وأحلامه وكل ما يتعلق بمفهوم السعادة الذي تمحور حوله أول بند في أول دستور بعد عصور الانحطاط، أعني الدستور الذي وضعته الثورة الفرنسية فاتحة العصور الحديثة:

«إن هدف المجتمع هو السعادة المشتركة، وإن الحكومة ملزمة تأمين السعادة للإنسان عبر ضمان حقوقه الطبيعية والمكتسبة».

عن الحقوق

عندما أعلن قيصر روسيا في أواخر القرن الفائت إنهاء

قانون الاقنان، أي قانون الرق، هلل العالم المتحضر لهذه المبادرة إلا شخصاً، كان يفترض أن يكون في طليعة المهللين، كتب أن الاقنان ما زالوا عبيداً، لكنهم الآن عبيد على نفقتهم، إذ ماذا تنفع الحرية ولا ضمانات معها؟

وإذا كان ماركس قصر كلامه على الضمانات المعيشية التي ستقرها بعض دول أوروبا الغربية مطلع هذا القرن خوفاً من شبح الشيوعية، فإنه كلام صار موضوع تساؤل في التاريخ الجديد. ففي غياب شبح الشيوعية عبر انهيار مركزها السوفياتي ما عادت الضمانات المعيشية هاجساً يخيف أصحاب الرساميل ما دامت الترسانة الحربية الكبرى تضمن أي حصار اقتصادي لأي شعب وأي جماعة وأي مواطن متمرد. وها فرنسا أعرق البلدان في الضمانات تعيد النظر فيها، وقد تفلتها بحسب الطريقة الأميركية. ما يعني أن الطريق إلى الفلتان الاجتماعي صار منارة التاريخ الجديد.

أمبراطورية الفوضى

في «أمبراطورية الفوضى» هذه، حيث يبتلع الرأسمال المتعدد الجنسيات جنسيتك وقلبك وعقلك وطمأنينتك وأحلامك وكل ما كان يشكل جوهر ماضيك وجوهر تطلعاتك، كيف يمكن لنا أن نقارن بموضوعية بين تاريخين نودع أولهما دون أن يكون لنا إرادة في الأمر ونستقبل آخر دون أن يكون لنا حق المشاركة فيه.

في أمبراطورية الفوضى هذه التي يحكمها السلطان، الأوحد، يخدمه ولاة على المناطق والأقاليم إلى أصغر حي. في

أمبراطورية الفوضى هذه ما عاد يشغل الناس سوى الاستمرار في العيش، مهما كان الثمن، فالجريمة على الأبواب، وشبح الحاجة خلف كل نافذة.

في أمبراطورية الفوضى هذه كل مقارنة مع كل أمبراطورية سابقة، مقارنة ضدها.

يقول الشاعر جورج شحادة: «كيف نموت ونحن نستطيع أن نحلم».

.لكن ماذا إذا الحلم حوصر؟

سعيد هو جورج شحادة الذي رحل قبل أن يبدأ التاريخ الجديد حيث لا النهار هو النهار، ولا الليل هو الليل، ولا الحرب هي الحرب، ولا السلام هو السلام.

السلام والمسرة

لا يكتفي صاحب التاريخ الميلادي بأن يستبعد الاغنياء من صورة الملكوت الموعود، بل أن يستبعد، وهو ملك السلام، صورة للسلام على الأرض لا يكون فيها مسرة للناس: «المجد للّه في العلى، وعلى الأرض السلام، وفي الناس المسرة».

وكم تبدو المسرة في الآية، مشروطة بالسلام، ربما لأن الآية جاءت والسلام كان خالياً من المسرة، كانت له آنذاك صفة دولة قوية: السلام الروماني.

والسلام لا يحد بمكان ولا بزمان، وتحديد هوية له إلغاء لهويته، فالسلام كالهواء للإنسان، ليس له صفة ولا لون.

فإذا وصف الهواء بأنه «الهواء الأصفر» لا يظل مرادفاً للصحة بل يصير مرادفاً للمرض.

السلام شرطه المسرة، تقول الآية التي تلخص رسالة صاحب التاريخ الميلادي. المسرة للناس، لأن الحروب مسرة أفراد وعندما يصيبها السلام مشروطاً بمسرة أفراد لا بمسرة الناس لا يعد سلاماً، يصير حرباً.

عن هذا النوع من السلام، قال ملك السلام: «لا تظنوا أني جئت لألقي سلاماً. ما جئت لألقي سلاماً بل لألقي سيفاً».

إن السيف الذي تحدث عنه ملك السلام في التاريخ السابق يستخدم في التاريخ الجديد لغاية مناقضة: إنه سلام القهر، فلم ينتج من هذا السلام، الذي أنهى الحرب الباردة، إلا المزيد من قهر الناس، وليس المزيد من مسرتهم، في شتى بقاع الأرض. إنه سلام على قياس المصالح الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات المحمية بالترسانة الأميركية، والتي الشعوب مجال استغلالها.

في التاريخ القديم كانت الحرب حرباً والسلام سلاماً. كانت الحرب للحرب والسلام للسلام.

التاريخ الجديد الذي ألغى كل المفاهيم السابقة سوف يلغي مفاهيم الحرب والسلام انسجاماً مع التطور التاريخي، بحيث يفتعل صانع السلام الحرب لكي يفرض سلاماً لا مسرة فيه.

(«النهار» ـ ١٨/ ١/ ١٩٩٤)

بين مملكتي السلام

«نحن ملتزمون الفقراء والمضطهدين»

حركة «لاهوت التحرير»

«من يغترب عن الفقراء يغترب عن المسيح»

فيديل كاسترو

بعد ١٩٩٤ سنة على الحدث الذي ينسب بدء التاريخ العالمي الجديد إليه ماذا تغير في العالم انطلاقاً من تعاليم صاحب هذا التاريخ؟

العنف الذي كان يسود العالم القديم وقاومه المسيح ازداد شراسة.

الفقراء والمضطهدون الذين جاء المسيح لخلاصهم ازدادوا فقراً واضطهاداً.

الأمبراطورية التي عاش صاحب التاريخ في زمنها، لها مثيلتها اليوم بقواتها السريعة التدخل، وبمجلس الشيوخ الذي بمزاجه يتقرر مصير الشعوب، بل وبمبنى الكابيتول نفسه الذي تم

نسخه وتقليده في عاصمة الأمبراطورية الجديدة.

الطبقات نفسها: السادة والعبيد والعامة، الصراع الطبقي، سيادة العلاقات المالية والتحالفات مع الحكومات الرجعية.

ملايين الفقراء والشحاذين وجماهير السود لا يزالون يتوالدون في الأوضاع نفسها.

غلب المسيح العالم، لكن العالم غلب المسيحيين.

وبعد أقل من ثلاثة قرون من التاريخ الميلادي، ثلاثة قرون حفلت بالتضحيات وآلاف الشهداء استكانت المسيحية لأسياد العالم عبر طبقة الاكليروس التي جهدت في تفريغ المسيحية من روحها الثورية لكي يطمئن سادة العالم الذين تبنوها إلى درجة أن الطبقة المسحوقة في أرض «بنت الكنيسة البكر» كادت في مستهل عصر النهضة أن تخلق ديناً جديداً وتاريخاً غير التاريخ الميلادي.

لكن الانعطافة الكبرى، من داخل الإيمان المسيحي، سوف تتم في النصف الثاني من القرن العشرين، عبر «حركة لاهوت التحرير» التي في إطارها، في إطار البؤر الفقيرة في العالم، انكسر الحاجز بين تعاليم الاشتراكية وتعاليم المسيحية. فإلى أي حد كان تطور هذه العلاقة المستجدة شرعياً، وأين مآلها بعد «الانتصار» الباهر للأغنياء على الفقراء اليوم؟

ليس بين الأديان التزام للفقراء والمضطهدين بقدر التزام المسيحية، بل تكاد المسيحية تكون دين الفقراء والمضطهدين، فالمسيح أحدهم، وهو لم يبشر إلا بينهم، ولم يتبعه سواهم. وبحسب القديس لوقا، ليست رسالة يسوع فقط مباركة الفقراء بل لعن الاغنياء.

وفي سيرة السيد المسيح أكثر من شهادة. فالغني الذي جاء يطلب مرافقة يسوع لأنه متمم كل واجباته الدينية يشترط عليه يسوع أن يوزع أملاكه على الفقراء ليستحق ذلك. وكان يسوع يدرك أن هذا الغني سيسقط في الامتحان، لأن أنانية الغني لا تتناسب وإنسانية الفقراء المعمدة بالحرمان. لذلك سيقول لتلامذته لدى انصراف الغني: «أيسر على الجمل الدخول من ثقب الإبرة من أن يدخل غني ملكوت السموات». وعندما قال الغني زاخايوس، مرضاة ليسوع، باستعداده لأن يمنح نصف أمواله للفقراء، وأن يرد لمن يكون أخذ منه شيئاً بحجج باطلة، أربعة أضعاف، لم يمتنع المسيح من أن يقول له بأنه لص، وأنه سرق من الفقراء.

ويتساءل القديس أميروزي من القرن الأول الميلادي هل هذا الغني يستطيع أن يرد أربعة أضعاف ما سرق؟ لأن كل ما يحوزه الغني هو مسروق، وإذا لم يسرقه بنفسه فلا بد أن أباه فعل أو جده، لذلك يستحيل عليه أن يرد أربعة أضعاف ما سرق لأنه سيكون عليه أن يسرق أربعة أضعاف ذلك ليفي بوعده.

وقد يكون يوحنا المعمدان، الذي بشر بالمسيح، يختصر هذا المفهوم في مجاوبته للذين جاؤوا يسألونه ليس بماذا نؤمن؟ بل ماذا يجب أن نفعل؟ فقال يوحنا: الذي عنده رداءان يتنازل عن أحدهما لمن لا رداء له، ومن لديه لحم فليفعل الشيء عينه.

مسيحية ماركس

عندما كان لبنان موئلاً للجدل الفكري جاء إلى بيروت وفد من رهبان حلقة الأب اليسوعي تيار دوشاردان، مع صدور الطبعة

اللبنانية من كتاب دوشاردان «الجو الإلهي» الذي نقله إلى العربية المطران عبده خليفة والأب جورج رحمة الأنطوني. كان ذلك مطلع السبعينات. واذكر أن المضيف اللبناني أصر أن يرافق أحدنا في صحيفة «النهار» الوفد إلى المختارة لزيارة كمال جنبلاط الذي كان متضلعاً في اللاهوت ومعجباً بآراء دوشاردان.

لم أكن أعرف الكثير عن ذاك الراهب والفيلسوف والعالم الأنتروبولوجي الفرنسي (توفي العام ١٩٥٥)، لذلك استوقفتني جملة، نسبها إلى دوشاردان أحد رهبان الوفد، ومفادها أنه بتحقيق الماركسية في العالم يكتمل جسد يسوع على الأرض.

وكان علي أن أتذكر جبران خليل جبران الذي قبل دوشاردان بقليل، كان اكتشف الأمر إياه.

كان جبران، بين الأصوات المتمردة من داخل الإيمان المسيحي، الأكثر تحسساً بثورية المسيح، معتبراً أن الملكوت السماوي مطلوب على الأرض، ذلك أن الشروط التي يجب أن يعمل بها المسيحي ليستحق الملكوت، إذا تعممت على الغالبية، تحققت في الأرض، لذلك يقول: «إن من لا يشاهد ملكوت السموات على الأرض لن يراه في الحياة الآتية». وهي القناعة نفسها لدوشاردان. وأتمنى لو أنني في كتابي «جبران صورة شخصية» عقدت مقارنة بينهما لولا ضآلة معلوماتي عن الراهب اليسوعي المتمرد، آنذاك.

وجبران ودوشاردان يلتقيان في رفض اللاهوت المسيحي المحافظ الذي يفصل بين الأرض والسماء، بين النفس والجسد، اللاهوت الذي يبرر التعاسة والبؤس بل يشجع على قهر الجسد

(عبر ما يسمى «الإماتة»)، لأن المؤمن هكذا يستحق في السماء أجراً أكبر. حين جبران، كما دوشاردان، كما آباء حركة «لاهوت التحرير»، يعتبرون أن اللاهوت المحافظ انزلق إلى هذا التحريف بتأثير من الفلسفة اليونانية ولتبرير الأعمال غير المسيحية، التي كانت ترتكبها السلطات، مسايرة لها. هذا الانحراف الذي أثار حفيظة مفكري عصر النهضة على الأكليروس، نجده واضحاً لدى جبران، على لسان بطل «الأرواح المتمردة»، خليل الكافر، الذي يداه تشبهان يدي يسوع، قائلاً: «باطلة كل المعتقدات والتعاليم التي تجعل الإنسان تعيساً في العالم. . .».

وفي هذا لا يبتعد جبران عن مسيحيته بل يؤكدها كما سنرى.

إن يسوع جبران «جاء يبث روحاً جديدة في العالم، قوية تنقض قوائم العروش المرفوعة. وتسحق الأصنام على أجساد الضعفاء والمساكين».

لذلك نراه، لدى سماعه بثورة أوكتوبر، يقول، في رسالة إلى ماري هاسكل: «وما التبدل في روسيا اليوم إلا البداية. . . إن الذات العتيقة للجنس البشري آخذة في الانبثاق كجبار فتي، وإن أبواب السماء مفتوحة الآن. . .».

وفي الجملة الأخيرة دلالة واضحة على المستقبل الأرضي، الشبيه بالحلم الماركسي، المفتوح على السماء، الذي به يكتمل جسد المسيح بحسب تعبير دوشاردان.

مملكة الحرية

إذا كنا نختصر تلك الصفحات التي يكرسها كارل ماركس لتصوره عن «مملكة الحرية» التي ستفضي إليها الشيوعية، فهي حقاً لا تختلف كثيراً عن «الملكوت السماوي». ففي مملكة الحرية تختفي كل التناقضات التي أوجدها استغلال الإنسان للإنسان. إنها العودة إلى المشاعية البدائية في زمن طفولة التاريخ الإنساني، حيث لا ملكية وحيث عمل كل فرد هو للكل، كما عمل الكل هو لكل فرد. أو بحسب التعبير الماركسي: «من كل إنسان بحسب قدرته ولكل إنسان بحسب حاجته».

هذا «الحلم الماركسي» لا يختلف كثيراً عن «الحلم المسيحي» لدى جبران، ففي مجتمع جبران (في وصايا «النبي») المبني على تعاليم يسوع، لا مجال لأي استغلال، وتالياً لأي تفاوت طبقي، لأنه لن يكون هناك أغنياء وفقراء، ولن يكون هناك مال، بل تبادل الحاجات التي ينتجها أفراد مختلفو القدرات، بالمقايضة. وفي غياب السلطة المالية تختفي السلطة السياسية، ولا يعود ثمة أسياد وعبيد، وفي هذا الإطار من المساواة لا يتميز فرد عن آخر، في رؤية جبران «إلا بمحبته ونشاطه». أليس هذا هو جوهر المسيحية؟ أليس هذا هو شرط المؤمن ليستحق «ملكوت السموات»؟ أليست هذه الشيوعية نظرياً؟

المال والملكوت

قبل ماركس، أي مع بداية الثورة الفرنسية، طلع المفكر

سان سيمون يقول «إن الملكية الفردية» هي سرقة، وهذا ما سيقوله المسيح إلى زاخايوس.

وقد يستنتج البعض من جواب المسيح للفريسيين، عندما امتحنوه في مسألة المال، وهل يتوجب دفعه إلى القيصر جزية، انه يضع المال في محله «ما لقيصر لقيصر وما لله لله».

لكن مملكة المسيح، إذا تحققت في الأرض فإنما على أنقاض مملكة قيصر. ففي «مملكة الله» لا مكان للمال: «لا تستطيعون أن تخدموا ربين: الله والمال» يقول المسيح. وسبق أن حذر من تكنيز المال في الأرض لأنه يفسد (بفتح الياء)، ولدى جبران يفسد (بضم الياء).

ليس من دين أبدى حذره من المال ورفضه له، كما المسيحية، وكذلك لا نجد في الأديان الأخرى هذه الكراهية وهذا الخوف من المال كما في المسيحية، ربما لأنها دين الفقراء.

وفي تعليقه على فشل «كومونة باريس» (التي رفضت أن تضع يدها على البنك الوطني رغم أنها استولت على السلطة) يصف ماركس هذا العمل بأنه «خوف الفقراء من المال».

ربما لأن المسيحية جاءت نقيضاً للمجتمع اليهودي الذي يقدس المال. لذلك، في كتاب «المسألة اليهودية» يقول ماركس «بتحرير الإنسان من المتاجرة والمال، وتالياً من اليهودية الواقعية والعملية، سوف يحرر نفسه بنفسه».

وليست نقمة جبران وماركس على المال بعيدة عن نقمة المسيح، فهدف اللاهوت المسيحي تحرير الإنسان من سلطة المال لأنه هكذا يتحرر من العبودية للسلطة الزمنية. ولم يكن

مستغرباً أن نرى السيد المسيح يرفع سوطه على الصيارفة الذين حولوا بيت الله إلى «مغارة لصوص».

كل أمثال المسيح، الذي تقصد أن يتكلم بلغة رمزية، تؤكد على الملكوت السماوي وكأنه خارج العالم، أو بعد انتهاء العالم إلا أن كل الشروحات العملية تقول العكس. «فالمواطنية» في ملكوت السموات شرطها التطبيق في العالم. فكيف يمكن تطبيقها؟

المشروع الإنساني

يقول المسيح: «لأني جعت فأطعمتموني، عطشت فسقيتموني، كنت غريباً فآويتموني، عرياناً فكسوتموني...» ويسأله الأبرار: يا رب متى فعلنا ذلك؟

فيأتي الجواب: «بما أنكم فعلتموه بأحد أخوتي الأصاغر هؤلاء فبي فعلتم».

هذا هو الشرط: التضامن الإنساني.

وهنا لا يميز بين سامري منبوذ ويهودي من نسل داود. كما سوف لا يميز المسيحيون بين كل الأمم، فليس أقدس من الإنسان في الرسالة المسيحية.

إن المشروع الإنساني في المسيحية يبدأ بتجسد الله إنساناً. ويحسم المسيح بين الإنسان والدين لمصلحة الإنسان، عندما «يضبط» الفريسيون تلامذته يقطفون سنابل القمح من الحقل في يوم سبت، اليوم المقدس لدى اليهودي الذي لا يحل فيه أي

عمل، فيقول: «إنما السبت خلق من أجل الإنسان وليس الإنسان من أجل السبت».

وتأثراً بهذا القول كان جواب جبران في آخر أحاديثه إلى بربارة يونغ، عن سؤال حول الدين: «الدين؟ أنا لا أعرف سوى الحياة».

وهو هنا لا يبتعد أبداً عن مسيحيته.

هذا التوحد بين الإلهي والإنساني الذي تتميز به المسيحية هو الذي يعطي المشروع الإنساني في المسيحية ثقله.

ففي المجتمع المسيحي الحق لا مجال للأنانية بل للغيرية، التي تتخذ عبر التضامن الإنساني حجمها الحقيقي. والتضامن يعني الشعور بالحاجات والآلام لدى الآخرين.

فالروحانية المسيحية، كما في سيرة المسيح، ليست تنسكاً ولا اعتزالاً أو خروجاً من العالم أو إنكاراً للحقائق الأرضية. كان وجود يسوع كله انغماساً في الصراع الايديولوجي، في النطاق حين كانت تناقش مفاهيم وخيارات مختلفة مع المضطهدين أو ضدهم.

ولم تكن روحانية يسوع تمسكاً بالفضائل، لأنها تلك روحانية الفريسيين الذين حولوا قيمهم الأخلاقية إلى رغبة كاذبة في اكتساب القداسة، وأصاب جبران عندما اعتبر في «يسوع ابن الإنسان» أن الله «نما من العالم وليس العكس».

فما الذي طرأ على المسيحية خلال تنصر السلطة الرومانية؟

الحق أن المسيحية كانت طوال القرون الثلاثة الأولى من التاريخ الميلادي دين الفقراء و المضطهدين ولم تنتشر إلا بينهم عبر تضامن أخوي كوني (غلب مصطلح «أخ» و «أخت» في الأخوية المسيحية، التي ستتحول إلى «مواطن» و «مواطنة» في الثورة الفرنسية تم إلى «رفيق» و «رفيقة» في الحركة الشيوعية)، وهذا التضامن المتسع استمراراً بين الفقراء، راح يهدد النظام الاجتماعي والسياسي القائم رغم «اللاعنف» الذي اتسمت به الحركة المسيحية. من هنا شراسة النظام في اضطهاد هذه الحركة حيث قدم المسيحيون فيها آلاف الشهداء، إنها شراسة الخوف، ربما لأن اللاعنف المنظم أكثر خطورة من العنف المنظم، وسبق أن استطاعت حركة غاندي اللاعنفية أن تهزم الأمبراطورية البريطانية وتحرر الهند. لذلك لم تكن شراسة النظام ضد المسيحيين بسبب الدين بل بسبب المفهوم الاجتماعي الذي اتخذه هذا الدين، فالأمبراطورية الرومانية كانت متصالحة مع كل الأديان، وفيها الدين اليهودي، لكن هذا الدين بالذات، الدين المسيحي، ليس دين شعب ما، بل هو دين أممي، لكل الشعوب ويحمل مفهوماً اجتماعياً لا يتناسب ومفهوم النظام القديم. وبرغم شراسة الاضطهاد، فإن هذا الدين استمر في الانتشار، وليست مبالغة القول بأن تنصر السلطة عبر الأمبراطور هو تكتيك سياسي لاحتواء هذا الدين وتفريغه من مضمونه الثوري.

وعلى رغم كثرة الحركات الإصلاحية الدينية، وفيها الحركة البروتستانتية، وهي حركات تناولت المظهر وليس الجوهر، فإن الانعطافة الحقيقية في تاريخ الكنيسة سوف تتمثل بالمجمع

المسكوني الثاني الذي دعا إليه البابا يوحنا الثالث والعشرون.

قد يصح أن يوصف المجمع المسكوني الثاني الذي انعقد في الفاتيكان بين العام ١٩٦٢ والعام ١٩٦٥ حركة تصحيحية في تاريخ الكنيسة المسيحية. وقد لا تكون الظروف المعاصرة هي التي شجعت عليها بقدر ما يعود الفضل في ذلك إلى شخص البابا يوحنا الثالث والعشرين الذي كان أول راهب يرفع إلى سدة البابوية من غير طبقة العائلات البورجوازية أو النبيلة، بل من طبقة الفلاحين وكان هو نفسه فلاحاً.

والحق أن أي حركة تصحيحية لا يعود نجاحها أو فشلها إلى حسن التنظير أو سوئه بل إلى الأشخاص الذين يقومون بها.

كانت فكرة هذه الحركة التصحيحية تختمر في عقل البابا يوحنا الثالث والعشرين منذ بعيد لأنه، فور جلوسه على الكرسي البابوي بدأ التحضير للمجمع المسكوني الثاني، وكان وسع مجمع الكرادلة ليمثل غالب بلدان العالم الثالث، وخاصة البلدان الفقيرة، وكان يطيب له أن يقول أنه «يسرع التاريخ» و «يضع الكنيسة في جو العصر».

توفي بعد سنة واحدة من بدء المجمع المسكوني الذي دعا إليه لكن توصيات المجمع سوف تلتزم الخطوط الإصلاحية العريضة التي وضعها، ومنه الضغط المسيحي للتوازن بين الفقراء والاغنياء، شعوباً وأفراداً. وأما الشعار فكان على هذا النحو «تأكيد العدالة في إطار الحرية» بحسب تعبير البابا الراحل.

لاهوت التحرير

قد تكون حركة «لاهوت التحرير» ذهبت في التزام توصيات

المجمع المسكوني الثاني إلى أبعد، لكن في الاتجاه نفسه.

وتركزت الحركة على جملة «من يخون الفقراء يخون المسيح» التي سيضعها فيديل كاسترو في لغة ماركسية «من يغترب عن الفقراء يغترب عن المسيح».

من هنا انعقدت الصلة بين آباء «لاهوت التحرير» والقيادات الاشتراكية في أميركا اللاتينية، حول هدف واحد وإن بأسلوب مختلف: السعي لتحقيق «مملكة الله» بحسب التعبير المسيحي و «مملكة الحرية» بحسب التعبير الماركسي.

وفي مختلف بلدان أميركا اللاتينية حملت التجمعات المؤيدة لحركة «لاهوت التحرير» أسماء شتى، بينها «تجمع المسيحيين في سبيل الاشتراكية».

وتميز هذا اللقاء بوثيقة هي الأولى من نوعها تصدر عن حزب ثوري في السلطة هو «جبهة التحرير الوطني الساندينية» في نيكاراغوا، وتتضمن هذه الوثيقة (العام ١٩٨٠) أول مراجعة نقدية لجملة ماركس «الدين أفيون الشعوب» وفيها:

«أكد بعض المؤلفين أن الدين نظام آلي لاغتراب الانسان، ويخدم في تبرير استغلال طبقة لأخرى، وبدون شك، ذلك الإثبات ذو قيمة تاريخية إزاء عصور سابقة وظف فيها الدين كأساس ومرتكز نظري للسيطرة السياسية... ونحن الساندينيين نعلن أن تجربتنا تبين أن المسيحيين، منطلقين من إيمانهم الديني يستطيعون الاستجابة لاحتياجات الشعب والتاريخ يحفزهم معتقدهم في نضالهم الثوري. وتبين تجربتنا أن الإنسان يمكن أن

يكون متديناً وفي الوقت نفسه ثورياً ثابتاً، وأنه لا تناقضات لا يمكن تخطيها بين الاثنين».

وعلى هذا تتحقق أطروحة جبران خليل جبران الذي كان يقول عن المسيح أنه «ما عاش خائفاً ولا مات متوجعاً، بل عاش ثائراً وصلب متمرداً».

وسيجد هذا الرأي صداه لدى فيديل كاسترو، الذي يقول: «إن المسيح كان ثورياً عظيماً. هذا ما أؤمن به. كانت عقيدته بأكملها مكرسة للبسطاء والفقراء، وللكفاح ضد التعسف والظلم وإذلال الإنسان. يوجد الكثير مما هو مشترك بين جوهر تعاليمه وبين الاشتراكية».

وهذا ما سوف تؤكده أيضاً حركة «لاهوت التحرير».

وإذا كانت مسيحية جبران لم تتحقق عملياً سوى في طائفة قليلة العدد في الولايات المتحدة الأميركية، تتبع شريعة «النبي» المسيحية، فإن الماركسية لم تتحقق سوى في جزيرة صغيرة اسمها كوبا هي اليوم على شفا الانهيار بعد استكمال الحصار الأميركي. وهذه الثورة التي شارك فيها تشي غيفارا، أحد الرموز التاريخية واعتبر في العالم الأميركي ـ اللاتيني قديساً مسيحياً، تميزت بتطبيق ثوري لا يخرج عن إطار التعاليم المسيحية في نظر «لاهوت التحرير».

وبعكس ما كان يحدث في الثورات الأخرى منذ الثورة الفرنسية، لم يتم أي عنف ضد رجال الكنيسة المناهضين للثورة، بشهادة رجال الكنيسة أنفسهم.

وفي هذا يقول كاسترو: «لم يعامل بسوء أي شخص. ثم

يضيف: «منذ البداية أصدرنا قوانين ضد القتل والتعذيب، برغم الحرب المعلنة بيننا وبين نظام باتيستا، آملين احتراماً عميقاً للحياة الإنسانية للفرد، وكسبنا الحرب ليس بالقتال فقط لكن بالمعاملة الأخلاقية. لم تجرِ ولا محاولة واحدة لإرغام الأسرى على الإدلاء بمعلومات تساعدنا في قتالنا، والقاعدة أن الأسرى يكونون منهارين حتى كنا سنشعر بالعار لو حاولنا أمراً كذلك.

كان شعبنا ملهماً ومدفوعاً بكراهية للتعذيب والجريمة. فكيف كان يمكن أن نضرب لجنودنا مثلاً في التعذيب والجريمة؟ كان سيكون لذلك تأثير مدمر. الذين لا يفهمون أن الأخلاق عامل أساسي في الثورة هم ضائعون مهزومون. القيم والأخلاق هما أسلحة الإنسان الروحية. لم يعدم جندي واحد قبض عليه فريقنا حين العدو كان يعذب ويقتل السجناء ويقترف كل أنواع الجرائم. وحافظنا على ذلك التقليد منذ بداية الثورة. إن أعداءنا لا يستطيعون أن يذكروا حالة واحدة تخدمهم كإثبات أن الثورة ارتكبت جريمة قتل أو عذبت شخصاً أو جعلت أحداً يختفي.

لم تغلق أي كنيسة في كوبا، ولا واحدة».

ثم في حواره مع أساقفة الولايات المتحدة، يقول كاسترو العام ١٩٨٥:

«إذا كانت الكنيسة ستقيم دولة طبقاً للتعاليم المسيحية الحقة فستقيم دولة مشابهة لدولتنا، فالمسيحية تنتقد التخمة والماركسية كذلك، والأنانية هي أحد الاشياء المرفوضة في المسيحية والاشتراكية، وأما الفريسيون فإن حكمنا عليهم مماثل لحكم الكنيسة.

نحن البلد الوحيد في أميركا اللاتينية ليس فيه شحاذ أو طفل مشرد أو مسن بدون رعاية. كانت كوبا قبل الثورة محششة ومخمرة ومقمرة وكرخانة ومركزاً للفساد والرشوة والاختلاس والبطالة. كل هذه الاشياء كافحناها وانتصرنا، والكنيسة كانت ستفعل الشيء نفسه.

وكما الكنيسة كانت ترسل البعثات التبشيرية ليعيش أعضاؤها مع أهل المجتمعات المتخلفة والفقيرة في أجزاء كثيرة من العالم كذلك فعل عمالنا الأمميون. إن الآلاف من الكوبيين ذهبوا في بعثات أممية، مثالاً في نيكاراغوا يوجد ألفا مدرس يشاطرون المزارعين النيكاراغويين ظروف عيشهم القاسية جداً. والمؤثر أن نصف هؤلاء كانوا من النساء، وللكثيرات منهن أسر وأطفال، تركن أسرهن لسنتين ليذهبن إلى أكثر الأماكن عزلة في الجبال حيث يعشن في أكواخ سقوفها من قش. وأحياناً تعيش الأسرة والمدرسة والحيوانات تحت سقف واحد. وغالباً كنا نعجز أن نرسل إليهم بعض ضرورات الحياة.

هذه الروح الغيرية تمثلت في العدد الضخم من الذين تطوعوا تلبية للنداء: ٢٩ ألفاً. وعندما قتل بعضهم تطوع مئة ألف آخرين. لنا مدرسون في مختلف الأماكن الفقيرة في العالم، وكذلك اطباء. هناك ١٥٠٠ طبيب يعملون في أماكن معزولة في آسيا وأفريقيا، وعشرات الآلاف يقومون بمهام مختلفة.

للكنيسة مبشروها ولنا أمميونا. أنتم تحبذون روح التضحية وقيماً معنوية أخرى، هي القيم نفسها التي نعلي من شأنها ونشجعها ونحاول أن نغرسها في نفوس شعبنا».

كان كاسترو ورفاقه هكذا يحققون ما كانت طمحت إليه انتفاضة «ربيع براغ» التي حملت شعار «نحو اشتراكية ذات وجه إنساني» العام ١٩٦٨، العام نفسه الذي شهد انتفاضة «حركة لاهوت التحرير» التي حملت شعار «نحو مسيحية ذات وجه إنساني».

ويبدو أن الحركتين التصحيحيتين طلعتا في ظروف قاسية. إذ بقدر ما تعرضت انتفاضة براغ لشراسة القمع السوفياتي، فإن حركة «لاهوت التحرير» تعرضت من أنظمة بلدانها لشراسة أشد ذهب ضحيتها عشرات الرهبان والراهبات وبينهم رئيس أساقفة السلفادور.

ومهما يكن من فشل لأي حركة تقدمية، فإن التاريخ لا يتوقف هنا، ثمة ما يصعب على أي نظام ضبطه.

إن الفعل الإنساني هو الفعل الوحيد الذي تبين أنه لا يمكن التنبؤ به على مدى طويل. وهذا ما يترك الرجاء مفتوحاً أمام الذين تقهرهم ظروف العالم.

(«النهار» - ٣١/ ١٢/ ١٩٩٤)

الإرهاب في مسار السلام

- مقدمة في الإرهاب: تشومسكي
- نجيب محفوظ
- نصر حامد أبو زيد
- كارلوس

مقدمة في الإرهاب

«ان محور السياسة الخارجية الأميركية توفير نظام دعاية يعمل ببراعة لاستحثاث الشعور بالخوف الحقيقي في أوساط السكان المحليين، واستغلاله للتعبئة العامة... إن هذه السياسة لا يمكن تبريرها إلا إذا أصبحت غالبية السكان مرعوبة فعلاً من وحوش، علينا حماية أنفسنا منهم... لضمان الاستقرار في ممتلكاتنا الكونية».

نعوم تشومسكي

«عندما سأل الاسكندر الكبير، قرصاناً وقع في أسره: «كيف تجرؤ على إزعاج البحر؟» أجاب القرصان: «وأنت، كيف تجرؤ على إزعاج العالم بأسره؟».

القديس أوغسطينوس

بعد كتاب «ردع الديموقراطية» للمفكر والعالم الأميركي نعوم تشومسكي، وهو كتابه الأول في العربية، يصدر له كتابان جديدان موضوعهما الثقافة السياسية الأميركية ومفهوم الإرهاب الدولي. وكأن الكاتب يشارك هكذا، بعد قمة شرم الشيخ، ليس في الهموم العالمية بل أيضاً في الهموم العربية، فيعزز موقف الليبراليين العرب أولاً بكون مشاركته تتجاوز الانشاء العاطفي في الخطاب العربي إلى التوثيق الدقيق والعميق لمفهوم الإرهاب الدولي، وثانياً لرأيه، كليبرالي أميركي، لا يخشى كما الليبراليين العرب، الاتهام بالشيوعية أو الأصولية في معرض كشفه عن حقيقة الإرهاب في العالم عامة وفي منطقة الشرق الأوسط، فإذ الإرهاب الذي جمعت أميركا العالم، في قمة شرم الشيخ، لمكافحته (وأيدها المجتمعون فيه باستثناء فرنسا) يعود أصلاً إلى

سياستها وسياسة حلفائها الاستراتيجيين، وأولهم اسرائيل، بحيث يبدو الإرهاب المطلوب مكافحته ليس إلا رد فعل على الإرهاب الأصلي الذي تمارسه أميركا في سياستها الخارجية، كما سنتبين في مطالعة هذين الكتابين الجديدين: أحدهما بعنوان «قراصنة وأباطرة: الإرهاب الدولي في العالم الحقيقي»، والثاني بعنوان «الثقافة السياسية الأميركية، والعودة إلى كاميلوت».

وكان القديس أوغسطينوس أول من أشار إلى هذا النوع من الإرهاب، أي الإرهاب الدولي، الذي لم يدخل القاموس السياسي إلا مع عصر الأنوار قبل قرنين حين كان يشير، كما يقول المؤلف إلى «أعمال العنف التي تقوم بها الحكومات المصممة على تأمين الخضوع الشعبي». وسرعان ما استوعبت السلطات المعاصرة هذا المعنى، فأفرغته من جوهره بحيث أصبح يطلق على الأفراد والمجموعات الذين يزعجون الأباطرة، وليس على ممارسات الأباطرة الذين يزعجون العالم.

وهنا يقول تشومسكي «إن الإرهاب لا يستحق اسمه إلا عندما يستخدمه الطرف الآخر، وليس نحن»، ويقصد نحن «الأميركيين».

وبتسلسل تاريخي يعرض المؤلف لهذا الاصطلاح الذي الذي صار متداولاً بعد صدور كتاب كلير سترلينغ وعنوانه «شبكة الإرهاب» العام ١٩٨١، أي في ذروة عرض العضلات الأميركية في عهد رونالد ريغان، المدافع عن «الديموقراطية» في وجه «الإرهاب الدولي» الذي هو «أداة سوفياتية» لزعزعة المجتمع الديموقراطي في الغرب.

لم يمر كتاب سترلينغ الذي هلل له المثقفون الأميركيون دون أن ينغصه كتاب أدوار س. هيرمان في العام التالي بعنوان «شبكة الإرهاب الحقيقية» الذي شرح الوجه الآخر للإرهاب، الوجه الحقيقي، وجه إرهاب الدول، وفي طليعتها إرهاب الدولة الأميركية. ومذاك سوف يشكل هرمان وتشومسكي الثنائي الأميركي الاجرأ، دفاعاً عن الحقوق الانسانية، وسينضم إليهما في السنوات الأخيرة عدد من الكتاب وأساتذة الجامعات ليتصدوا لحملة التنظير الرسمية التي يقوم بها نخبة من المفكرين تم توظيفهم كمستشارين في «جهاز الأمن القومي».

معايير الإرهاب

اشتهرت في القاموس السياسي العربي عبارة «الكيل بمكيالين» في وصف السياسة الأميركية الخارجية. وهي عبارة يشرحها تشومسكي شرحاً دقيقاً لدى مراجعته للتنظير الثقافي الأميركي الذي يبرر «الإرهاب الأميركي» باعتباره إرهاباً «لحماية الديموقراطية» من باب «الغاية تبرر الوسيلة»، وهكذا يضفي التنظير الجديد مشروعية دولية على الممارسات الأميركية الإرهابية، حين أن مثل هذا الاعتبار، أي «الغاية تبرر الوسيلة» غير مقبول عندما لا يكون في مصلحة أميركا وحلفائها الاستراتيجيين.

وكما في كتاب هرمان الذي يعود إلى العام ١٩٨٢، ويستشهد به تشومسكي كثيراً، تبلور هذا التنظير في عهد ريغان، الذي وضع «الإرهاب الدولي» في بؤرة الاهتمام المركزية لإدارة ريغان منذ تسلمها السلطة العام ١٩٨١، إلى جانب التزامات

أخرى يمكن تلخيصها في ثلاث سياسات مترابطة:

السياسة الأولى، نقل الموارد من الفقراء إلى الأغنياء.

السياسة الثانية، إجبار الجمهور، عبر نظام البنتاغون، على تمويل الصناعات التكنولوجية المتقدمة التي سوف تستخدم في مشروع «مبادرة الدفاع الاستراتيجية».

السياسة الثالثة، زيادة ملموسة في التدخل الأميركي في الخارج عبر أعمال التخريب والإرهاب الدولي، بالمعنى الحقيقي للتعبير.

ولتبرير هذه السياسات يجب خلق رأي عام دولي مساعده وهنا يضع تشومسكي اصبعه على حقيقة بالغة الأهمية، سوف تكون محور السياسة الأميركية بعد عهد ريغان: «توفير نظام دعاية يعمل ببراعة، لاستحثاث الشعور بالخوف الحقيقي في أوساط السكان المحليين واستغلاله للتعبئة...»، أي أن ذلك يتطلب تكبير خطر معين بحيث يصبح الإرهاب الشرعي الرسمي دفاعاً شرعياً ضد إرهاب الأشرار. أو بحسب تعبير تشومسكي نفسه: «إن هذه السياسة لا يمكن تبريرها إلا إذا أصبحت عامة السكان مرعوبة فعلاً من وحوش علينا حماية أنفسنا منها... لضمان الاستقرار في ممتلكاتنا الكونية».

الكيل بمكيالين

وهكذا انفسخ مصطلح «الإرهاب» في القاموس الأميركي

إلى عنف تستخدمه أميركا وعملاؤها في العالم وهو عنف ضروري وشرعي، وإلى عنف يستخدمه مناهضو سياستها وسياسة عملائها، وهو الإرهاب.

والمفارقة الكبرى أن الإرهاب الذي تستخدمه أميركا وحلفاؤها، والأفظع بكثير كماً ونوعاً من الإرهاب الذي تتهم به خصومها، هو، بحسب المؤلف، إرهاب يضطرنا «الأشرار» إليه، ويصل هذا التبرير إلى ذروته على لسان بعض المثقفين الاسرائيليين الذين، كما صرح أحدهم، لن يغفروا للفلسطينيين كونهم جعلوا اليهود قتلة... «فالإرهاب الفلسطيني»، بحسب هؤلاء مدان مرتين، مرة لأنه إرهاب، وأخرى لأنه جعل دولة اسرائيل إرهابية.

وهكذا العقلية الصهيونية تبلغ ذروة تألقها، فهي لا تكتفي بأن تقلب الحقائق فتجعل الإرهاب الاسرائيلي رد فعل على الإرهاب العربي، بل تحاول جعل الرأي العام العالمي يتعاطف مع اسرائيل، ليس فقط لأنها «ضحية» هذا الإرهاب، بل لأن الإرهاب أجبر دولة اسرائيل التي «تلتزم قانوناً أعلى»، بحسب الصحافة الأميركية، أن تمارس القتل مجبرة، وهي جريمة كبرى يلحقها الإرهابيون الفلسطينيون والعرب بحق اسرائيل تفوق في فظاعتها كون الدولة العبرية مجرد هدف للإرهاب.

والعبقرية الصهيونية في هذا المجال تبدو غاية القوة عندما تتبنى أميركا منطقها.

في هذا الصدد، يتناول تشومسكي خطاباً لوزير خارجية

أميركا أثناء الاجتياح الاسرائيلي للبنان، جورج شولتز، في خطابه آنذاك، قال «إن المحاربين من أجل الحرية، وثوار التحرير لا ينسفون باصات تحمل أناساً مدنيين، أما القتلة الإرهابيون فيفعلون ذلك. المحاربون من أجل الحرية لا يغتالون رجال أعمال أبرياء أو يخطفون أشخاصاً أبرياء ونساءً وأطفالاً، القتلة الإرهابيون يفعلون ذلك. . . المقاتلون في المقاومة الأفغانية لا يدمرون القرى أو يقتلون الضعفاء. اعضاء الكونترا في نيكاراغوا لا ينسفون باصات المدارس أو يقوموان بإعدامات جماعية للمدنيين». . .

وتعليقاً على كلام شولتز يقول تشومسكي: «في الحقيقة أن الإرهابيين، بأمرة شولتز نفسه، في نيكاراغوا، كما يعرف هو جيداً، تخصصوا بالحملات الإجرامية عن المدنيين، مترافقة مع التعذيب، الاغتصاب، التمثيل بالاحياء والأموات على السواء، وسجلهم النتن موثق جداً». ثم يضيف: «أما المقاومة الأفغانية فإنها قامت بفظائع وحشية كان يمكن أن تشعل حرباً عالمية لو أن هؤلاء لم يكونوا «قوات تحرير» محسوبة على أميركا. . .».

ويتابع المؤلف: «قبل أشهر قليلة من خطابه كان أصحاب شولتز في أنغولا، في منظمة «يونيتا» يتبجحون بأنهم أسقطوا طائرة مدنية قتل فيها ٢٦٦ شخصاً. . . واحتجزوا ١٤٠ شخصاً رهائن مقابل أن تعترف بريطانيا بالمنظمة. . . وأما في لبنان فإن الحليفة الاستراتيجية لشولتز نقلت ١٢٠٠ أسير لبناني، غالبهم من المدنيين اللبنانيين، إلى اسرائيل، منتهكة القانون الدولي، ضمانة ضد القيام بهجمات فدائية عندما كان الاسرائيليون ينسحبون من

لبنان بعد الاجتياح... وأما معتقل أنصار فغالباً ما وصفه اسرائيليون خدموا فيه أو زاروه بأنه «معسكر اعتقال نازي»، متقززين من السلوك الوحشي للسجانين ضد الأسرى المتهمين «بنشاطات إرهابية»، لأنهم يريدون تحرير أرضهم».

ويستشهد المؤلف في كتابه بعدد كبير من تصريحات مسؤولين يعترفون بممارسة هذا الإرهاب، ومن ذلك قول قائد المظليين، دوبكه تماري، في تبريره للقصف المدفعي والجوي لمخيم عين الحلوة: «أن دولة اسرائيل ما زالت تقتل مدنيين منذ العام ١٩٤٧، وتقتل مدنيين قصداً، كهدف ضمن أهداف أخرى...».

قوة الدعاوة

إن أكثر النقاط لفتاً في كتابات تشومسكي هي مسألة الدعاوة التضليلية التي يتباها الإعلاميون والمثقفون الأميركيون كحقائق، بل يتفوق بعضهم في التنظير لها، ولو أن التظير الصهيوني في اعتقاده هو السباق، فلا يعود للمنظرين الغربيين المتعاطفين مع الدعاوة الصهيونية سوى شرح الأمور مستخدماً كلمة «هسبراه» العبرية وتعني كلمة شرح. وصارت دارجة في الحديث عن «الفرضية الإرهابية» كمصطلح متعارف عليه للتعبير عن الفرضية، وهي أن موقف اسرائيل ما دام صحيحاً إلى هذه الدرجة من الوضوح في جميع القضايا فالضرورة تقتضي فقط «شرح» الأمور وليس إنتاج دعاوة.

من هنا المأخذ الكبير لتشومسكي على الثقافة السياسية

الغربية، وخاصة الأميركية التي يفترض أنها طالعة من مجتمعات ديموقراطية مرتاحة وليس من مجتمع مأزوم كما في الدولة العبرية.

ويربط المؤلف تبعية الثقافة السياسية الأميركية بالإعلام الصهيوني وتوحدها الاستراتيجي منذ عهد ريغان حيث نشط الاسرائيليون في تعميم معنى للإرهاب، يبرر إرهابها بل الإرهاب الأميركي وكل حلفاء أميركا وعملائها، عبر سلسلة مؤتمرات حول الإرهاب نظمتها اسرائيل في الولايات المتحدة.

ولو أن كتاب تشومسكي الذي هو موضوعنا الآن صدر بعد المؤتمر الذي انعقد في شرم الشيخ لمكافحة الإرهاب الدولي، لوصف هذا المؤتمر بأنه استكمال على نحو أوسع للمؤتمرات الاسرائيلية السابقة في هذا الصدد، لأن المطلوب تعميم مفهوم للإرهاب يبرر لأميركا واسرائيل الإرهاب نفسه الذي تنادي الدولتان بضرورة مكافحته، فالإرهاب الاسرائيلي، كما الأميركي، هو «عنف للدفاع عن الذات» و «الذات» هنا هي الأمر الواقع الذي يتجاهل ذوات الآخرين.

ذوات الآخرين

لم يرتبك المثقفون والإعلاميون الأميركيون في صدد مسألة العنف الأميركي على قدر ارتباكهم في المسألة الفيتنامية، وكان لا بد من التقاء العنف الصهيوني بالعنف الأميركي من جديد

ليستمد المثقفون الأميركيون التنظيرات المناسبة لتبرير السياسة الأميركية في فيتنام التي جاء وقت وما كان مستطاعاً تبريرها أبداً.

فاليوم، مذ زالت العقدة الفيتنامية بعد الانتصار الذي حققه الأميركيون في حرب الخليج، يعاد النظر في المسألة الفيتنامية، فصار أن التدخل الأميركي في فيتنام «وحده كان يمكن أن يقدم أملاً في المستقبل» كما يقول أحدهم، أما العنف فإنه ضريبة «الشرعية الأخلاقية» لقضية الولايات المتحدة. لذلك لا يستغرب تشومسكي أن لا ترد كلمة «إرهاب» أبداً في معرض الإشارة إلى ممارسات الولايات المتحدة أو عملائها في الحرب الفيتنامية في كل المقررات التي وضعت مواد للتدريس في المناهج التربوية، فقط الفييتكونغ هم «قتلوا وأرهبوا». وفي هذا يقول تشومسكي، استناداً إلى أن التاريخ يكتبه المنتصرون، وإلى الخبرة الصهيونية بالتزوير الثقافي في المسألة الاسرائيلية، «استؤصلت وجهة النظر القائلة بأن الحرب الأميركية في فيتنام كانت خاطئة في منطلقاتها وغير أخلاقية».

وإذا كانت الحملة ضد فيتنام فشلت، فهي كما «الحملات الصليبية الفاشلة» يبرر فشلها، بحسب المثقفين الجدد، «نبل النوازع» و «أرفع النوايا» التي سوغت قيامها، وهنا يبلغ غضب تشومسكي ذروته عندما يقول «ان إحدى مهمات قتلة التاريخ هي أن يصوروا الجريمة كنوع من «الفشل»، مجرد انحراف وخروج بسيط عن «نبلنا»، وكمال عاداتنا، وبسبب «أخطاء الأشرار» الذين استولوا وبطريقة غير مفهومة على السلطة، والذين «كان يتوجب طردهم خارج الجسم السياسي بسرعة».

ويستنتج تشومسكي أن هذا التلاحم في المفاهيم الأميركية والاسرائيلية بلغ ذروته في المرحلة الراهنة، مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث القوة هي التي تحدد المفاهيم الأخلاقية لقضايا عديدة تمس المصالح العليا بينها قضية الإرهاب.

المقارنات

إن الكتابين الجديدين لتشومسكي في العربية بعد الكتاب السابق «ردع الديموقراطية» يتميزان، كما كتابات تشومسكي كلها، العلمية أو السياسية، بهذا التوثيق الدقيق للأحداث والوقائع بتواريخها وأزمنتها وأسماء أصحابها، بما يبعدها عن الانشاء الذي يميز غالب الكتابات المماثلة في العالم الثالث، لذلك نكتشف وقائع تتعلق بتاريخنا الحديث غير معروفة لدينا ولا عجب هنا لأن منطقتنا تحظى أكثر من أي منطقة اليوم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، باهتمام السياسة الأميركية الخارجية التي تفرغت لنا مع هدوء التوتر في المناطق الأخرى المرتبط آنذاك بالصراع مع «أمبراطورية الشر»، أي «الاتحاد السوفياتي»، عدا أن منطقتنا كان لها مركز الصدارة في الاهتمامات الأميركية بسبب النفط العربي.

وهكذا يثبت تشومسكي الوقائع كلها حول الإرهاب ويبيّن إذا ثمة ضرورة لمكافحة الإرهاب أنه يتوجب باديء بدء مكافحة الإرهاب الأميركي والاسرائيلي في المنطقة، فهو السبب في كل ردود إرهابية لاحقة. ففي مسألة الإرهاب الذي يعني قتل مدنيين نتبين أن الذي شق طريق هذا الإرهاب، في مختلف أشكاله هو دولة اسرائيـــل بدءاً من تأسيس هذه الدولة على يـد العصابات

الصهيونية: الاغتيال الفردي، أو المجازر الجماعية أو الاختطاف والاغتصاب والتعذيب والتهجير، وفي ذلك خطف الطائرات الذي ارتبط إعلامياً بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حين يذكر المؤلف أن أول عملية خطف طائرة في المنطقة حدثت العام ١٩٥٤، باعتراض طائرة مدنية تابعة للخطوط الجوية السورية، عبر مقاتلات اسرائيلية أجبرتها على الهبوط في مطار اللد، وجاء في مذكرات موشيه شاريت أن المقصود آنذاك «احتجاز رهائن سوريين من أجل إطلاق أسرانا في دمشق». والأسرى المعنيون هم جنود اسرائيليون قبض عليهم وهم في مهمة تجسسية في سوريا، ويشير شاريت في مذكراته الشخصية: «لم يكن لدينا أي تبرير لاحتجاز الطائرة». وفي هذا يقول تشومسكي «اختفى الحادث من التاريخ بحيث إن السفير الاسرائيلي في الأمم المتحدة آنذاك، بنيامين نتانياهو يستطيع أن يظهر على التلفزيون ويتهم الفلسطينيين بأنهم اخترعوا خطف الطائرات حتى قتل الديبلوماسيين». حين أول عملية اغتيال ديبلوماسي في المنطقة قامت بها عصابة صهيونية كان يترأسها إسحق شامير وذهب ضحيتها وسيط الأمم المتحدة برنادوت.

ثم يذكر حادثة تفجير عملاء أميركا لطائرة كوبية مدنية كانت تقل «الفريق الأولمبي الكوبي» الحائز الميدالية الذهبية في مباريات كأس العالم فقتل ٧٣ شخصاً في الطائرة ولا يذكر العالم شيئاً عن هذا الحادث بعكس حادث شبيه قامت به منظمة «أيلول الأسود» في ميونيخ ضد الفريق الرياضي الاسرائيلي. لأنه «لا أهمية لأعمال إرهابية نقوم بها نحن أو عملاؤنا. . . إن أعمالنا الإرهابية

مستثناة من القانون»، حسب قول تشومسكي، مثل محاولات الاغتيال، أو تسميم الحيوانات والمحاصيل أو إغراق السفن والقوارب، أو تفجير السيارات (ويذكر تفجير سيارة في بئر العبد في بيروت راح ضحيتها ثمانون قتيلاً ومئتا جريح) أو نسف الطائرات، كما حدث عندما شاء أحد ضباط الأسطول الأميركي في الخليج أن يتسلى بقصف طائرة مدنية إيرانية، فقتل أكثر من ٣٠٠ راكب، وفي اعترافات لاحقة «شاء التأكد من نوع جديد من الصواريخ البحرية». ولم يكن أي عقاب، لمجرد أن الضابط المسؤول اعترف بأن الأمر كان مجرد خطأ. والتبريرات تقبل هنا على أنها شرعية، كما حدث عندما أسقطت اسرائيل طائرة مدنية ليبية كان يقودها قبطان فرنسي ضلت طريقها في عاصفة رملية على بعد دقيقتين طيراناً من القاهرة التي كانت متجهة إليها، فقتلت ١١٠ أشخاص، وامتنعت أميركا عن «مناقشة شعور الإدارة إزاء الحادث مع الصحافيين». كما منعت اسرائيل نشر صور للطائرة المدمرة في إطار حجب المعلومات، واعتبرت أن الحادث كان خطأ، كادعائها مراراً بأن قتل مدنيين في جنوب لبنان كان نتيجة قصف خاطىء. هذا النوع من «الخطأ» ظل يتكرر مدة نصف قرن في جنوب لبنان.

وإذا لم يكن الخطأ هو التبرير، فثمة تبرير آخر لهذا النوع من الإرهاب وهو ما يسميه المسؤولون الاسرائيليون، كما الأميركيون «دفاعاً عن النفس في مواجهة هجوم مستقبلي محتمل»، تماماً كما برر رونالد ريغان قصف طرابلس الغرب، بحجة محاولة قتل القذافي، فقتل مئة مدني بينهم طفلتان.

وفي إطار «الإرهاب الليبي» الذي يرفض تسليم ليبيين متهمين بأنهما فجرا الطائرة الأميركية المدنية فوق لوكربي، يورد تشومسكي أن شخصين اختطفا العام ١٩٨٥ طائرة مدنية سوفياتية وقتلا مضيفة وجرحا آخرين، منحا اللجوء إلى الولايات المتحدة التي رفضت تسليمهما.

ولا مجال هنا لاختصار كل وقائع الإرهاب الأميركي والاسرائيلي التي يستعرضها تشومسكي في كتابيه ليخلص إلى القول، بعدأن يفرد فصلاً للإرهاب في منطقة الشرق الأوسط، إن اسرائيل هي الدولة الإرهابية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة مباشرة. وإذا ثمة إرهاب في الجانب المعادي للسياسة الأميركية ـ الاسرائيلية في المنطقة فليس إلا رد فعل على هذا الإرهاب، واهتمام تشومسكي في كتاباته ليس فقط إدانة هذا الإرهاب بل كشف النفاق في صدده في الإعلام الغربي، وأسفه لكون غالب المثقفين الغربيين والأميركيين عبر وسائل الإعلام العالمية لا يتقبلون هذا النفاق دون مناقشة وحسب بل يروحون يسوغونه ويدافعون عنه وينظرون لشرعيته، باستثناء قلة من الإعلاميين يجازفون بمستقبلهم وقلة من الأساتذة الجامعيين يحتمون بحصاناتهم الجامعية. فهل تدوم هذه الحصانة؟

مسار السلام

هذا التكتيك هو الذي اتخذ في القاموس السياسي المعاصر في الولايات المتحدة مصطلح «نيو سبيك» ـ أي «اللغة الجديدة» أو «الكلام الجديد» ـ حيث المصطلحات المفصلية لها معنى تقني

معزول عن معناها العادي، ويضرب تشومسكي مثالاً مصطلح «مسار السلام» الذي يستخدم في وسائل الإعلام الجماهيرية والثقافة عامة في الولايات المتحدة الأميركية، فهو يشير إلى مقترحات السلام التي تتقدم بها الحكومة الأميركية. وهكذا عندما يتعثر مسار السلام، لا يعني سوى تعثر المقترحات الأميركية التي هي حدود السلام، وبقدر ما تكون الاملاءات الأميركية مقبولة يكون «مسار السلام» في طريقه الصحيح، وكذلك الأمر في كل المصطلحات، مثل مصطلح «الإرهاب».

(«النهار» ـ ٦/ ٤/ ١٩٩٦)

ـ نجيب محفوظ

«إن لعبة التخويف من الإرهاب للتخلص من الخصم بتبرير شرعي: «الدفاع عن النفس»، لعبة صارت مكشوفة، تمارسها «كواليس النظام الدولي الجديد» على كل صعيد، وعبر الوكلاء أينما اقتضت الحاجة».

عصام محفوظ

(«النهار» ـ ٢١/ ٣/ ١٩٩٢)

إن الإتهام، في حادثة الإعتداء على كبير كتّاب العربية المعاصرين، موجه أصلاً إلى فئة معينة، إلا أن أجواء المياه العكرة في العالم العربي تسمح بكل أنواع الصيد، ما يدفعنا، كأصحاب كلمة، أن نكون حذرين من تصديق الإتهامات في هذه الأجواء العكرة.

لذلك أجعل هذه المطالعة في إطار هذا الحذر، فلا تكون القراءة السريعة لأحداث مماثلة سبباً في التغاضي عن القراءة الأعمق، حرصاً على الحقيقة وعلى أنفسنا كشهود لها.

إن الرأي العام العربي والعالمي الذي يتابع في وسائل الإعلام ما ينسب إلى الإسلاميين من فظائع سوف يوجه أصبع الاتهام فوراً إلى الإسلاميين حتى قبل أن تعلن أجهزة الأمن المصرية أن مدبري العملية هم جماعة إسلامية متشددة. وإذا استعرضنا وقائع السجال المتوتر بين نجيب محفوظ من جهة وغلاة الإسلاميين من الجهة الأخرى، يتضح أنه لا يمكن أن يتم اعتداء على نجيب محفوظ ولا تكون الجهة المتهمة (بفتح الهاء) سوى الإسلاميين. فهل هذه هي الحقيقة؟

من المعروف أن الشيخ محمد الغزالي هو الذي كتب التقرير الشهير عن «أولاد حارتنا» وتسبب بمنع صحيفة «الأهرام» من متابعة نشر فصول الرواية العام ١٩٦٠، فتجرأ سهيل إدريس ونشرها في بيروت. ثم كان كتاب الشيخ محمد الكشك عن «أولاد حارتنا» ليؤكد على تقرير الشيخ الغزالي، كما أن الشيخ عمر عبد الكافي لم يترك فرصة للتشهير بمحفوظ إلا اغتنمها.

لكن الشيخ الغزالي الذي كان أول المتحاملين على نجيب محفوظ يصرح في صدد محاولة الاغتيال: «حزنت حزناً لا يوصف عندما بلغني نبأ المحاولة، وتألمت للعدوان الذي وقع على هذا الأديب الكبير، إبداع مصر، ورمزها. وبداهة ليس هذا تصرفاً إسلامياً. الإسلام بريء من تلك الجرائم ولا يقبل هذا

الأسلوب العدواني، ولو كنت التقيت بالمعتدي لأقنعته بكل الطرق أن يعود إلى بيته ولا يعود ثانية إلى هذا الفعل الشنيع».

ومع ذلك فالاتهام يظل موجهاً إلى الإسلاميين مهما كانت الأداة المنفذة، ومن وراءها، فهل الإسلاميون هم المستفيدون حقاً من هذه الجريمة؟

المستفيدون

إن نظرة سريعة إلى وسائل الإعلام منذ محاولة الاغتيال تكفي للقول أن هذه الجريمة جلبت على الإسلاميين من ردات فعل سلبية ما لم تجلبه أي من «الفظاعات» الأخرى التي تنسب إليهم في مصر أو في سائر الأقطار العربية، لذلك يبدو تصريح أحد المثقفين شديد التعبير عندما يقول «ما كان أشد فرح اسرائيل بتلك السكين التي نزلت في عنق نجيب محفوظ...».

وعلى هذا فإن شماتة اعداء الحركات الإسلامية مبررة إزاء ردود الفعل السلبية في هذا الصدد، فهل تقصد الذين طعنوا محفوظ أن يجعلوا أعداءهم يشمتون بهم وأن يستفزوا الغالب من المسلمين، كما العالم كله، ضدهم.

بعض الكتاب الذين استفتتهم وسائل الإعلام، أبدوا، بعد الاستنكار الشديد للجريمة، تشكيكاً في الاتهام، فالكاتب المغربي الماركسي سالم حميش يقول، برغم تقارير رجال الأمن الصريحة: «إن باب الافتراضات مفتوح حول جهة الفاعلين

وهويتهم. هل هم الإسلاميون فعلاً؟ لكن الاستنكار أقل ما يجب، وكيفما كانت الجهات التي تقف وراء الاعتداء».

وكذلك يفعل الكاتب السوري حليم بركات في صدد هذا الاعتداء، فيقول: «إحساسي أن المفكر العربي الحر يتعرض للاضطهاد وأحياناً للقتل، من قبل السلطة...».

ثم إن البيان الذي أصدره عدد كبير من المثقفين المصريين، في هذا الصدد، تضمن، إلى الاستنكار، إشارتين: الأولى استغراب ما سماه البيان هذا «الغباء» الذي يميز حادثة الاعتداء. والإشارة الثانية هي «تقاعس أجهزة الأمن عن توفير الحماية اللازمة لمحفوظ كواجب حتمي، ما يدعو للدهشة الشديدة».

إن هذا التقاعس الرسمي في الحماية، الذي يشير إليه بيان جماعة «أتيليه القاهرة»، لا يتناسب والقدرة الفائقة للسلطة في اكتشاف الفاعلين وقتل المدبر واعتقال المنفذ، في أقل من ٢٤ ساعة.

والتشكيك يكبر مع توالي التحقيق.

التشكيك

لفظاعة الحدث تهافتت وسائل الإعلام المصرية والعربية والعالمية على تغطيته. وطوال ثلاثة أيام حفلت هذه الوسائل بتسجيل كل شاردة وواردة لها علاقة بالحادث من تقارير أجهزة الأمن، إلى بلاغات وزارة الداخلية، إلى تصريحات المجني عليه، إلى شهادات الشهود والبيانات الصحية.

وفي خضم هذه البلبلة يستنتج الصحافي المصري عمرو ناصف تناقضات ومنها أن الشاهد الرئيسي الطبيب البيطري محمد هاشم (صديق نجيب محفوظ وكان يقله في سيارته لدى تعرضه للحادث) يقول بأن الجاني «ركب، بعد الاعتداء، سيارة مرسيدس صفراء اللون تحمل الرقم ٣ ـ جمرك السويس، كانت تنتظره وفي داخلها شخصان آخران». وطلع بيان من وزارة الداخلية ينفي وجود سيارة، و «إن الإرهابيين فروا مترجلين إلى ميدان شاهين في العجوزة، حيث التقوا برفاقهم واتفقوا على موعد اللقاء في المقهى حيث تم ضبطهم. . .».

أما التناقض الثاني الذي يشير إليه الصحافي فهو في الاختلاف بين البيان الذي أصدره المستشفى (وكذلك التقرير الأمني) وبين التصريح الفوري للضحية. كان البيانان الطبي والأمني يقولان بأن الجاني «ترك المطواة المستخدمة في الحادث مغروزة في رقبة نجيب محفوظ الذي ألهمته العناية الإلهية فكرة عدم نزعها، والأمر حد من تدفق الدم، أو حدثت الوفاة في دقائق معدودة». لكن نجيب محفوظ يصرح في مقابلة له مع محمد سلماوي قائلاً، وتناقلت ذلك وكالات الانباء: «إني لم أرَ الشاب الذي اعتدى علي، لم أرَ وجهه، لكن حدث أنني، وأنا أهم بركوب السيارة أن وجدت شخصاً يقفز بعيداً، وكنت شعرت قبل ثوان معدودة وكأن وحشاً أنشب أظافره في عنقي. . . لكنني حين شاهدت هذا الشخص يرمي خنجراً كان في يده فهمت على الفور ما حدث. . . وعرفت أن هذا الخنجر هو الذي كان في عنقي، وبدأت أشعر بالدماء تنزف من عنقي فوضعت يدي على رقبتي لأوقف النزيف. . .». وكان الجاني صرح، في إفادته للشرطة، بشهادة تتطابق والتقرير الأول للشرطة وللمستشفى «أنه ترك

المطواة في رقبة الضحية» فمن الصادق: التقرير الأمني أم نجيب محفوظ؟

وفي تعليق على هذه التناقضات يقول الصحافي عمرو ناصف: «في هذا الوقت رفض الفريق الطبي المعالج لمحفوظ السماح بأخذ أقواله ومنعت الزيارات عنه».

والأغرب من كل هذا صدور بيان من وزارة الداخلية للمرة الأولى عن «وجود عناصر لها داخل تنظيم الجماعة الإسلامية، وأن هذه العناصر هي التي اتصلت بأمن الدولة لحظة وقوع الحادث لتخبرها بالأمر».

بل الأغرب أن يتضمن بيان وزارة الداخلية القول بأن هذه الجماعة الإسلامية (التي للوزارة عناصر فيها) كانت قامت في اليوم السابق بمحاولة لاغتيال محفوظ في بيته: «ففي اليوم السابق تخفى محمد خليل شاهين، المدبر، وناجي محمد مصطفى في ثياب خليجية وتوجها إلى منزل محفوظ حاملين باقة لقتله في بيته. لكنهما لم يجداه».

وهنا السؤال التالي: ما دامت هذه العناصر التابعة لوزارة الداخلية، والتي اخترقت المجموعة الإرهابية، أدركت الخطر المحيط بمحفوظ قبل يوم من الحادث فلماذا لم تبلغ السلطة لحمايته؟

التشكيك ونحن

ما يهمنا في ملابسات هذا الحادث، كما نتبينها في التناقضات الواردة في صدده، التشكيك في صحة الاتهامات

المنسوبة إلى الإسلاميين، لكن الأهم، سواء كانت العناصر التي نفذت الاعتداء تتوجه بأمر الإسلاميين أو بأمر جهة تريد الإيقاع بهم، فإن جعل كاتباً مثل نجيب محفوظ، في حال صحة التشكيك، ضحية لمآرب تستفيد منها هذه الجهة أو تلك، ليس بالعمل الأخلاقي المناسب مهما كانت الغايات. وإن التغطية لمثل هذه الملابسات، مهما كانت غايتها السياسية، يجب ألا يقع في فخها الكتاب لأن ذلك يسهل استخدامهم كبش محرقة.

إن أجواء الهوس تسمح بأبشع أنواع استغلالها ولنا في التاريخ أمثلة، كذلك المهووس الهندوسي الذي اغتال غاندي دفاعاً عن الهند والهندوسيين، فكانت النتيجة أنه كان ضحية اعتداء على الهند والهندوسيين بتدبير من الإنكليز، وكان عمله تبريراً لتقسيم الهند وتخليداً لقطيعة بين المسلمين والهندوسيين.

هذا إذا كان المهووس بريئاً حقاً لا يدرك الهدف من عمله، فكيف إذا كان مأجوراً لمثل هذا العمل؟

وإن المستفيدين من الصيد في المياه العكرة كثر، وهم محليون وأجانب. وليست حادثة نجيب محفوظ سوى المثال الأبرز. ولست أعتقد أن موقفه الديني أو السياسي هو سمح بهذا الاعتداء.

فإذا كان نجيب محفوظ اعتدي عليه حقاً لمهاودته الاسرائيليين، أو للقائه في ندوته بكتّاب إسرائيليين كما قيل في بعض الصحف، فإن حسين مروة الذي اتهم الإسلاميين باغتياله كان أشد المقاومين ضد إسرائيل. ومنح «جائزة بيروت» تكريماً لمقاومته. وإذا كان نجيب محفوظ أساء إلى الدين الإسلامي في

كتاب «أولاد حارتنا»، فإن الشيخ السعودي عبد الله القصيمي ذهب في تنكره للنبوة والإسلام، في كتابه «العرب ظاهرة صوتية»، إلى أبعد بكثير ومع ذلك فهو يعيش باطمئنان في القاهرة.

لذلك فإن التشكيك في علاقة السلطة في حادث الاعتداء على محفوظ، مبرر دائماً.

محفوظ المسالم

في تنديده بحادث الاعتداء على نجيب محفوظ يقول الكاتب الأردني فخري قعوار، الأمين العام للاتحاد العام للكتّاب والأدباء العرب، المعروف بتشدده ضد التطبيع مع اسرائيل: يقول: «أعرف نجيب محفوظ عن قرب، وأعرف أيضاً أنه ليست له عداوة مع جهة، لا مع اليمين، ولا مع اليسار. فالشيوعيون يعتقدون أنه قريب منهم والإسلاميون يعتقدون مثل ذلك، والسواد الأوسع من القراء مستسلمون لرواياته، والمثقفون العرب يرون فيه عبقرية. و «أكاديمية نوبل» تمنت له كل ذلك قبل ست سنوات. ويمكن القول أن نجيب محفوظ يحمل العصا من وسطها دون أن تميل إلى هنا أو هناك، إلا بقدر ما تفرضه الضرورات، وللضرورات أحكام كما يقال. وقصة الاحتجاج على روايته «أولاد حارتنا» ليست في حقيقتها قضية تؤرق الإسلاميين. بعد أن انقضى على نشرها ثلاثون عاماً. . .».

ثم إن نظرة نجيب محفوظ إلى الحياة نابعة من أعمق الإيمان، لذلك كانت تصريحاته الفورية، بعد الحادث، تشديداً على هذه النظرة التي هي متسامحة مع الأصوليين.

ولم يصور كاتب مثل نجيب محفوظ نظرة تسامح أكثر منه إلى الأصوليين، ويتضح هذا في تصويره لشخصية أحدهم «مأمون رضوان» في رواية «القاهرة الجديدة».

إن مجرد تركيب اسم هذا الأصولي يكفي للتعبير عن نظرته: مأمون رضوان. أي كل ما يثير الأمان والإيمان وكل ما يستحث الرضى. وهو يصفه على هذا النحو:

«. . . كان ذا عفة واستقامة وطهر لم يجتمع لشاب مثلها. كان ضميراً نقياً، وسريرة صافية. كان قلباً مخلصاً ينشد الدين والحق والإيمان الراسخ والخلق القويم. . . وأيضاً لم يخل من تعصب وحدة، لكنه في مثل هذه اللحظات التي ينطلق فيها لسانه كلسان من لهب، يضاعف العمل إن كان يعمل، أو يستغرق في العبادة إن كان يتعبد، أو يحتد في النقاش إذا كان يناقش، أو تعلوه الكآبة إن كان يعتزل. . . وكان في قدرته التعبد ساعات متتابعات لا يسكت فيها لسانه عن ذكر الله. . . ».

إن كل الشخصيات التي لها علاقة بالدين في رواياته، هي شخصيات نبيلة جداً محبة جداً.

أولاد حارتنا

من الواضح أن التقرير الذي كتبه الشيخ محمد الغزالي عن رواية «أولاد حارتنا» والذي أورد فيه ما دفع السلطات إلى منع الكتاب هو تقرير مبني على فهم سيىء كان يقصد منه ربما حينذاك لفت انتباه المسلمين إلى الدين الذي كان عهد عبد الناصر جعله

في خلفية الاهتمامات. فالرواية كانت رمزية، أي موجهة للخاصة، وهي أول رواية رمزية للكاتب بعد صمت عشر سنين من هزيمة العام ١٩٤٨ إلى السنة السادسة من عهد «ثورة يوليو»، وفيها حاول محفوظ أن يشرح رؤية جديدة لعلاقة المجتمع بالله في صورة رمزية كالتي صورها كافكا في روايته «القصر». وبعكس ما حاول شيخ الأزهر، من تفسيرات فإن محفوظ لم يكن يعلن «موت الله»، بل خلافة جديدة له على الأرض. ومحفوظ كان حريصاً على عدم التسمية الصريحة لأن الرمز يحتمل تأويلات شتى. وشخصية «الجبلاوي» قد تكون رمزاً للّه، كما يفترض، إلا أنها أيضاً يمكن فهمها كأي شخصية روائية. وكما يمكن أن يكون «عرفه» هو العلم فهو أيضاً الحفيد الطموح الذي أراد أن يقتحم على جده «الجبلاوي» عزلته الطويلة.

وإذا كانت الانباء انتشرت أن «عرفه» قتل «الجبلاوي»، فسرعان ما يكتشف القارىء ما مفاده أن الجبلاوي مات دون قتل، لمجرد الصدمة بأن أحداً من أحفاده تجرأ أن يقتحم عليه خلوته، وهذا ما يؤكده محفوظ على لسان المرأة، خادمة الجبلاوي، التي تقول أن الجبلاوي طلب منها قبل أن يلفظ أنفاسه أن تبلغ عرفه رضى جده عنه، وأن تنشر بين أهل الحارة النبأ أن الجبلاوي لا يمكن أن يقتله أحد، وإنما هو مات باختياره. وهكذا تكون الحكاية الرمزية واضحة: إن الجبلاوي تخلى عن المسؤولية إلى حفيده عرفه.

وفي إخراج في منتهى الدقة في التركيب لا نعود نعرف مع محفوظ إذا حياة عرفه تتطلب بالضرورة موت الجبلاوي؟ لأننا سنكتشف أن روحه تمت جوهراً إلى روح جده. ثم إن

الجبلاوي، عندما دعا أولاده ليعلن خليفته قبل الاعتزال، اختار من بين أولاده خليفة هو «أدهم» وليس ابنه البكر «إدريس» لأن أدهم «يعرف الحساب والكتابة». وهذا يعني في تأويل آخر، أن الحفيد «عرفه» لا يخرج عن الأمنية الحقيقية لجده.

كان عرفه، قبل أن يقتحم على الجبلاوي خلوته التي يموت الجبلاوي فيها، كان يسمع شكوى الناس في حارة الجبلاوي من حيف وظلم وكبت على أيدي الذين يكدسون الذهب باسمه، ويشرعون الظلم باسمه، ويستبيحون المنكرات باسمه. أي باسم جده المختفي خلف أسوار «البيت الكبير».

وهكذا يكون عرفه يقوم بـ«ثورة» ضد «فتوات» الحي. وعرفه هنا هو آخر الرسل من صلب الجد، لكنه رسول متطلب المعرفة، لذلك اقتحم على الجد هذه الخلوة التي سببت تعاسة الآخرين والذين خلقوا، لتفسيرها، كل ما يساعد على بقاء التعاسة.

لكن محفوظ سرعان ما يجعل عرفه نبي العلم إذا شئنا التأويل، وبرغم نيته الطيبة في تحسين أوضاع الحارة وإزالة أوهامها، يقع هو نفسه في قبضة الناظر الذي عينه لتدبير أمور «الوقف»، فيستغل الناظر مهمته لتوطيد نظام جديد، باسم المعرفة بشؤون الحارة.

ألم يكن أينشتاين نفسه حذر من وقوع الناس في قبضة النخبة المتعلمة، لأن العلم في رأيه ذو حدين: يمكن استخدامه للخير كما للشر.

لكن محفوظ الذي لا يبدو راضياً عن شيء، لا عن عهد ما

قبل «ثورة يوليو» ولا عن عهد ما بعدها، يعبر عن قلقه على الحرية المدعوسة. يقول الراوي في الرواية: «اعتاد الناس أن يشتروا السلامة بالأتاوة، والأمن بالخضوع والمهانة. لاحقتهم العقوبات الصارمة لأدنى هفوة في القول أو في الفعل، بل للخاطرة تخطر فيشي بها الوجه».

وهذا ينطبق على نظام ديني يفتقد الحرية، كما على نظام مدني يفتقد إليها.

لكن محفوظ يظل على التفاؤل ونراه يختم رواية «أولاد حارتنا» بهذه الأسطر: «وكانوا كلما أضرّ بهم العسف، قالوا: لا بد للظلم من آخر، ولليل من نهار، ولنرين في حارتنا مصرع الطغيان ومشرق النور والعجائب».

وإذا كان من تأويل منصف لهذه الرواية، فليس التأويل الذي قام به الأزهر، لأن كل تصريحات نجيب محفوظ قبل جائزة نوبل وبعدها لا تنم إلا بمحاولة عدم الفصل بين العلم والإيمان. بل يرى في المعادلة بينهما غاية الإنسان.

محفوظ والمستقبل

بعناد ظاهر يواجه نجيب محفوظ فظاعة الاعتداء وأن ثمة فساداً في هذا الجو الذي يسمح بأن يعتدى فيه على شخص مثله. فهو برغم جو التهديدات الذي لازمه منذ «أولاد حارتنا» أصر على رفض الحماية الرسمية، ليس فقط لأنه لا يصدق أن أحداً يجرؤ على ذلك، بل أيضاً لأنه كان متأكداً أن الأمر «إذا تقرر» سيكون

حارسه بالذات هو منفذ الأمر، كما قال مازحاً للروائي جمال الغيطاني. ويضع الروائي صنع الله إبراهيم الجناية في إطارها الصحيح، عندما يقول حول الحادث: «إن جذور الحالة التي تسمح بهذا الحادث يجب أن نردها إلى غياب العدالة الاجتماعية، إلى الفساد والغرب وصندوق النقد الدولي والاستفزازات الاسرائيلية وأميركا التي تسمح ولا تسمح على أرضه، وفوق ناسه».

ونحن لا يسعنا إلا أن نختم هذه المطالعة بما بدأنا به من تخوف أن يصبح الكاتب وقوداً لمادة إعلامية في صراع يبدو أن القائمين به لا يتورعون عن ارتكاب أبشع الجرائم في سبيل غاياتهم معتبرين أن «الغاية تبرر الوسيلة».

(«النهار» ـ ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٤)

- نصر حامد أبو زيد

إن قضية نصر حامد أبو زيد لا تختلف كثيراً في جوهرها عن قضية نجيب محفوظ. لأن اللاعبين الأساسيين بالقضيتين هم أنفسهم: الأزهر والدولة والمعارضة الليبرالية.

وبرغم التغطية الإعلامية الكبرى لهذه القضية التي بدأت قبل سنتين، وانفجرت الشهر الفائت، فإن موقف الدولة ظل ملتبساً يجعل أي فهم لدوافع هذه القضية ونتائجها مرتبطاً بهذا الالتباس. فإلى أي حد يصح اتهام الدولة بالتواطؤ، وإذا صح فما هي مكاسب الدولة في هذه اللعبة المأساوية، وما مدى الخسائر الأخرى في إطار الصراع في المنطقة سياسياً واجتماعياً، وما دور المثقفين المصريين والعرب في تطور هذه القضية؟

في افتتاحية عدد آب ١٩٩٥، من مجلة «أدب ونقد»، التي خصصت ملفاً بالقضية، وهي تصدر عن حزب مستقل هو «حزب التجمع الوطني الوحدوي» ما يسمح لها باستقلالية نسبية عن الدولة، نقع على اتهام غير مباشر للدولة عبر تحذير موجه إلى الإعلام الرسمي على هذا النحو: «إننا نحذر الإعلام الرسمي ونحمله المسؤولية إذا ما حدث مكروه لنصر حامد أبو زيد، الذي تحولت قضيته إلى قضية رأي عام».

ومجلة «حزب التجمع الوطني الوحدوي» لا تذهب بعيداً في الاتهام، لأنها تنتقد الدولة من موقع الانتصار لها، إلا أنها تستغرب أن يكون رد الفعل الرسمي مختلفاً إزاء قضيتين يفترض أن خلفهما جهة واحدة هي الراديكالية الإسلامية: محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا، ومحاولة اغتيال أبو زيد في محكمة استئناف القاهرة عبر الحكم بالتكفير الذي أعقبه فتوى دينية، لأحد شيوخ الراديكالية الإسلامية في مصر، بهدر دم أبو زيد.

ومع ذلك إن اختلاف رد الفعل لدى الإعلاميين الرسميين، تقول الافتتاحية، كان مثار استغراب، فحين كان هؤلاء الإعلاميون «ينحرون الذبائح على باب التلفزيون» احتفالاً بنجاة الرئيس، كانوا في الوقت نفسه يمنعون أبو زيد من الرد على حملة ضارية ضده كان يشنها أعنف خصومه في التلفزيون نفسه.

والحق أن الموقف الإعلامي الرسمي لم يكن يختلف عن موقف إعلام الأخوان المسلمين الذي التزم، في غالبيته، الصمت إزاء الحكم، وعزز ذلك كلام أبو زيد نفسه في كتاب «نقد الخطاب الديني» ـ أحد ثلاثة كتب له استخدمت لإدانته ـ حيث أشار إلى التشابه بين خطاب المعارضة الدينية، وخطاب المؤسسة الدينية الرسمية المتمثلة في الأزهر.

فإلى أي حد هي مبررة اللامبالاة الرسمية كنتيجة تقاعس بريء الغاية، وإلى أي حد هي نتيجة تواطؤ؟

التفجير الإعلامي المفتعل

لتوضيح الدور الرسمي يجب استعادة الخط البياني للقضية

كما يمكن قراءته عبر وثائق القضية، المنشورة في العدد الأخير من مجلة «القاهرة» تحت عنوان «وثائق خطة إعدام مثقف مصري».

العام ١٩٩٢ كان أبو زيد يشغل منصب أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية والإسلاميات في كلية الآداب في جامعة القاهرة، وطبقاً للنظام الداخلي للجامعة تقدم أبو زيد بطلب ترقيته إلى أستاذ، مقدماً بحوثه المنشورة التي تخوله الطلب. وطبقاً للنظام الداخلي نفسه تولت لجنة من أساتذة القسم قراءة البحوث لترفع في صددها تقريراً إلى مجلس الجامعة يدعم أو يتحفظ عن طلب الترقية. وجاءت التقارير بين مؤيد ومتحفظ ومعارض إلا أن مجلس الجامعة تبنى وجهة نظر الاعتراض في تقرير تقدم به الدكتور شاهين عبد الصبور، وكان للقضية أن تتوقف عند حد تأجيل البت في طلب الترقية (لأن هذه الترقية تمت فعلاً في السنة التالية) لولا أن مجلة «القاهرة» في عدد نيسان من العام ١٩٩٣ نشرت ملفاً ضخماً يحمل على الغلاف عنواناً مثيراً: «قضية نطرحها على الرأي العام: تقرير جامعي يخفي وجه نصر حامد أبو زيد وراء قناع سلمان رشدي».

فهل كان التقرير يبرر العنوان المثير؟

فلتان القضية

إن من يراجع تقرير الدكتور شاهين عبد الصبور يكتشف، أن الكلام عن سلمان رشدي لا يتضمن أي إدانة لأبو زيد حيث نقرأ: «. . . وفي الفصل الأول من الكتاب (يقصد كتاب «نقد الخطاب الديني» لأبو زيد) ينتصر أبو زيد بحماسة شديدة لرواية

سلمان رشدي «آيات شيطانية» مع ما اشتهرت به من فساد وهلوسة، وهو غالباً لم يقرأها، لأنه يضع سلمان رشدي في موقع مشابه لموقف الكاتب نجيب محفوظ في «أولاد حارتنا». . . ».

ومن الواضح أن هذه الإشارة لا تتناسب والحجم الإعلامي الذي اتخذه ملف القضية في المجلة، ولا تبرر العنوان الذي يضع أبو زيد وسلمان رشدي في خانة واحدة.

وهكذا كان نشر هذا الملف سبباً في جعل الدكتور عبد الصبور يحمل في خطبة يوم الجمعة في مسجد عمرو بن العاص، على أبو زيد ومن وراءه، وهكذا خرجت القضية من حدود الجامعة إلى المسجد فالشارع فالساحة الإعلامية الكبرى.

فهل كان الأمر مجرد حشرية إعلامية بريئة أو حشرية مدروسة؟

العلاقة الملتبسة

نعرف أن مجلة «القاهرة»، كما غالب المجلات الثقافية الكبرى في مصر، تصدر عن هيئة رسمية هي «الهيئة العامة للكتاب»، ومن الطبيعي أن لا يكون تفجير قضية إعلامية بهذه الحساسية بعيداً عن السماح الرسمي بتفجيره. فالدولة هكذا في إطار حربها المفتوحة مع المتشددين الإسلاميين تكسب النقاط دون النزول إلى الحلبة، أي دون أن تكون طرفاً مباشراً في هذا التفجير، حرصاً منها على العلاقة الجيدة بالمؤسسة الدينية الرسمية المتمثلة في الأزهر.

والواضح أن الدولة اتبعت منذ بداية الصراع مع الحركات

الأصولية خطة استدراج مثقفي اليسار المصري، المبعدين سابقاً، إلى خوض هذه المعركة الثقافية عنها، عبر تسليمهم مسؤوليات منابرها الثقافية، طبقاً للمثل اللبناني «فخار يكسر بعضه». فالدولة هي مبدئياً ضد الطرفين، وعملياً ضد الطرف الذي يقوى على الآخر.

وبرغم الحجم الإعلامي المضخم للقضية، فإنها، لو بقيت عند هذا الحد من الجدل الفكري الحاد، بين المتعاطفين مع أفكار أبو زيد والمعترضين عليها، لربما كان ثمة كسب للديموقراطية عبر نقل المعركة من الساحة الأمنية إلى الساحة الفكرية، خاصة لأن أبو زيد نفسه في تلك الفترة اعتبر أن الصراع الايديولوجي الناشب تقليدي، تبعاً للعداوة التقليدية بين قسمي اللغة العربية في كلية الآداب ودار العلوم، منذ صدور كتاب «في الشعر الجاهلي» لطه حسين.

وجر اتساع المعركة الإعلامية كثيرين إلى الخوض فيها ممن هم أقل مستوى من النقاش، إلا أن قفزة غير منتظرة في القضية تمثلت في تقديم دعوى ضد أبو زيد لتكفيره والتفريق بينه وبين زوجته.

لكن إن جاء تقديم الدعوى في إطار العلاقة الملتبسة بين الدولة والإعلام الثقافي في هذه القضية، لمزيد من التفجير، أو كان خارج هذا الإطار، فإن موقف الدولة ممثلاً في القضاء، كان إلى جانب نصر حامد أبو زيد، عندما ردت محكمة الجيزة الابتدائية الدعوى «لعدم جواز سماعها».

ورافق ذلك حكم مماثل في دعوى أخرى تقدم بها بعض

المتشددين ضد المخرج يوسف شاهين، باتهامه بأنه في فيلمه «المهاجر» يتعرض للدين.

كان كل شيء يشير إلى موقف سليم للدولة، برغم الافتعال الإعلامي، فما الذي قلب المعادلة، فصدر الحكم بإدانة أبو زيد وتكفيره؟

بين حدي التورط

يمكن للمدافع عن الموقف الرسمي أن يعتبر الدولة غير معنية بالقضية، فهي من اختصاص القضاء، لكن هذه القضية، كما جاء في مطالعة المحامي خليل عبد الكريم «. . . شغلت كل وسائل الإعلام العالمية من تلفزيون وإذاعة، بل إن بعض الدول الأوروبية أرسلت بعثاتها لمتابعة القضية، وكانت إذاعة لندن في القسم العربي منها تذيع أخبارها في مقدمة أخبار العالم العربي، وكانت تجري أحاديث مع كل من اتصل بهذه القضية بأي سبب. أما الصحف العالمية فإنها كانت تنشر أخبار القضية في صفحاتها الأولى. . .».

فهل يعقل أن القضية التي كان العالم كله معنياً بها، لا تكون موضع عناية لدى الدولة المعنية بها مباشرة، هذه الدولة التي تعتبر أن كل ما له علاقة بالراديكالية الإسلامية يأتي في أولويات اهتمامها في إطار حربها المفتوحة مع المتشددين دينياً على كل صعيد، أمني وسياسي واجتماعي وثقافي!

لذا من السذاجة القول بأن الدولة لم تكن معنية أو لم تكن مطلعة على فحوى الحكم القضائي المنتظر في شأنها، فهل سمحت به حرصاً على حياديتها، واحتراماً لاستقلالية القضاء؟

في مقال لأحد الكتّاب المصريين، مصطفى فقي، وهو ديبلوماسي أيضاً، نشرته صحيفة «الحياة» في عدد ٢٣/٨/ ١٩٩٥، بعنوان «القضاء والسياسة: من أجل أن لا تسيء الثانية إلى الأولى». لم يتحرج الديبلوماسي المصري من القول: «ولعل المناسبة مؤاتية من حيث التدقيق والملاءمة، لكي نقول صراحة أن الساحة المصرية شهدت في السنوات القليلة الأخيرة جدلاً متصلاً حول بعض الأحكام التي صدرت عن القضاء المصري في بعض القضايا ذات البعد السياسي والتي نطلق عليها «قضايا رأي عام» لأن جانب المشاركة السياسية فيها يبدو واضحاً».

والإعلام المصري تناول العديد من التجاوزات في مسألة تدخل المسؤولين في القضاء ومنها القضية التي رفعتها نقابة المحامين في قضية محام إسلامي توفي تحت التعذيب أثناء الاستجواب.

وربما يصح أن نذكر في هذا الصدد ما كان له علاقة بقضية نجيب محفوظ حين نشرت مجلة أميركية ثقافية «ذي نيويوركر» تحقيقاً حول محاكمة الذين حاولوا اغتيال الكاتب وجاء في تقرير مندوب المجلة تشكيكاً في صحة الاعترافات التي أدلى بها الذين حكموا بعد ذلك بالإعدام، كما جاء في الخبر الذي نشرته صحيفة «لوموند» الفرنسية (في عدد ١٠ شباط ١٩٩٥) نقلاً عن المجلة الأميركية.

وإذا أخذنا بالرأي القائل أن دولة تقتل من الأصوليين أكثر

مما تعتقل أو تحاكم يسهل عليها أن تسمح لنفسها بالتدخل في قضية بالغة الخطورة على الصعيد الثقافي والاجتماعي مثل قضية أبو زيد، لتحول دون خطأ في التقدير لدى بعض موظفيها ولو كانوا من كبار القضاة، لكنها لم تفعل، بل سمحت بصدور الحكم الذي دخل تاريخ القضاء المصري وربما العربي كله من أوسع باب. فإذا صح أن عدم التدخل كان مقصوداً فما هي مصلحة الدولة في ذلك؟

بين الديني والمدني

قبل الدخول في تحليل مصلحة الدولة من السماح بهذا الحكم يجب التذكير بتاريخية هذا الحكم الذي يقول فيه المحامي خليل عبد الكريم أنه «لم يسبق له مثيل في القضاء المصري قديمه ووسيطه وحديثه». أو كما يقول المستشار القانوني علي فهمي، في مطالعة صدرت في العدد الأخير من مجلة «إبداع» المصرية، وهي مطالعة تلخص رأي غالب القانونيين، أن الهيئة القضائية استندت في الحكم إلى «قانون الحسبة» الذي منذ العام ١٨٨٣ «لم يعد له مكان على خارطة نظامنا الراهن».

واللافت في هذه القضية أن نكتشف أن المتشددين الإسلاميين الذين تقدموا بالدعوى ضد نصر حامد أبو زيد لتجاوزه قدسية النص القرآني، اعتمدوا فقهاً هو نفسه تجاوز لهذه القدسية، كما ستتبين من المطالعات الفقهية وأبرزها لأحمد صبحي منصور الذي أثبت استناداً إلى كتب التراث نفسها أن الحديثين الشريفين اللذين بموجبهما يتم تبرير الفتوى بعقوبة المرتد هما حديثان مختلقان: أحدهما للإمام الأوزاعي، عندما

انتصر العباسيون على الأمويين، إنقاذاً لرأسه، والآخر رواه عكرمة لسبب مماثل. أما النص القرآني فلا ينص على أي عقوبة، ويقول المحامي محمد نور فرحات، بعد أن يستعرض عشرات الآيات التي عرضت للمرتدين بأن القرآن «الذي ذكر الردة في مواضع عدة، واستنكرها، لم يقرر لها أي عقوبة، بل ترك ذلك للديان الأعظم».

ومع ذلك ولأول مرة في تاريخ القضاء المصري منذ أكثر من قرن يتوافق القانون المدني والقانون الديني على حكم واحد ضد «المرتد» نصر حامد أبو زيد.

فهل كتابات أبو زيد تبرر هذه العقوبة؟

القديم والحديث

في كتب أبو زيد الثلاثة، موضوع الدعوى، وهي «نقد الخطاب الديني» و«الإمام الشافعي وتأسيس الايديولوجية الوسطية» و«مفهوم النص» لا يجد أي علماني مثلي أي جديد، فهي لا تخرج إلى الإلحاد، بل لا تخرج عن جوهر النص، وتدور في إطار الإصلاح الديني الذي قامت به الكنيسة عندما تناقضت الاكتشافات العلمية وتطورات العلم مع نصوص الكتاب المقدس ففتحت باب التأويل.

وقد يصح القول أن كتابات أبو زيد تجد لها أساساً في جدل بدأ قبل ألف سنة مع المعتزلة الذين قالوا بخلق القرآن (أي إن القرآن مخلوق حديث وإنزاله محدود بزمان ومكان) ضد السلفيين الممثلين آنذاك بالإمام أحمد بن حنبل، الذين يقولون بأنه قديم

(أي أنه موجود مع الله منذ الأزل فالتمسك بحرف النص واجب)، حين كان المعتزلة يؤكدون على تاريخية النص، مع اعترافهم بأنه كلام الله، ووجوب أن يخضع تأويل النص للعقل.

بين أميرين للمؤمنين

في الستينات كتبت سلسلة مشاهد مسرحية ضمنتها كتابي «١١ قضية للحرية» مبنية على مواقف تاريخية لأفراد دافعوا عن حرية آرائهم حتى الموت، وكانوا جميعهم من موقع متقدم، يتصدون لسلطات رجعية، وفاجأتني قضية واحدة كانت المعادلة فيها معكوسة، هي قضية الإمام ابن حنبل في عهد المأمون.

وإذا صحت المعلومات الواردة في مقال في صحيفة «الحياة» بتوقيع كاتب عراقي اسمه سالم مشكور جاء فيه أن الشخص الذي كان وراء الحكم على أبو زيد، وهو ينتمي إلى حزب علماني، كان بايع الرئيس المصري على أنه أمير المؤمنين، فإن المقارنة بين أمير المؤمنين المعاصر وسلفه العباسي لافتة حقاً. فالدولة المصرية التي هي دولة إسلامية بحسب دستورها، ليست أكثر إسلامية من الدولة العباسية، ولم يستطع المؤرخون الإسلاميون وبعضهم من الحنابلة أن يتهموا المأمون بأنه قليل الدين ومع ذلك فإن المأمون الذي بذل في تشجيع العلم ما لم يبذله حاكم عربي مسلم قبله وجد في الاجتهادات السلفية عقبة أمام تقدم العلوم في عصره، حين كان السلفيون يعتبرون أن المقصود بالعلوم في القرآن علوم الشريعة.

كان المأمون بتبنيه اجتهادات المعتزلة يريد أن يهيىء المناخ الاجتماعي والثقافي لتقبل العلم العربي وتطويره الذي بقي فردياً

واستفادت منه أوروبا أكثر مما استفاد منه أهله.

لهذا لم تكن صدفة أن يجمع المؤرخون أن عصر المأمون هو العصر الذهبي للدولة العربية الإسلامية. بعده سيبدأ العد العكسي للدخول في عصور الانحطاط.

وفي عصور الانحطاط عادت الحنبلية فازدهرت، برغم مواجهة المتصوفة لها، واشتهر ابن تيمية كأكبر فقيه حنبلي، وكان يفتي بهدر دم «كل صاحب بدعة» أي كل من يخالفه الرأي. وتبنت الوهابية، أول حركة أصولية معاصرة،اجتهادات ابن تيمية، ومن ضحاياها الشيخ السعودي عبد الله القصيمي الذي اكتفى النظام اللبناني بنفيه خشية هدر دمه على أراضيه.

العنف بين الديني والمدني

إن العنف الذي وقع في محكمة الاستئناف في القاهرة على أبو زيد وزوجته لم يكن يقل عن العنف الذي وقع على الرئيس المصري أو على وزرائه في الفترة الأخيرة، لذا فإن السماح الرسمي بصدور الحكم على أبو زيد يحتمل تفسيرين: إما أن السلطة هي في صف المتشددين وتتظاهر بمحاربتهم مسايرة للرأي العام الغربي، وإما العكس. ومنطق الأمور لا ينسجم مع الاحتمال الأول.

وإذا كانت الدعوة ضد أبو زيد هي، بحسب تعبير المحامي عبد الكريم في مطالعته الثالثة، أكبر إساءة إلى الإسلام وأنه «لا هيئة» أو جهة أو مؤسسة ممن يعادي الإسلام، كانت استطاعت، لو أنفقت ملايين الدولارات أن تسيء إلى الإسلام أكثر مما فعلته

هذه الدعوى. . .»، فإن صمت أهل الحكم على قرار الإدانة يطوله اتهام محامي الدفاع، فهل هذا صحيح؟

إذا شئنا أن نستنطق صمت أهل الحكم إزاء قرار المحكمة نستطيع أن نخرج بأكثر من تفسير. فإذا فسر الموقف الرسمي بأنه حيادي تستفيد السلطة من هذا التفسير الذي يتضمن حرصها على استقلالية القضاء. كما قد يفسر أيضاً بعجز الدولة إزاء التشدد الإسلامي الذي وصلت هيمنته إلى القضاء فيخلق عطفاً عليها من الليبراليين.

وإذا فسر الموقف الرسمي بأنه يتضمن الضوء الأخضر لإصدار هذا الحكم، فسوف تكسب الدولة عطف الإسلاميين المعارضين للدولة أو الذين معها.

أما إذا فسر الموقف بأنه إساءة إلى صورة الإسلام، كما يستنتج القارىء من مطالعة المحامي خليل عبد الكريم، فإن هذا التفسير يرضي التوجيهات الغربية الرأسمالية التي تعتمد على إبدال «الخطر الأحمر» إلى «الخطر الأخضر»، أي العمامة، لتوحيد الرأي العام الغربي دفاعاً عن الحضارة الغربية والديموقراطية العصرية، وتكفي لتبيان ذلك نظرة سريعة إلى الحملة التي قام بها في هذا الصدد غالب المثقفين العرب والمصريين الذين هبوا كجوقة واحدة في إدانة هذه الفظاعة.

لكن هذه المكاسب للدولة، إن صحت الافتراضات، هي سلاح ذو حدين!

إن غالب المثقفين مقطوعة جذورهم عن الجماهير، لذا صداحهم مهما علا يظل يطن في حلقة مفرغة، فالحد الآخر من

هذا السلاح الذي استخدمته الدولة لتحريض المثقفين على الإسلاميين، هو تعزيز الالتجاء إلى الدين لدى الطبقات المحرومة التي قد تجد فيه عزاء، وأي تعويض لها في المجتمعات العربية ذات الغالبية المسلمة: هل فساد الطبقة الحاكمة أو الحالة الاقتصادية المتفاقمة أو شعور بالهزيمة السياسية التامة؟

لذا تبدو سياسة تضخيم «الخطر الأخضر»، كما يقول أوليفييه روزنباك، المفكر الفرنسي في كتابه «القانون الدولي المصادر» سياسة أميركية، في زمن تصاعد الأصولية الإسلامية، تجر المياه إلى طاحونة الأصوليين، المصرّين أكثر من أي وقت مضى على تحويل العلاقات الدولية إلى ساحة حرب بين الحضارات».

وإذا استثنينا من المد الديني ما له صفة مقاومة الاحتلال (كما في جنوب لبنان أو في الضفة والقطاع) فإن سلبيات هذا التضخيم ستنعكس على المجتمعات العربية المختلطة بل على العقلانية الإسلامية التي راحت تستعيد العقدة الصليبية في منطقتنا والتي لخصتها الورقة الإسلامية إلى «المؤتمر القومي الإسلامي» الذي انعقد في بيروت أواخر العام الفائت، وفيها تشديد على «العداء الغربي للحضارة العربية والإسلامية»، حين صار في إمكاننا أن نتأكد أن الرأسمال لا دين له ولا حضارة ولا ثقافة إلا بقدر ما يستطيع أن يسخر الدين والحضارة والثقافة لمزيد من الاستئثار بالربح.

إن السياسة الأميركية في هذا الصدد التي تلخصها طروحات البروفسور صمويل هانتنغتون، أستاذ العلوم السياسية في جامعة

هارفرد، ومدير «معهد أولني للدراسات الاستراتيجية»، ومستشار الأمن القومي الأميركي، وهي المبشرة بالحروب الثقافية والحضارية، هذه السياسة مصلحتها في تضخيم «الخطر الأخضر»، إعلامياً وربما عملياً، لتعمل على تحويل النظر عن الخطر الأكبر المتمثل في المافيات المالية الكبرى، التي تستغل الشعوب عامة، وشعوب العالم الثالث خاصة (شعوب المواد الأولية وأسواق الاستهلاك) وإخفاء مشاريع الاستغلال في عباءة الحروب الحضارية والثقافية.

ضحية السياسة الإعلامية

لو كان نصر حامد أبو زيد ملماً أكثر بمناخ عصر الانحطاط العربي الجديد وواجهته البراقة الخداعة، لما كان اطمأن كثيراً إلى الديموقراطية التي تدّعي الدولة المصرية حمايتها. ألم يطلع على قانون الإعلام الجديد في بلده؟ أم تراه صدق ادعاءات الدولة في تبنيها كل العهود والمواثيق الدولية في شأن حقوق الإنسان وحق التعبير؟

إن مأساة أبو زيد تكمن في سوء توقيته لتقديم طروحاته، وهذا ما سهل جعله ضحية إعلام يخدم سياسة مضللة، فالتوقيت السيء جعل هذه الطروحات الفكرية تبدو استفزازاً، وفي مناخ الاستفزازات تصبح ردود الفعل عكس المتوخاة، والتأثير المطلوب يصير معكوساً، يؤخر ولا يقدم.

(«النهار» ـ ١٩٩٥/٨/٢٦)

- كارلوس

وكان لا بد، دخولاً إلى ثقافة الإرهاب، من المرور بسياسة الإرهاب، التي كانت بشقيها «الثوري» و «الشرعي»، عصب الحرب الباردة. إن الشق الأول يخلي المكان شيئاً فشيئاً للشق الثاني: الإرهاب الشرعي، أو القانوني أو النظامي، بشقيه الظاهر والباطن.

ويأتي اعتقال كارلوس تنزيلاً على حفر، في إطار محاولات إنهاء أسطورة «الإرهاب الثوري»، المضخمة قصداً في كتاب الإنكليزي ديفيد يالوب عن كارلوس، حيث له عنوان مناسب «حتى نهاية العالم»، أو الأصح حتى نهاية العالم القديم الذي كان مشتتاً بين ولاءين، حين هو اليوم مضبوط بولاء واحد، يضم كل

الولايات، ومنها طبعاً الولايات العربية، التي استطاعت «الوكالة الأميركية» تحقيق وحدتها: الحلم العربي التاريخي بالوحدة، وإن أبقت على التقسيم الشكلي لكي تستطيع كل ولاية أن تلعب الدور الذي لها، محتفظة كل واحدة منها بماء وجه استقلالها وسيادتها. من هنا تسلمت السودان كارلوس قبل شهر من نهاية السنة الفائتة (١٩٩٣) ليتسنى للإدارة الأميركية وضع اسم السودان على لائحة الدول الإرهابية مطلع هذه السنة (١٩٩٤) فيكون رأس كارلوس مكافأة شطب الاسم من اللائحة. أما تأخير الصفقة تسعة أشهر فلكي تأتي «الولادة» طبيعية، وهي المدة الكافية لنسيان البلد العربي الذي سلمه إلى السودان، ولاختيار البلد الغربي الذي سيتسلمه من السودان.

العالم يزداد انضباطاً، وهذا الانضباط مطلوب ثقافياً. وتالياً إعلامياً، لأن الإعلام وسيلة انتشار الثقافة. والخيار الذي يواجه اليوم ما كان يسمى إعلام «اليسار الوطني» هو بين انحيازه المباشر للأمر الواقع، أو انحيازه غير المباشر فيتم استخدامه في أرضه.

العنف الثوري

نعرف أن العنف الثوري المباشر بدأ رد فعل على عنف سلطوي غير مباشر اتخذ في التاريخ صفة شرعية. وقد تكون أول حركة عنف ثوري منظم هي التي قام بها العبيد في زمن الأمبراطورية الرومانية وعرفت باسم حركة سبارتاكوس، وهو اسم العبد الذي قادها. وليس صدفة أن الحركة الثورية التي قام بها الألمان في قيادة روزا لوكسمبورغ ورفاقها، مطلع هذا القرن، أطلقت على نفسها «حركة سبارتاكوس». وحركات العنف الثوري

الأخرى، السابقة سبارتاكوس، كثيرة لكنها كانت حركات عنف وطنية، حين تميزت حركة سبارتاكوس بأنها كانت حركة عنف طبقية. ومذاك توالت حركات العنف الثوري على غرار «سبارتاكوس»، وأهمها الثورة الفرنسية الكبرى أم الثورات الحديثة. فكيف نظر ماركس إلى العنف؟

يختصر ماركس هذه المسألة بقوله «أن العنف هو القابلة المولدة لكل مجتمع قديم يحمل في أحشائه مجتمعاً جديداً».

هكذا ربط ماركس الثورة بالعنف. وسيكون ماوتسي تونغ مباشراً أكثر: «إن السلطة تخرج من فم البندقية».

لكن في كل التنظير الماركسي، ثم اللينيني، لا يرد مطلقاً ما عرفناه في النصف الثاني من القرن العشرين من حركات إرهابية ثورية تقوم بعمليات تتقصد الاغتيالات أو الخطف أو قتل مدنيين محايدين في سبيل غاية ثورية. بل إن موقف لينين في مسألة الاغتيالات واضح، فهو يعتبر أن الاغتيال نتائجه دائماً سلبية.

وليس صدفة أن هذا النوع من «الإرهاب الثوري» بدلاً من «العنف الثوري» انطلق بعد نظرية التعايش السلمي زمن خروشوف عندما بدا وكأن الأنظمة الاشتراكية تخلت عن مناوءتها للأنظمة الرأسمالية. فانتشرت منذ الستينات منظمات عنف ثورية تستبيح كل المحظورات وبدت وكأنها عودة إلى المنظمات الإرهابية الروسية قبل الثورة البلشفية، أو كأن الشيوعية وصلت عبر جمودها إلى جدار مسدود يتوجب تفجيره.

هكذا نشأ في أحضان التعايش السلمي بين الأنظمة الرأسمالية والأنظمة الشيوعية، نوعان من العنف الثوري، الأول

تمثل في حرب العصابات في أميركا اللاتينية عامة وفي كوبا تحديداً أول ثورة انتصرت هناك.

أما النوع الثاني فتجاوز العنف إلى الإرهاب، وهكذا تألفت جماعة بايدر ماينهوف في ألمانيا، و «الألوية الحمراء» في إيطاليا، و «العمل المباشر» في فرنسا، و «الدرب المضيء» في البيرو، والجيش السري الياباني، ثم عدد لا يحصى من المنظمات الإرهابية الثورية.

وكان لا بد للثورة الفلسطينية من هذا الطريق للخروج، بعد ربع قرن، من اليأس، فنشأت جماعة «أيلول الأسود» من منظمة «فتح»، بعد جماعة وديع حداد في «الجبهة الشعبية» التي تميزت بانفتاحها على المنظمات الثورية الإرهابية الأجنبية، ومن هنا كان انضمام كارلوس الفينزويلي إليها طبيعياً.

فهل يكون لتضخيم الأسطورة في الإعلام الغربي هدف أبعد من شخص كارلوس؟

بالتأكيد. ذلك أن «المافيات الرسمية» بعد أن استطاعت نحر جماعة بادر ماينهوف في سجون ألمانيا، والقضاء على جماعة «العمل المباشر» في فرنسا، وتشتيت الألوية الحمراء في إيطاليا والجيش الأحمر الياباني وباقي المجموعات في أوروبا وأميركا اللاتينية، ظلت منطقة الشرق الأوسط، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، قابلة للنشاط الثوري الإرهابي. لذلك كانت ملاحقة الخبير الإنكليزي دايفيد يالوب لكارلوس من بعد، وبرغم توقف نشاطه، ذات دلالة. فالحصار كان يزداد بمقدار

الهزيمة لقطع كل أمل وتصفية آخر نشاط من هذا النوع في الإطار العربي خاصة. وهكذا ضرب «الأسطورة»، برغم هزيمة حركات التحرر العربي «ضرورة» ما دام أن «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» لا تزال تقاوم الحلول المطروحة، ومعروف أن كارلوس كان ينتمي إليها.

الشخص والأسطورة

لم يترك كارلوس نصاً صريحاً يمكن أن نأخذ به لفهم التزامه «الإرهابي». ولا يمكن أن نلزمه التنظير الذي لـ «الجبهة الشعبية»، لأنه عمل لمختلف الجبهات، والكلام الذي يرويه دافيد يالوب عن لسان كارلوس، في كتابه عن كارلوس، لا يمكن الوثوق به، خاصة لأن المؤلف يقول أنه أجرى لقاءين مع شخص ادعى أنه كارلوس ثم تبين له أنه وقع ضحية مزحة، قبل أن يدعي أنه التقى كارلوس الحقيقي.

وأما الحديث الوحيد له الذي نشره عاصم الجندي في مجلة «الوطن العربي» العام ١٩٧٩ فهو أيضاً مجال شك انطلاقاً من عملية الاغتيال التي نجا منها الجندي بأعجوبة، لنشره هذا الحديث. ومع ذلك ثمة كلام ينسجم مع طبيعة هذا الشخص منها قوله أنه «في السياسة مستقيم الرأي وفي الحياة مغامر». وعلى كثرة تنقلاته لم يعرف أنه جيّر خدماته لغير الهدف الذي وضعه لنفسه منذ البداية.

الغاية تبرر الوسيلة

يأخذ نعوم تشومسكي على أحد منظري السياسة الأميركية، من الليبيراليين، هو مايكل كينزلي قوله: «إن هناك أوليات أميركية أسمى من حقوق الإنسان من السلفادور».

ما يعني أن الإرهاب إذا كان منسجماً مع المعيار الذرائعي (البراغماتي) فهو مبرر. وعلى هذا فإن كارلوس يستطيع أن يقول، قياساً على كلام كينزلي، أن إرهابه كان له ما يبرره.

إن مقارنة شاملة بين نتائج منطق «الإرهاب الرسمي» ونتائج منطق «الإرهاب الثوري» تجعل ما قام به أمثال كارلوس يبدو أقل فظاعة بكثير. لكن العقاب لا يكال بالمكيال نفسه.

إن منظمة مثل منظمة «الكونترا» التي أسستها ودربتها ومولتها الولايات المتحدة الأميركية، للتنكيل بالساندينيين، قامت بفظائع لا يمكن مقارنتها بالعمليات الإرهابية الثورية لا من حيث الكم ولا من حيث النوعية، ومع ذلك فإن أحد قادة الكونترا، أدلى بتصريحات علنية في التلفزيون الأميركي جاء في أحدها العام ١٩٨٩: «نحن متأكدون أننا سنضمن عدم توافر الحياة الآمنة للساندينيين». وكانت العمليات الإرهابية للمنظمة تنشر في كل الصحف وتنسب صراحة إلى «الكونترا» لكن لم يطالب أحد بملاحقة قياداتها. ومثال من فظائعها ما رواه الراهب دانييل سانتياغو عن فلاحة عادت إلى بيتها فوجدت أمها وأختها وثلاثة من أطفالها يجلسون حول المائدة ورؤوسهم المقطوعة موضوعة بين أيديهم فوق الطاولة، وفي الوسط طفل رضيع في طست امتلأ بدمه نازفاً من رأسه الذي دقّت فيه المسامير.

العنف «الشرعي»

يعالج هربرت ماركوز أكثر الفلاسفة الألمان الحديثين تأثيراً في الأجيال الجديدة، موضوع العنف في كتابه «الثورة الجديدة» فيقول: أصبح التميز التقليدي بين العنف الشرعي والعنف غير الشرعي، إزاء الحدة والضخامة في ما يحدث، أمراً مشكوكاً فيه. وهل ثمة مجال للمقارنة بين الأفعال المخالفة للقانون، والجرائم المدروسة التي تحوكها قوات النظام؟ ثم يضيف: «القانون والنظام لهما وقع مشؤوم دوماً، فكل ما تحويه القوة الشرعية من رهيب وضروري معاً، يعبر عن نفسه فيهما، ويجد بهما تكريساً، لكنه في الحقيقة عنف منظم يحتاج إليه المجتمع ليحتمي من ضحاياه».

ثم يقول: «إن المجتمع الراهن أصبح غير شرعي وغير قانوني، انتهك قانونه الخاص».

(«النهار» ـ ١٩٩٤/٨/٢٧)

الثقافة والإعلام في مسار السلام

- التثقيف المضاد
- «بيت العنكبوت العالمي»
- عن مستقبل الثقافة

التثقيف المضاد

«إن الصحافة التي اكتسبت نبلها عبر واجب الكلام تجد نفسها في موقف استيضاح حول واجب الصمت».

(ميشال غافي)

كان الإعلام في الأنظمة المسماة توتاليتارية، أو أنظمة الحزب الواحد، يتعامل معه مواطن تلك الأنظمة تعاملاً بسيطاً، فهو إعلام السلطة يقبله أو يرفضه تبعاً لثقته أو عدم ثقته بهذه السلطة، أو تبعاً لمصالحه. وهذه السلطة قلما تهتم بتطوير الإعلام لأن بقاءها أو ذهابها لا يرتبطان بالرأي العام، حين السلطة، في الأنظمة المسماة ديموقراطية، بقاؤها أو ذهابها يرتبطان بالرأي العام الذي توجهه وسائل الإعلام، لذلك فإن الهيمنة على وسائل الإعلام في الأنظمة الديموقراطية تحدد الهيمنة على السلطة.

وبرغم الانصياع الشكلي لمبادىء الديموقراطية فإن الإعلام في هذه الأنظمة راح يفتقد شيئاً فشيئاً، كما كل عناصر النظام الديموقراطي، روحه الحقيقية. لذلك فإن العنصر الرأسمالي في الإعلام يطغى على روحه. وهذا العنصر الرأسمالي مسيس أيضاً

في إطار الصراع على السلطة فالسلطة يجب أن تخدم الاحتكار الأكبر للرأسمال. وفي أكبر بلدان الديموقراطيات الغربية، أي الولايات المتحدة الأميركية، لم يبقَ من الدستور الأميركي الشهير سوى الشكل، وحسب المفكر الأميركي تشومسكي فإن الولايات المتحدة يحكمها حزب واحد، باسمين، هو «حزب أرباب العمل»، فإذا وجد أصحاب العمل أن السلطة السياسية تفلت من أيديهم لسبب أو آخر يستغلون الإعلام ضدها. وهذا ما يبرر فضائح كبرى سياسية انطلقت عبر الإعلام في البلدان الرأسمالية وبدلت في السلطات الحاكمة. وهي بقدر ما تبدو أنها تنبع من روح الديموقراطية تكون تصب في خدمة تكتلات رأسمالية معينة. لذلك قد يقف الإنسان مشدوهاً أمام قوة السلطة الإعلامية في الولايات المتحدة الأميركية، مركز القرار، حين يرى الإعلام غير الخاضع أصلاً لرقابة رسمية (إلا في المادة التي لها علاقة بالأمن القومي) يتجرأ على المس بـ«حرمات» الوكالة المركزية للاستخبارات وأسرارها كما حدث في مسألة «ايران غيت» وقبلها في مسألة تورط «الوكالة» في الانقلاب العسكري في التشيلي، إلى باقي الفضائح. لكن نظرة أبعد إلى نتائج هذه الفضائح تكشف أنها لم تحدث انطلاقاً من الإيمان بالمبادىء الديموقراطية المثلى، بل لكي تخدم سياسة معينة تتداخل فيها المصالح الرأسمالية والمصالح السياسية، وأحياناً تكون المصلحتان متشابكتين، كما الحال في المصلحة الصهيونية التي بقدر ما هي خدمة لذاتها هي خدمة لاحتكار رأسمالي معين يرتبط أصلاً بالنفط، العصب الأساسي للاقتصاد العالمي. وهكذا يكون الإعلام الذي يخدم الصهيونية يخدم أيضاً الاستقطاب الرأسمالي. ويحدث هذا في الولايات المتحدة كما في أي دولة أخرى.

وهناك قضيتان متشابهتان حدثتا في بلدين مختلفين لسبب واحد ومصلحة واحدة. فالفضيحة التي أثارتها مجلة «الكانار أنشينه» ضد ديغول واتهمته بوضع أجهزة تنصت في مكاتبها، تشابه قضية «ووترغيت» الشهيرة ضد نيكسون. وقد لا نستغرب الأمر عندما نعلم أن الرئيسين كانا آنذاك يلتزمان سياسة قريبة من العرب. وإذا ديغول استطاع أن يتجاوز محنة «الكانار أنشينه» لاعتبارات تتعلق بشخصه التاريخي، فلم يسقط إلا بعد استغلال حركة كوهين بنديت الطلابية ضده، فإن نيكسون سقط على الفور.

ولذلك رأينا الرئيس الأميركي بوش في المرحلة الأخيرة من الانتخابات الرئاسية الأميركية يشكو وسائل الإعلام وتحيزها ضده، ولم يكن وزير الثقافة ميشال إده، في الندوة التلفزيونية التي انعقدت في بيروت، حول الانتخابات الرئاسية الأميركية، يبالغ في قوله بأن الإعلام في أميركا هو الذي يصنع الرئيس.

كانت الحملة الإعلامية ضد الرئيس الأميركي السابق بدأت من أول اصطدام له بالمصلحة الصهيونية في مسألة ضمان القروض الخاصة بالمستوطنين اليهود الجدد في إسرائيل.

كانت شعبية الرئيس، الذي حقق الأمبراطورية الأميركية الكونية، في هذه الاستطلاعات وصلت إلى أدنى حد حتى بدأ موقف الرئيس يلين في مسألة القروض تحت الضغط الصهيوني، فأخذت شعبيته تسجل ارتفاعاً في الاستطلاعات، حتى إذا وقع التعهد لضمان القرض، وكانت الحملة الانتخابية قطعت شوطاً بعيداً، فتقلص الفارق بين شعبيته وشعبية منافسه الرئيس كلينتون من ثلاثين نقطة إلى ثلاث نقاط، عادت شعبيته في الاستطلاعات، بعد التوقيع، إلى التقهقر حين ما عادت المصلحة الصهيونية تأمل

أن تأخذ منه أكثر مما أعطى، كما أنه ما عاد يناسبها لولاية جديدة له (لا تجديد بعدها بحسب القانون الأميركي) تسمح بحرية قد «يسيء» استخدامها، وخاصة أن منافسه كان يعد بالكثير.

لكن أسلوب «الاستطلاعات»، على رغم خطورته، ليس إلا أبسط استغلال لوسائل الإعلام، فثمة أساليب لا تحصى في الخداع الإعلامي وتأثيره. ولم ننسَ بعد ما أشيع عن أول حدث «فبركته» وسائل الإعلام في إطار حربها على الرئيس الأميركي بوش، وهو الفيلم التلفزيوني الذي صور مشهد الضرب الذي تعرض له زنجي على يد الشرطة. ولم يظهر الفيلم إلا بعد تأمين تبرئة رجال الشرطة لعدم كفاية الأدلة.

وكان للقضية بُعدها الإعلامي الكبير الذي تسبب بهزة في النظام الأميركي راح ضحيتها مئات القتلى والجرحى.

وفي أحد تحاليل أسباب الحادث أن مشهد الضرب وتصويره كانا مدبرين أصلاً، لذلك فإن إخفاء الدليل المادي عن المحلفين، للتشجيع على إصدار حكم بالبراءة ثم إظهار هذا الدليل وتوزيعه، في أقل من ٢٤ ساعة، على مختلف أجهزة البث التلفزيونية في كل أنحاء الولايات المتحدة الأميركية، ذلك ليس مجرد صدفة. من هنا قولي سابقاً بأن «الكواليس تفتعل الحدث والإعلام يتولى الباقي» في صدد أي تآمر.

وليس المثل الذي ذكرته سوى واحد هو الأبرز لإمكان استغلال الإعلام لأهداف تخرج عن الهدف الحقيقي من الإعلام، الذي هو كشف الحقيقة. وكانت الصهيونية خبيرة باستغلال القدرات الإعلامية في المجال السياسي، أو المجال الثقافي كما

شرحت ذلك في فصل بعنوان «الفن والصهيونية في باريس» في كتابي «مشاهدات ناقد عربي في باريس» جمعت فيه بعض مقالاتي في المهجر الباريسي. لأن الصهيونية كانت السبّاقة، في التقاط مفاتيح «صنع الرأي العام».

صنع الرأي العام

من المسلمات القول اليوم بأن الإعلام يزداد ارتباطاً بالمال. فإذا عرفنا، حسب شهادة الفيلسوف الألماني برونو بوير، أن النخبة اليهودية أول من عرف ومارس التوجيه السياسي عبر المال منذ مطلع القرن التاسع عشر، فسوف يسهل إدراك حجم الحصة الصهيونية في توجيه الإعلام اليوم كمفتاح «صنع الرأي العام»، للتوجيه السياسي. وإن تحليلات كارل ماركس، التي لم تخطىء أبداً، بعكس تنبؤاته، كانت استشفت بدقة أكبر ليس فقط «أن المال أصبح، بواسطة اليهودي وبفضله، قوة عالمية»، بل «إن السيادة الفعلية اليهودية على الغرب المسيحي اتخذت في أميركا الشمالية تعبيرها الطبيعي...»، فكيف اليوم وأميركا الشمالية صارت الأمبراطورية الكونية الوحيدة في ظل ايديولوجية «اقتصاد السوق» وأن وسائل البث الإعلامي تطورت بحيث يصبح البث كونياً، وتزداد خطورته ليس في انتشاره بل في قدرة احتكار التروستات المالية لتوجيه هذا الانتشار، بحيث يستطيع سادة العالم الجدد استخدامه كوسيلة حربية في زمن السلم، أكثر بكثير مما كان ذلك أثناء الحرب الباردة، بسبب أحادية الهيمنة في التوجيه.

إن الاستقطاب واضح للمركز المهيمن، بعد تعميم «اقتصاد السوق» حتى في البلدان الاشتراكية سابقاً. لذلك هو النموذج الأميركي يتعمم. ويعتبر شيلر أن هذا الاستتباع، يتضح جيداً في أوروبا الغربية وفي كل اليابان وفي أوستراليا، وفي كوريا الجنوبية، في كل مكان حيث تترسخ التكنولوجيا المتطورة. ثم يضيف أن التمايز الاقتصادي في البلدان المختلفة يخترقه قاسم مشترك واحد، لأن الشركات ذات الاختصاص الإعلامي تطالب، داخل كل مجموعة متميزة، وتحصل، على ما تسميه «استقلالية»، حيث الرقابة الوطنية تتلاشى، وتنفتح كل الأبواب المحظورة أمام الاستخدام التجاري. أي إن عالمية هذا الاستخدام، الذي ما عادت تعكره الحرب الباردة بين ايديولوجيتين، تتوافق مع خاصية الرأسمالية التي كانت دائماً، كما يقول سمير أمين نظاماً عالمياً. فعملية تراكم الرأسمال، التي تفرض دينامية هذا النظام، تتشكل عن طريق قانون القيمة الذي يعمل بدوره في سوق عالمية مبتورة (أي سوق مقتصرة على السلع والرساميل دون قوة العمل) ما يجعل هذه العملية تنتج بالضرورة الاستقطاب العالمي.

وهنا يدخل الإعلام العالمي الجديد، بقدراته التوجيهية الهائلة، لتغطية القرار الاقتصادي بالقرار السياسي، ما يجعل الإعلام مسؤولاً، كما يقول وليم برود، عن «تبييض» الشعارات السياسية، تماماً كما يتم «تبييض» أموال المافيا.

عدا أن الإعلام في حرب الخليج افتتح مرحلة فيها مظهر الليبرالية وباطن الأمبريالية الجديدة المقنعة.

وتبياناً لدور الإعلام في التوجه الجديد كان يكفي المتفرج، أن يتابع المسلسل التلفزيوني في شبكة «سي. ان. ان.» العالمية

الانتشار ثم يراجع بعد وقت بعض ما انكشف من أسرار الحرب في بعض الإعلام المكتوب، الذي لم يعد له كبير تأثير في الرأي العام العالمي، فيجد أنه كان للحرب صورة إعلامية واحدة في كل العالم، هي صورة «الحرب النظيفة» على المستوى السياسي وعلى المستوى الحربي معاً. فالنظافة على المستوى السياسي: حرب العدالة ضد الظلم، والخير ضد الشر، والحرية ضد العبودية، والحضارية ضد البربرية، والديموقراطية ضد الديكتاتورية. وأما النظافة على الصعيد العسكري: فهي التفوق التكنولوجي الساحق الذي يسمح سريعاً بإنهاء الحرب بأقل قدر من الدم الذي كان يهدر بغزارة في الحروب السابقة، فالإصابات بواسطة اللايزر دقيقة للغاية فلا تصيب إلا الموقع العسكري الأساسي دون المدني.

وتميز إخراج هذا المسلسل بتقنية إعلامية متطورة توازي التقنية الحربية، لو أنه لا يخضع لتوجيه معين عندما تتبين بعد ذلك أن هذا المسلسل، الذي أعطى العالم صورة كاملة عن «الحرب النظيفة»، لم يكن يقدم صورة كاملة بل صورة موضبة إعلامياً بطريقة بدت نظيفة، بعكس الصور الأخرى في وسائل الإعلام الأقل قدرة مادية والخارجة عن نطاق التسهيلات التي كانت تخصصها قيادة «الحلفاء» بشبكة «السي. ان. ان» مقابل الإشراف على الصورة المطلوب إخراجها للرأي العام، ما يدفع إلى توضيح دور الإعلام الجديد في «النظام العالمي الجديد» بقدراته التقنية الهائلة والمكلفة أيضاً، وما يعني أن القادرين على تكاليفها هم الأقدر على استغلال إمكاناتها التقنية القادرة على إيصال «الحقيقة المطلوبة» إلى الرأي العام. وهكذا، بحسب جوناثان كلين، يتحكم النظام الرأسمالي في الإعلام تحت شعار

الليبرالية والديموقراطية، تماماً كما كان يتحكم النظام «التوتاليتاري» في الإعلام.

الصورة المشوشة

الصورة اليوم في الإعلام المرئي مشوشة (بفتح الواو) ومشوشة (بكسر الواو). ففي دراسة جان بودريار المهمة «وهم النهاية أو إضراب الأحداث» نرى التصنيع المتقن للانفعال عبر الصورة. هذا التصنيع يجعل المتلقي في حالة ميوعة أمام ما يرى. فإلى جانب الحدث المأساوي هناك الإعلان الساخر أو المشهد الايروتيكي أو الخبر المبتذل، وتتساوى الاشياء فتضعف قدرة المتلقي على الانفعال بما يرى ويسمع. ثم إن الإيقاع السريع المشوش لأحداث العصر وديكوره القافز في كل ناحية لا يمنح المتفرج الزمن الضروري للفهم والهضم والتأثر والانفعال والمبادرة المفترضة إزاء ما يحدث. إن الأحداث في الإعلام المرئي تفقد معناها. لأن الحدث يتحرر من زمنيته وتاريخيته، عبر هذا الإيقاع، وهذا التوضيب، فيتحول الواقع إلى مسرح. أو كما يقول غي دو بور في «مجتمع المشهد» أن السلطة المستخدمة للإعلام المرئي تفبرك لعبة المرايا على ذوقها، مفخخة وعي الجماهير بعرض متصل.

منذ الثمانينات تحول الإعلام المرئي من حجم إلى آخر. وتأكد التلفزيون بوزنه الثقيل في الصناعات الثقافية. ورافق ذلك نهاية احتكار الدولة له فدخلت فيه المجاميع الخاصة بوفرة. وخلفت الشاشة الصغيرة شقيقتها الكبرى وراءها. وصارت لعالمية هذه الشاشة قدرة على محو الهوية الخاصة لكل أمة واتخذ

أصحاب القنوات التلفزيونية شكل النزاعات الرسمية، فهل تحول وسطاء الدولة إلى باعة جوالين؟

إن قوة الإعلام المرئي في توسع مستمر يتزايد بتزايد تطور التكنولوجيا المستمر أيضاً. والنتيجة المباشرة لهذا شعور الإنسان بالخوف الأكبر كونه ما عاد يعرف أين هو مضلل وكيف؟ وما الذي يخفونه عنه عندما يعرضون هذا الأمر أو ذاك؟ والتلفزيون يضع الصحافيين مع السياسيين مع المومسات على مقعد واحد. وكلما بدت الصورة للمتفرج واضحة جداً، راح شعوره يكبر بأنه مخدوع جداً. فالجمهور الكبير لا يرى في كل هذا سوى إخراج مسرحي أو وهمي. إن بنية الصورة، بحسب فيليب كيو، صارت ملتبسة وفقدت الثقة بها وما عاد في الصورة حقيقة، فالواقع يتقولب بطريقة تبعده عن الواقع.

لكن الخوف الأكبر خوف عائلي. فالتلفزيون يجعل الإنسان تافهاً. فهو إذ يستعبده ثلاث ساعات أو أربع ساعات في اليوم، يحرمه التفكير، ويجعله يعيش بالوكالة.

وثمة خوف من منظور أوسع يعبر عنه البعض بحدة، هو الخوف من كون غالبية البرامج التلفزيونية المستوردة من الولايات المتحدة الأميركية تفرض ثقافة ذات طابع مهيمن، يستلب هوية المتفرج في كل الأقطار الأخرى، تماماً مثل «الثقب الأسود» في الفضاء، القادر على ابتلاع كل نجم يقترب منه. وإلى هذا التخوف طروحات نورمان سبينراد في كتابه «جاك بارون والخلود» الذي يصف فيه بدقة عالماً كونياً تحكمه قوة مهيمنة واحدة حديثة عبر وسائل الاتصال المتطورة التي تفبرك نماذج معينة لنظام واحد. وهذا ما يصفه بول فيريلو بالصنمية الواحدة، إذ تحت

شعار «مجتمع الاتصال» يستبدل بالجغرافية السياسية النموذج الواحد. وتستبدل بالأرتيزانا ذات الذوق الهاوي صناعة كبرى للذوق والحس، إلى درجة، كما يقول فيريلو، يصير بها النظر إلى الاشياء بالعين المجردة امتيازاً خاصاً في عصر تصنيع النظر. لأن حاسة النظر، كما حاسة السمع أيضاً، سوف تتكيفان مع تطوير وسائل الاتصال البصرية والسمعية، ذلك أن العمل يجري لجعل الإنسان مسيراً ذاتياً آلياً، عبر آلية تكوين ثقافي مصنع بحسب نموذج واحد. ولا يعود المرئي بسيطاً بل يكون مركباً. إننا هكذا في الطريق إلى صنمية «الألكترو ـ البصري ـ السمعي» يقول فيريليو، كما لو أنه «العجل الذهبي» زمن المتاهة.

ويصيح فيليب غافي: «أيها الجمهور المتفرج في كل البلدان، لنتمرد، إنهم يخططون لكي لا نعود نصدق أعيننا». ذلك أن آلات الرؤية غير الإنسانية هذه سوف تحرمنا أن نكون شهود الحقيقة الحسية. أما فيريليو فيستشهد بكافكا وكوابيسه التي تجسدها التكنولوجيا الحديثة وبينها «الزي الواحد للعين» لذلك يدعو صاحب كتاب «السرعة والسياسة» إلى لجنة أخلاقية لإنقاذ المفهوم الإنساني «وإلا فإننا نصبح غداً ضحايا مؤامرة المرئي الخادع».

أما فيليب كيو فيعتبر أن الأسوأ وقع، ولم يبقَ مجرد احتمال، لأننا في اعتقاده دخلنا زمن «عالم الفيديو» المتمثل في رأيه بحرب الخليج. ويصف النظام الإعلامي في المستقبل بأنه ذاك الذي يفصل بين الناس والواقع. فلا يعود أحد يعرف الواقع إلا عبر التوضيب الإعلامي للواقع المراد التعبير عنه. ويخلص إلى القول بأننا دخلنا عصر اللعب بالواقع وبالوقائع.

مظاهر الجديد

إن الجديد في هذا الميدان يتلخص في ثلاثة: إن الإعلام صار عنصراً مهماً في النظام الديموقراطي، معترف به لدى الجميع. وإن الثورة التكنولوجية غيرت جذرياً في شروط إنتاج الإعلام. وأخيراً برزت سوق مزدهرة للإعلام جعلت الأعمال المالية والتجارية تتقاطع مع الضغوط السياسية، وغالباً هذه تكون من صنعها.

لكن إذا كان التلفزيون هو المهيمن حالياً فلأن أنظمة القيم الأخرى لم تعرف كيف تحافظ على ضرورتها وشرعيتها. وهذا لا يبرر قتل التلفزيون بل يوجب إعادة تنظيم وسائل المعرفة الأخرى.

إن المفارقة الحقيقية هنا أن المواطن العادي لم يكن على اطلاع كما هو اليوم، لكن ممارسته لم تكن في يوم ما أضعف مما هي عليه اليوم، بسبب ارتباكه أمام هذا الجديد.

ثمة نوع من التوجه، يفوق بخطورته (بسبب لا مباشرته) كل التوجيه الإعلامي المباشر في الأنظمة التوتاليتارية التي كانت موضع نقد بسبب هذا التوجيه. بل إن الأمر يتجاوز التوجيه إلى فبركة أخلاقية جديدة تعمل على الفصل: بين تاريخية التكون الثقافي للإنسان القديم ومستقبلية التكون الثقافي للإنسان الجديد. والأخطر تعميم النموذج الواحد في عالم سوف يفتقد التنوع كما الخيار الحر، وهما أهم ما تميز به الإنسان التاريخي في عالمه الذي كان أكثر غنى ومفتوحاً على كل الاحتمالات التي تغذي غناه ولا تفقره. فهل في الإمكان تغيير وجهة السير اللاهثة هذه عن حتميتها الظاهرة؟.

إن عدم تصحيح هذه المسيرة سوف يقضي على الروح الإنسانية وتستبدل بها، كما هي الحياة الأميركية اليوم، عيشاً على هامش الحياة، أو على أجساد الأحياء.

ولا أعتقد أن إعلامنا سوف يكون خارج المسار العالمي، أي خارج هذا «النظام العالمي الجديد» الذي يحاصر فيه الاقتصاد كل أبواب الحرية والاستقلال الذاتي. ومهما تكن الاحتجاجات المسبقة التي أعلنها إعلاميونا، ومهما جاءت قوانين تنظيم الإعلام في لبنان مثالية، فإن شروط استخضاع الإعلام قائمة وتالياً الإعلاميون، وهذا الأمر ينعكس بدوره على الثقافة والمثقفين الذين سيصيبهم ما أصاب الإعلاميين، فيتم استيعابهم بعد تكيفهم.

لكن خارج الأمر الواقع ولعدم قدرة النظام على استيعاب الجميع هناك الذين سوف يكونون دون الاستفادة من هذا النظام في المستقبل، وسوف يغذون إنسانيتهم بالتعبير عن الاحتجاج، والتاريخ لا يتحرك إلا من الخارجين على النظام أو الذين يعيشون على هامشه أو المسحوقين به. وهذا يعني بصيص أمل في بلورة الدور الثقافي الجديد الذي هو موضع تفتيش لدى غير الانتهازيين ولا المزيفين في صفوف مثقفي كل العالم، الدور الذي سيلتقي مع تطلعات الجماعات الكادحة المستغلة المهضومة حقوقها المعنوية والمادية.

(مقاطع من مقالين: «النهار» ـ ٥/ ١٢/ ١٩٩٢، و «النهار» ـ ٦/ ٣/ ١٩٩٣)

«بيت العنكبوت العالمي»

«إذ يصبح الإنسان مالكاً لمعرفة لا ينضب معينها، يستطيع بعدها أن يتخذ طريق الشر أو الخير».

سوفوكل

في السوق المعلوماتية الكبرى التي تقام في مثل هذا الوقت من كل عام في لاس فيغاس (الولايات المتحدة الأميركية) توج الأنترنت، في ربع قرن على اختراع العصر، «نجم السوق» في ١٩٩٦ وشجع على هذا نجاح أول مجلة «أنترنيتية» باسم «سلات» أطلقتها شركة «مايكروسوفت» وشجع صاحب الشركة، بيل غاتس، على إطلاقه أيضاً أول صحيفة «أنترنيتية» باسم «سيتي سكاب»، أو «المدينة المخطوفة»، كلف إطلاقها مليار دولار، بتمويل من شركة مايكروسوفت والقناة التلفزيونية الأميركية «أن. بي. سي.» التي تملكها شركة «جنرال موتورز». وأهمية هذه الصحيفة الأنترنيتية أنها المحاولة الأولى من نوعها في دمج وسائل الإعلام البصرية والسمعية والمكتوبة عبر شبكة الأنترنت، التي يقول بيل غاتس أنها في المستقبل ستكون محل التلفزيون والإذاعة والصحيفة، على أوسع نطاق، على طريق ما سماه

البير غور، نائب رئيس الولايات المتحدة «فجر جديد للديموقراطية في العالم». وسرعان ما تنغص هذا الزهو عندما أبدت كبريات الصحف الأميركية تخوفها على الديموقراطية في المستقبل حين اكتشفت أن الصحيفة الأنترنيتية حرمتها من ٣٥ في المئة من مدخولها، عبر الأبواب المنافسة لها، ما يعني التخوف على مستقبل التعددية الإعلامية، وهي مظهر الديموقراطية، غير المتكافىء مع رأس المال المتضخم.ومعروف أن صاحب شركة مايكروسوفت، هو اليوم، بحسب احصاءات مجلة «فوربس»، أغنى رجل في أميركا (٩٢ مليار دولار هذه السنة أي بزيادة عشرين ملياراً عن السنة الفائتة).

وإذا عرفنا أن شبكة الأنترنت، المعروفة باسم «بيت العنكبوت العالمي»، تضم اليوم ثلاثين مليوناً من المشتركين يتزايد عددهم بنسبة ١٥ في المئة كل ثلاثة أشهر، فإنه في السنة ٢٠٠٠ ستضم الشبكة ثلاث مئة مليون مشترك، بينهم كبرى المجلات والصحف في العالم، وبينها «النهار»، لكن شتان بين المشتركين وأصحاب الشركات التي تتنافس على الهيمنة على الشبكة في إطار «اقتصاد السوق».

إن السجال الفكري القائم في العالم اليوم حول الأنترنت ليس سجالاً حول ظاهرة علمية، بل حول نمط حياة عالمية ليس الأنترنت سوى عنوانها الأبرز، وخصوصاً عندما تكون الدولة المعنية تطويراً ونشراً بهذه الظاهرة هي الولايات المتحدة الأميركية التي تشرف على تحولات النظام العالمي، وتالياً على مساره الذي يفترض أن لا يتعارض مع مسارها، بل يكون امتداداً له، وعندما

يقول بيل غاتس في حديث خاص الأسبوع الفائت إلى مجلة «لوبوان»، بأن البلدان التي لا تزال تستخدم نظام الاتصالات القديم ستجد أنه سوف يتحول إلى عقبة أمام تقدمها. (وينصح فرنسا بالتحول عن نظام «المينيتيل» إلى الأنترنت)، فإنه لا يسجل الأمر الواقع وحسب بل ينبه إلى تصادم ممكن مع المسار الجديد. وتتساوى أمام هذا التنبيه البلدان المتطورة كما البلدان النامية (المتخلفة) مهما بدت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية كبيرة.

لذلك انعقدت القمة الأوروبية ١٩٩٦ في كارفو حول هذا الحدث لتخلص إلى توصية باللحاق بالركب، ولو مع التحفظ بضرورة ضبط المسيرة «وخصوصاً من ناحية وجوب اعطائها نبضاً سياسياً ذا قواعد متوازنة واضحة ومستقرة». هذا التحفظ سيظل مجرد تمن لأن تسارع الانقلابات العلمية ـ التكنولوجية في هذا الميدان لا يدع مجالاً لرد فعل مدروس، بل هي تضع العالم كله أمام الأمر الواقع الذي يستفيد منه الأقوى والأسرع إلى استغلاله.

وإذا ثمة فوضى الآن في هذا المجال التكنولوجي وطرق استخدامه، لعدم القدرة أيضاً على الهيمنة عليه كلياً، وهو في فوران وقفز مستمرين أسرع من أي رد فعل، فإن هذه الفورة، حال استقرارها، سيكون قطافها في حضن المغامرين الذين يمولونها والذين سيخضعون دوماً لقانون التنافس الذي لن يهتم بحل المسائل الاجتماعية، بل يضبطها لمزيد من استغلالها.

إن النخب العالمية الذكية التي تتسابق اليوم على التطور التكنولوجي استخداماً واستغلالاً لكل الطاقات والكفاءات

العلمية، تعمل، في إطار «اقتصاد السوق» على بناء امبراطوريات مالية كبرى، شبيهة بالأمبراطوريات القومية السابقة، مستبدلة بالسلاح العسكري السلاح المالي.

وقبل اشتداد الحروب بينها تتقاسم الأمبراطوريات المالية اليوم هما واحداً ترسيخاً وتعميماً للتواصل بين الأسواق عبر إقامة الأوتوسترادات الكونية، كما سابقاً كانت الأمبراطوريات القومية تلجأ لترسيخ توسعاتها إلى شق طرق المواصلات البرية والبحرية.

لذلك، تصاحب هذا الانقلاب صورة طيبة عن التقدم وتحسين الشروط الحضارية. وهو هدف ضروري إعلانه لإشراك العالم في مخططاتها المستقبلية.

ومن الواضح أن غالب الطرح الإعلامي في مناقشة الأنترنت بمثابة إعلان أكثر مما هو بمثابة إعلام يغطي الحدث، وليس أدل على ذلك من البرامج البصرية ـ السمعية، المدفوعة التي توزع على مختلف القنوات في العالم لتعليم الناس استخدام الكومبيوتر والاشتراك في شبكة «بيت العنكبوت العالمي». وشتان بين المشترك فيه والمهيمن عليه، فمن المؤهل للهيمنة؟

مؤهلات الهيمنة

ينطبق على الأنترنت ما ينطبق على أي نشاط آخر في زمن «اقتصاد السوق»، فالمؤهل للهيمنة هو صاحب الرأسمال الأكبر، وهذا ما سبق أن تخوفت منه حتى كبرى الصحف الأميركية كما أشرنا في بداية هذه المطالعة.

إن الولايات المتحدة هي المكان الأساسي الذي تطورت فيه تكنولوجيا الاتصال بتمويل رسمي أثناء مشروع «حرب النجوم» قبل أن تحوله عن أغراضه العسكرية إلى الأغراض المدنية السلمية، تبعاً لمقولة أن السلام هو استمرار الحرب في شكل مختلف.

إن الرأسمال العالمي اليوم الذي يستطيع أن يطور بقدر ما يستفيد من التطوير، يتركز أكثر في الولايات المتحدة التي تظل البلد الأهل أكثر للهيمنة على هذا النشاط والاستفادة القصوى منه. وأهم مختبر في العالم اليوم لتطوير الأنترنت هو «المعهد التكنولوجي» في ماساشوستس، الذي يتحلق فيه حول نيكولاس نيغروبونت، أشهر عباقرة علم الاتصال، وهم يعملون ليلاً ونهاراً لتنفيذ تصوراتهم المتقدمة لما ستصبح عليه هذه الوسائل في الألف الثالث من شبكات أكثر ذكاء وأكثر تعقيداً عبر أجيال جديدة من الكومبيوتر الذي سيكون لمستخدمه «مثل خادم البيت المطيع والغيور على مصالح أصحابه».

وفي هذا يقول جوزف ناي، عميد معهد كينيدي في جامعة هارفارد، وأحد المسؤولين الكبار سابقاً في البنتاغون، في مقال له في مجلة «فورين أفير»، نقلته مجلة «لوموند ديبلوماتيك» الفرنسية أن الولايات المتحدة بفضل جدارتها التي لا قرين لها في تأصيل الأنظمة المعقدة للمعلوماتية، سوف ترسخ في المنظور القريب هيمنتها السياسية العالمية. لذلك يقول أيضاً ريشار فالك، من جامعة برنستون: «إن بعض الاستراتيجيين الأميركيين يعملون على الهيمنة على كل الشبكات الاتصالية، والأرباح الخرافية التي

ستنتجها المصانع الخاصة بها، بغية بناء الامبراطورية الجديدة للعصر الالكتروني التي ستضم سوقاً عالمية لتكنولوجيا الغد». ويأتي هذا الكلام توضيحاً لتصريح ألبير غور عن كون «أوتوسترادات الاتصالات هي أولوية استراتيجية لأميركا».

وكان زبيني بريجنسكي، الذي ينسب إليه مصطلح «القرية الكونية»، تنبأ، قبل أن يتسلم مسؤولية الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر، بهذه الضرورة، انطلاقاً من كون «القوة الحقيقية للهيمنة تعود إلى التطور والاتساع في شبكات اتصالاتنا».

ما بعد الدولة

دور الدولة في هذا المجال هو في تراجع إذا كنا سنصدق المنشور الذي أعلنه جون باري بارلو المشارك في تأسيس «مؤسسة الحدود الالكترونية» في دافوس (دافوس هي القرية السويسرية التي تستقبل كل عام ممثلي الرأسمالية الدولية) وفيه أن عهد الحكومات في البلدان الصناعية المتطورة شرع في التلاشي: «لن يكون لكم دور حيث نجتمع نحن» ويقصد مخططي عالم المستقبل. ثم يضيف: «إن كل مفاهيمكم القانونية للملكية، وحق التعبير، والهوية، ليس لها مكان في عالمنا، هذا العالم الذي هو حلم المصرفيين ومديري الشركات والوسطاء الماليين، والذي يتحقق، كما يقول، بأسرع مما نتصور، عبر صور تبثها وسائل الاتصال كما لو أنها إنجيل «الاستهلاك الرقمي»»، ويشرح ريشار فالك هذا العالم بأنه يخضع لاستراتيجيا ترمي إلى تحويل

السوق العالمية إلى مركز تجاري عملاق مربوط بعضه ببعضه ألكترونياً كما لو أن العالم المقبل هو مدينة هونغ ـ كونغ انتشرت على كل الكوكب».

وقد يصح التذكير هنا بتصريح للرئيس الفرنسي الراحل، فرنسوا ميتران قبل ثلاث سنوات في موضوع «ثورة الاتصالات» يقول فيه: «إن ما لم تستطع الأنظمة الاستبدادية تحقيقه من فرض الرأي الواحد والرؤية الواحدة على العالم، هل يحققه تحالف المال والتكنولوجيا؟».

الرؤيا الواحدة

قد يبدو المزيد من إيصال المعلومات والمزيد من المتلقين عبر وسائل الإعلام المتطورة، هو لمزيد من الديموقرطية اتباعاً للمنطق الليبرالي: «دعوا الناس يقررون بأنفسهم السلعة التي يحبون والنظرية التي يفضلون». وبحسب ريجيس دوبريه، أن الرأي العام يصوغه الإعلام. والوسيلة الإعلامية الأكثر انتشاراً، وتالياً الأكثر تأثيراً، هي الأسهل وصولاً والأقل كلفة. فإذا عرفنا أن القدرة على إنتاج الوسيلة الأسرع والأسهل والأقل كلفة متاحة أكثر للرأسمال الأكبر، عرفنا سبب التخوف من وقوع وسائل الإيصال الأكثر تطوراً في أيدي الأكبر رأسمالاً الذي لا يرى في الإعلام إلا الوسيلة التي تتيح له فرض سلعته أو فرض رؤيته.

وهكذا يكون تحالف المال والتكنولوجيا، كما أشار إليه الرئيس ميتران، هو الأقدر على فرض الرأي الواحد والرؤية

الواحدة، فتكون الليبرالية، التي أسقطت الشيوعية بحجة أن هذه تفرض على الناس رأياً واحداً ورؤية واحدة، تقوم هي نفسها اليوم بلعب هذا الدور، ليس بالقوة البوليسية بل بالقوة المالية. إنها الأممية الجديدة تنتعش اليوم على أنقاض الأممية السابقة، بتوجيه مختلف، لأن الأممية الأولى رافقت أيضاً التطور التكنولوجي الأول في تسهيل المواصلات بين سكان الأرض عبر التلغراف والقطار، فتأسست «الأممية الأولى» في لندن وقت تأسس «اتحاد الاتصالات العالمية» في جنيف العام ١٨٦٥ وذلك جعل فيكتور هوغو يرى قرب تحقيق «الولايات المتحدة العالمية» حيث يصبح كل الناس أخوة بلا حدود قومية ولا نزاعات عرقية، ثم أضيفت المساواة عبر الاشتراكية التي اقتصرها لينين بقوله أنها تعميم الكهرباء، ترداداً لفكرة كان قالها قبل قرن المصلح الفرنسي سان سيمون.

وهكذا إذا كانت الأممية الأولى ذات نزعة إنسانية سهلت الترحيب بها، فإن المأخذ على الأممية الجديدة أنها تفرغ الدعوة من إنسانيتها. والذين يقدرون على تصحيح مسارها لا يريدون، وأما الذين يريدون فلا يقدرون. وهكذا تأسست أممية تجارية على أنقاض أممية إنسانية.

وإذا كانت تكنولوجيا القرن التاسع عشر سهلت العمل للملايين عبر الثورة الصناعية، فإن تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين سوف تجعل الملايين، بسبب الكومبيوتر، عاطلين عن العمل.

وإذا كانت الأممية الاشتراكية سهلت الضمانات الاجتماعية

في البلدان الليبرالية، تخوفاً من الاستجابة لتلك الأممية، فإن الأممية الجديدة، مذ خلت الساحة لها ما عادت تحفل بهذه الضمانات، وكانت تتم سابقاً لتحصينها من الاستجابة للفكرة الشيوعية، ومع ذلك يقول ألبير غور، نائب رئيس الولايات المتحدة، في محاضرته الشهيرة عن الأنترنت، إن هذا التطور التكنولوجي هو «لمساعدة العائلة الإنسانية كلها، في الشمال كما في الجنوب» حيث المستقبل يعد بتطبيق «الديموقراطية المباشرة»، فأي حدث أو قرار في أي مكان في العالم يستطيع «الأنترنت» أن يُشرك في مناقشته أياً كان في أي مكان، كما لو اننا في ساحة أثينا في فجر الديموقراطية حيث كان يمارس كل المواطنين حقهم في التعبير عن رأيهم.

فإلى أي حد يصح هذا الكلام؟

بين الشمال والجنوب

بعنوان «الأنترنت بين الشمال والجنوب»، أي بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة، أجرت مجلة «لوموند ديبلوماتيك» ندوة عبر الأنترنت شارك فيها عشرات، من الشمال والجنوب.

وفي هذه الندوة نكتشف أن هذه الديموقراطية الأممية، هي ديموقراطية القادرين على المشاركة وهم لا يشكلون سوى نسبة ضئيلة من سكان العالم، لأن الأنترنت ترتبط فاعليته بالخط الهاتفي الدولي الموصول بجهاز الكومبيوتر، وبحسب احصاءات منظمة الأونيسكو أن عدد الخطوط الهاتفية في العالم لا يتجاوز ست مئة مليون خط، ومعظم هذه الخطوط محصور في الولايات

المتحدة واليابان وأوروبا الغربية، أما الخطوط في البلدان النامية فلا تشكل سوى عشرة في المئة من مجمل الخطوط. وتتساءل كلودين لوفسك: «وماذا عن الخمسة مليارات إنسان المحرومين من هذه الخطوط؟»، أو كما يقول تابو مبكي، نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا: «إن عدد خطوط الهاتف في حي مانهاتن في نيويورك يفوق عدد الخطوط في أفريقيا الصحراوية كلها». إلى سبع مئة مليون إنسان في أفريقيا لا يفكون الحرف، ونصف سكان الهند بلا طعام وليس فقط بدون كومبيوتر.

ويجزم باسكال هولونويغ بـأن «الديموقراطية الألكترونية» لا تعني سوى الذين يمارسون الديموقراطية الراهنة، وهم سيحتكرون أي مناقشة سياسية.

لذلك يقول دني باستيانلي: «إن الطابة اليوم في ملعب الذين لا يريدون أن تتحول شبكة الأنترنت إلى مجرد بقرة تجارية حلوب لكبار الذين سيحتكرون وسائل الاتصال الجديدة».

أما اللاعبون الذين يستنجد بهم باستيانلي فغير واضحي الهوية بعد، ولا النية أو الإرادة، ما عدا أنهم محرومو الإمكانات التقنية للعبة.

ورداً على تصريح الببر غور بأن الولايات المتحدة «سوف تعمل على تسهيل استخدام الأنترنت، وسوف تقدم النصائح إلى حكومات الجنوب في هذا الصدد»، يقول ن. بازال: «بداية يجب أن يتحـرر الإنسـان سيـاسيـاً قبـل أن ينـاقـش وسـائـل التعبيـر الديموقراطية، إن عبر الأنترنت أو غيرها من وسائل التعبير».

ويقول ميشال سوفال: «إن حل المشكلات الإنسانية ليس منوطاً بالتكنولوجيا بل بالسياسة».

إن ثمة وعياً لسلبية التطور يعبر عنها ألان امبروزي، مدير مؤسسة «ترانسفاليس» حيث يقول: «إن الهوة سوف تكبر بين الشمال والجنوب، وإن التشويه الفظيع الذي تقوم به التكنولوجيا الجديدة للاتصالات، سوف يساعد على مزيد من الاستعباد...».

ويرى دير لوانغر: «أن نستعد للدفاع عن قيم أخرى، عن أولويات اقتصادية أخرى، عن علاقات اجتماعية أخرى... يجب أن نحول دون أن تتخذ هذه الشبكة شكلاً لا إنسانياً حيث التكتلات الكبرى المالية والتجارية فقط تستطيع أن تحتكر الآراء دون الآراء المضادة، أو المعلومات دون المعلومات المضادة في حال وجودها، لسهولة إيصال صوتها قبل غيرها، وللقدرة على إيصال هذا الصوت مجاناً أو بالكلفة الأقل».

لهذا يرد ريجيس دوبريه، على مقولة: «دعوا الناس يختارون بأنفسهم السلعة أو النظرية التي يريدون» بأن هذا المنطق الليبرالي السليم يضعف عندما نعلم أن الخيار ليس حراً حقاً لأن صناعة الرأي العام كما صناعة الذوق العام تحددها وسائل الإيصال الأقوى والأسرع والأقل كلفة.

وهكذا تخلص الندوة إلى كون العقبات التي تواجه الديموقراطية المباشرة التي ينوه بها المعنيون بالتطور التكنولوجي، لا تقتصر على شعوب الجنوب، بل هي أيضاً في

صلب مشكلات شعوب الشمال، وليس في الأفق المنظور إمكانات عملية لتصحيح وجهة التطور التكنولوجي، بل مجرد آراء نظرية لم تبلور بعد آلية المواجهة، حين آلية الهجوم مستمرة، وقد تلخص هذه الآراء التحذير الذي وجهه جويل دو روسناي، مدير مدينة «العلوم والصناعة» في فرنسا، حيث يقول: «إن هذا المنحى خطر. إنه لا يحترم لا الأفكار ولا القيم ولا الأخلاق. يجب أن نتراجع قليلاً إلى الوراء وأن نفكر بحكمة كيف نبني حضارة عالمية تحترم الإنسان وقدره».

نظريات للمواجهة

ويبدو أن لا سبيل لتصحيح الانحراف في استخدام التكنولوجيا إلا بدعوة إلى «عقد اجتماعي» عالمي جديد لتنظيم هذه المسيرة. كما حصل بعد الحربين العالميتين، عندما أوجد المجتمع الدولي منظمة الأمم المتحدة.

لكن الظروف التي شجعت على خلق المنظمة الدولية، ليس في الوقت الراهن ما يعادلها، لذلك تصح الدعوة إلى استنفار كل قوى المجتمع المدني في إطار تضامن عالمي لمحاولة فرض عقد اجتماعي عالمي جديد يجعل التكنولوجيا تخدم المجتمع ولا تستعبده، عقد يحاول طمر الهوة التي تزداد بين الطبقات، في البلد الواحد، كما الهوة التي تزداد بين البلدان المتطورة والبلدان النامية.

(«النهار» ـ ٧/ ١١/ ١٩٩٦)

عن مستقبل الثقافة

في استفتاء حول مستقبل الثقافة والإبداع في العالم العربي، طرحت مجلة «الطريق» لسان الحزب الشيوعي اللبناني، السؤال التالي:

«شهد العالم تطورات بالغة الأهمية في السنوات الأخيرة. كما يعيش العالم العربي تحديداً تحولات ربما هي الأكثر خطورة في تاريخه الحديث. في ضوء ذلك، هل ترون أن الأمر يفرض تعديلات أو تغييرات معينة، طبيعة ونوعية، في النشاط الثقافي والإبداع الفكري في الوطن العربي؟ وهل ثمة أولويات جديدة في المضمون أو الشكل تفرض نفسها؟ وما هي وجهة التغييرات التي تتوقعونها في هذا الحقل؟».

وهنا جوابي:

«كما أن السؤال يقول بحق «إن العالم العربي يعيش تحولات ربما هي الأكثر خطورة في تاريخه الحديث»، يجب القول أيضاً أن هذا التحول لم يبدأ اليوم بل مع نكسة حزيران ١٩٦٧، قبل انكسار التوازن الدولي، وانهيار المعسكر الاشتراكي. ذلك أن التركيبة العربية لم تكن تسمح إلا بتضامن

شكلي في المصالح القومية، وباختلاف كبير في سبل تحقيقها. عدا ان العرب، الذين لم يعرفوا الاستقلال منذ قرون، لم تسمح الفترة القصيرة من الاستقلال، التي سبقت انفجاري النفط وإسرائيل، بالاستعداد الكافي لمواجهة هاتين المفاجأتين. وعندما حاولت الانقلابات العسكرية العربية أن تصحح القدرة على الاستعداد فاجأتها «النكسة» والثغرات الكبرى في هذا الاستعداد، برغم استفادة البعض الجزئية من مناخ التوازن الدولي آنذاك. ولم تستطع المحاولات اللاحقة للنكسة ان تغير في الوضع شيئاً.

وأمام الطريق المسدود كانت المراوحة في المكان الواحد سبباً لمزيد من التخبط والتفسخ والتراجع والانهيار.

ولم تكن الطليعة الثقافية العربية سوى صدى الطليعة السياسية، فأصابها ما أصاب تلك من اصطدام بالآفاق التي راحت تنغلق.

واستكان العربي في عجزه إلى خرافة أن الوقت لصالحه. لكن الوقت يكون لصالح الأقدر على استغلاله، والاستفادة منه. ولم يكن الحال عربياً كذلك، وليس هو كذلك اليوم. كانت علاقة العربي بالوقت دائماً في حالة نشاز، وكذا حال المعسكر الذي ارتبطت به الطليعة السياسية العربية.

فقبل ربع قرن من التحولات العاصفة، التي ذهبت بالاتحاد السوفياتي، دخلت دبابات حلف وارصو لتضع حداً لإصلاحات في براغ هي نفسها التي ستعرف في ما بعد باسم «البيرسترويكا»، لكن بعد فوات الأوان حين بطل أن يجدي الإصلاح.

وكذا المراوحات العربية ما بعد النكسة.

لكن التطورات العالمية التي أدت إلى انكسار النموذج الثوري العالمي، وكل ما يحمل من مقومات الدعم المعنوي والمادي إلى حركات التحرر في العالم الثالث، ومنها عالمنا، هل تفترض إعلان «التيتم»، أو في الإمكان تجاوز ذلك إلى وقفة تحد حيث، كما يقول سارتر: «الوجود يبدأ في الضفة الأخرى من اليأس».

ربما كان يجب موت الأب الذي وجوده لم يكن يغير كثيراً في طبيعة التراجع العربي، بل ربما كان وجوده يمنح وهماً لا يساعد، في ظل المراوحة الثورية العربية، إلا في مزيد من الترهل، في غياب الاجتهاد الذاتي.

إن العربي يقف اليوم وحيداً يواجه للمرة الأولى نفسه دون معين، فلم يبقَ ثمة دعم معنوي يسند كبرياءه، ولا دعم مادي يزيده قدرة على المناورة، ولا نظرية جاهزة للتطبيق دون كبير اجتهاد ذاتي.

ولأن اللغة الدينية، التي عززتها الهزائم، لا تستطيع مواجهة لغة العصر، التي هي لغة العلم والاقتصاد والتكنولوجيا الساحقة، فليس إلا الاجتهاد على أساسيات الماركسية، من جديد، يمكن أن يسمح بخلق لغة جديدة قادرة على المواجهة، مستفيدة من تراكم التجارب الفاشلة. وإن طروحات سمير أمين مثلاً وزملائه حول سبل التحرر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ربما هي بداية تلمس اللغة الجديدة، برغم كون الأحزاب الشيوعية حاربتها في السابق.

إن فشل التجربة الاشتراكية وانتصار الرأسمالية لم يغيرا

كثيراً في طبيعة تشخيص الماركسية للرأسمالية في كونها ليست طريق الحرية والعدالة، وإن كانت طريقاً لازدهار قلة على حساب كثرة، كما كان الحال دوماً.

إن شعوب العالم الثالث ستجد نفسها أكثر تخلفاً، في ظل النظام العالمي الجديد، وحقوقها القومية المتعارضة مع المصالح الرأسمالية أكثر تآكلاً، وكذلك ثرواتها الوطنية.

نعرف اليوم أن الحلم بـ «مملكة الحرية» صار بعيد المنال بعد فشل سبعين سنة من التجربة الاشتراكية، التي كان يفترض أن تحققه، فحققت عكسه. لكن الأساسي في النظرية الماركسية يظل القوة التحريضية الأولى. وإذا «الوصفة» سقطت فلم يسقط «التشخيص».

سقطت من الوصفة هذه الحتمية التي شاءت أن تجعل من التجربة الإنسانية قانوناً طبيعياً. وربما يكون التوسير في آخر تفسير للنظرية الماركسية هو أكثر الشارحين إساءة إلى نتائج النظرية الماركسية، بتحويلها إلى علم محض نازعاً عنها إنسانيتها.

أعترف أنني كنت دوماً أقرب إلى طروحات ماركس الشاب، في مخطوطات ما قبل كتاب «الرأسمال»، لأن هذه الطروحات هي التشخيص ولو العام، لمشكلة الحرية الإنسانية ولا يمكن القفز فوقه.

ومن خلال هذا التشخيص، ولأول مرة في التاريخ، اتضحت حقيقة العلاقة الجدلية بين النشاط الثقافي والنشاط الاجتماعي، الحقيقة التي لم يبقَ في الإمكان تجاهلها مهما اجتهد التنظير المناقض لها.

ثمة مقولة نرددها استمراراً وبلا تدقيق: إن الإبداع الفكري والنشاط الثقافي يزدهران في أجواء الحرية، ويختنقان في الاجواء الاستبدادية.

وأما الحقيقة فهي أن الإبداع يزدهر في الآفاق المفتوحة حتى في ظل نظام استبدادي وينحط في الآفاق المغلقة حتى في ظل نظام ديموقراطي.

إن الثقافة الطليعية نشاط تقدمي بامتياز، لأنه نشاط تغييري، للخروج من وضع إلى وضع ومن رؤية إلى رؤية وتالياً من مرحلة إلى مرحلة. لذلك هو لا يزدهر إلا في ظل الآفاق المفتوحة لهذا التغيير مهما كانت الرقابة شديدة. ولذلك يجب للمعادلة الصحيحة أن تكون كالتالي:

إن الإبداع الثقافي يزدهر في ظل الآفاق المفتوحة وينحط في غيابها، وان الأجواء المفتوحة قد تكون في ظل القمع، كما ان الاجواء المغلقة قد تكون في ظل الحريات. إن الإبداع الثقافي اليوم في أوروبا هو في حالة انحطاط برغم الحريات، بشهادة الأوروبيين أنفسهم، لأن المجتمع الأوروبي الحالي يعيش في ظل الآفاق المغلقة. وكان انفجر نشاط إبداعي في ظل الأنظمة الاستبدادية قبل الثورة الفرنسية، مواكباً حركة الآفاق المفتوحة، المقبلة على تغيير. والحرية تساعد الآفاق المفتوحة وليست شرطاً لها، كما حدث في السنوات العشر الأولى من عمر «ثورة أوكتوبر» في روسيا، حيث للمرة الأولى في التاريخ لم يكن النشاط الطليعي يتعارض مع السلطة، لأن السلطة نفسها كانت تعيش الآفاق المفتوحة طلباً «للإنسان الجديد»، قبل أن ينطوي هذا الحلم في ثنايا ديكتاتورية الحزب فديكتاتورية فرد. وصار

النشاط الإبداعي نشاطاً تزيينياً للسلطة.

كان النشاط الطليعي في ظل الآفاق المفتوحة يتحدى كل القمع كما حدث في ظل أعتى نظام استبدادي في روسيا القيصرية، وكذلك في ألمانيا القرن التاسع عشر حيث ترافق النشاط الإبداعي مع ما سوف يتمخض عن ثورة ١٨٥٠ الفاشلة.

والنشاط الثقافي العربي لم يشذ عن القاعدة فازدهر في ظل القمع العثماني زمن السلطان عبد الحميد حين كانت الآفاق مفتوحة للتغيير.

إن النشاط الثقافي والإبداع الفكري اللذين يشير إليهما السؤال يحددهما الانفتاح والانغلاق في الآفاق أكثر مما يتحددان بمناخ الحريات أو القمع.

وفي ضوء هذا التوضيح يجب أن ننظر إلى مستقبل النشاط الثقافي والإبداع الفكري في العالم العربي في ضوء الأحداث الأخيرة.

نعرف اليوم أنه منذ مطلع الخمسينات إلى السبعينات كانت الطليعة العربية، الثقافية والسياسية، تعيش مناخ الآفاق المفتوحة، وإن بتباين بين ما قبل النكسة وما بعدها.

وإذا كانت فترة ما قبل النكسة شهدت ذروة النشاط الثقافي والإبداعي فلأن آفاق التحرر، التي حركتها الرياح الأممية، انعكست بقوة على النشاط السياسي والاجتماعي والثقافي.

ولم تكن الاستقلالات في العالم العربي مشروطة، بعد الحرب العالمية الثانية، كما بعد الحرب العالمية الأولى.

لذلك كان كل شيء يتحرك في العالم العربي وعلى كل صعيد. وكان للبنان دوره الأول ثقافياً في بلورة كل النشاطات الطليعية الفكرية والإبداعية، السياسية والأدبية، المرافقة للآفاق المفتوحة.

ولم تكن النكسة كافية لإغلاق هذه الآفاق. كان الزخم قوياً إلى درجة أن صدمة النكسة خلقت تحدياً جديداً، لكن لأن الطاقة على المقاومة ليست أزلية، ينطبق هذا على الفرد كما على الجماعة، فإن استمرار الاستنزاف في وسط استمرار الحصار واستمرار الخيبات يوهن هذه الطاقة، وهذه هي الغاية التي تم إيصال العربي إليها. ولن يكون حظ المد الديني، الذي انفجر كرد فعل، بأفضل في المستقبل من حظ المد المدني، كما أن أجواء النظام العالمي الجديد ليست هي الاجواء التي ستساعد على تغيير هذا الوضع.

ولأن الآفاق المفتوحة بعيدة اليوم عن الحياة السياسية والفكرية العربية، والعكس قد يكون هو الأصح، فإنني لا أتوقع نشاطاً ثقافياً وإبداعياً مهماً في المرحلة المقبلة، حتى من النوع الذي طال تكراره وفقد معناه، بل إنني أرى نشاطاً ثقافياً وإبداعياً لتسهيل القبول بالأمر الواقع، فالمطلوب من الثقافة اليوم أن تتناسب ومناخ الآفاق المغلقة.

ثم إن النقد الذاتي الذي كثر في التعبير الفكري، كما في التعبير الأدبي، لم يصل بعد إلى الضفة التي تهيىء للوجود «خلف الضفة الثانية من اليأس»، ولن يكون الدين محرضاً لإبداع فكري جديد، وسوف تعاني الثقافة الطليعية طويلاً من الترهل الحاصل تبعاً لترهل حركة التاريخ العربي واستنزاف طاقاته.

لكن هل تتوقف حركة التاريخ هنا؟

إن الأولويات المفترضة في إطار الثقافة الطليعية في المستقبل هي محاولة حث حركة التاريخ على الاهتزاز من جديد في طريق معادلة «الحرية ـ العدالة»، وذلك بالتركيز على كشف حقيقة الواقع الجديد: «أليست الحقيقة دائماً ثورية»؟

ولا أعتقد أن هناك أولوية تسبق هذه، ولا أهم منها: تعرية الواقع وكشف آلية الهيمنة.

ليس ثمة تقدم في طريق غير مستكشفة، إن تعرية ملابسات النظام العالمي الجديد، هي التي ستكشف عن الثغرات فيه، وهي التي ستدل على الاتجاه الأفضل لتصحيح المسيرة.

أما اللغة الجديدة المطلوبة ففي اعتقادي أنها ستكون لغة الممارسة، أي أن الممارسة هي اللغة ولو لبعض الوقت، الوقت الضروري لكشف النبض الراهن الذي سيزداد قوة للخروج من مرحلة الانحطاط.

إن مرحلة الانحطاط العربي الجديدة، سيكون لها اسم جديد اخترعه أحد المثقفين الأميركيين «نهاية التاريخ».

وإن المطلوب من الثقافة الطليعية العربية اليوم، كما من ثقافات شعوب العالم الثالث عامة، استشفاف الضوء في نهاية النفق والتقدم على هديه.

(«النهار» ـ ١/ ٢/ ١٩٩٢)

ملحق

- هذا الفكر
- هذه الحرية
- هذا المثقف

هذا الفكر

يتساءل مثقفو العالم، ما هو دورهم في المستقبل؟

لأن الإنسانية لم تبق على الموضة في زمن «انتصار الديموقراطية»، فهي من مصطلحات العالم القديم حين كان ثمة بؤس وقهر، وكان ثمة أمل في تجاوزهما. أما مذ تحقق الأمل، فلم تبق الإنسانية في حاجة لاستخدام قاموسها القديم.

أما الفكر فإن في موته راحة للإنسان، فلم ينتج عن الفكر طوال التاريخ سوى التمرد والثورات والمطلوب إراحة الإنسان من فكره حتى لو تحول الإنسان آلة استهلاكية ضاحكة، وهذا ما يؤمنه «اقتصاد السوق» الذي تديره العائلة الرأسمالية الكبرى، عبر وكلائها المحليين، وأيضاً دعاتهم من الاعلاميين، وهؤلاء يختارون بدورهم المثقفين الضروريين لإنجاز المهمة، وبذلك يتأمن لهؤلاء وأولئك الدور المريح من عناء الفكر.

إن المثقفين القابلين بالدور يستحقون وصفهم بـ «حثالة الرأسمالية»، طبقاً لوصف ماوتسي تونغ للخدم بأنهم «حثالة البروليتاريا»، لأن الخدم يعيشون على صدقات مستغلي أفراد طبقتهم من الكادحين في المجالات الأخرى.

والمثقف ينال القسط الأوفر من اللوم إذ يخون رسالته، خاصة المثقف الحر، الذي يفترض أنه رفض العقائدية لرفضه التوجيه، فإذا هو لا يرفض سوى الوجه المباشر للتوجيه ويقبل بالوجه المستتر.

ومهما تلطفت التسمية، كالإكتفاء باستخدام صفة «السماسرة»، لدعاة النظام الجديد، باعتبار أن السمسار يعيش في بحبوحة على حساب جهد الآخرين، فإن المعنى لا يتغير.

(«النهار» ١٥/ ١٢/ ١٩٩٢)

ـ هذه الحرية!

كـم تبـدو كلمـات المثقفيـن اللبنـانييـن، التـي تتـردد فـي التاسع عشر من أيار كل عام، عن حرية الكلمة، كم تبدو مستبعدة عن الواقع.

ليـس فقـط لأن الـديمـوقـراطيـة اللبنـانيـة تختلـف عـن الديموقراطيات الأخـرى بأنها ديموقراطية تسوية، تزداد تعقيداً مع استمـرار ضغـط الـدم فـي الجنـوب، وضغـط الـدولار فـي العاصمة، وضغط «النظام الدولي الجديد» في كل مكان، بل لأن هذه الديموقراطية، وبسبب كل تلك الضغوط، تزداد ابتعاداً في قوانينها الأعلامية عن خط قوانين باقي الديموقراطيات.

وإذا للسلطات المالية بعض الدور السلبي نحو الأعلام في الديموقراطيات الأخرى، فإنها، في الديموقراطية اللبنانية، تسير حثيثاً لأن يكون لها كل الدور.

أي معنى للكلام عن الحريات «المقدسة» إذ نستبدل بهيمنة العنف المحدودة هيمنة المال غير المحدودة؟

وأي معنى لحرية الثقافة إذ نستبدل بطليعية الثقافة التي

تهيء لتقدم الواقع الإنساني، الثرثرة الثقافية التي تحمي الواقع اللاإنساني؟.

وإذا الحرية ترتبط أصلاً بالإنسان وليس بالسياسة، فأي معنى لاستبدالنا الحرية الإنسانية بالحرية السياسية؟

(«النهار»: ٢٣/ ٥/ ١٩٩٢)

هذا المثقف

في مسرحيته «منمنمات تاريخية» يخصص سعد الله ونوس أحد فصولها لابن خلدون ليجعل موقفه إزاء تيمورلنك الموقف المكروه للمثقف الذي يقف على الحياد من أحداث عصره، فلا يقاوم الظلم بل يهادنه. والحقيقة أن موقف ابن خلدون هو النموذج. وأما الموقف المقاوم فهو الاستثناء. لذلك إذا راجعنا التاريخ نرى مقابل آلاف المثقفين الذين يسيرون مع التيار قلة نادرة تقف ضد التيار.

ويبدو أن ونوس لا يدرك تماماً موجة التحول لدى المثقفين العرب بعد حرب الخليج وبدء المفاوضات، هذا التحول الذي لم يصبح الغالب إلا لأن السياسة العربية لم تتطابق بعد كلياً مع السياسة الأميركية ـ الإسرائيلية، وهامش عدم التطابق يضيق، وليس في الأفق ما يدل على أن هذا التطابق سيكون في صالح «سلام عادل وشامل».

وهذا لا يعني أن دور المثقف الرسولي إلى إنتهاء، أو أن الثقافة ستمشي إلى النهاية في ركب السوق، بل أن ثمة مثقفين وهم قلة، كما في كل عصر، سيواصلون التمسك بالجذوة الإنسانية في إطار هذا الصراع الأزلي بين الخير والشر، بين الحق والباطل. لكنهم، كما في كل عصر ينتظرون المساعدة من التاريخ الذي تحركه الجموع وليس الأفراد.

أن الثقافة تسيرها القوى التي تمسك بزمام الأمور في العالم

اليوم، لأن الثقافة في حاجة إلى وسائل الإعلام لنشرها، ومن غير المنطقي أن وسائل الاتصال التي تزداد ارتباطاً بالرأسمال سوف تسمح بتسويق ثقافة تناقض توجهات إمبراطورية الحزب الحاكم الواحد، الذي هو حزب رجال الأعمال.

ان المثقفين اقترحوا منذ أكثر من سنتين إنشاء «البرلمان العالمي للكتاب»، بعنوان «صرخة العالم» للوقوف ضد الطغيان و«فضح ما يحمل الحاضر من اضطهاد»، و«مساندة القضايا العادلة»، كما جاء في البيان، الذي وقعه عشرات الفلاسفة والأدباء والكتاب والفنانين. وعندما انعقدت أول جلسة للبرلمان كانت القضية الشاغلة للبرلمان قضية اضطهاد سلمان رشدي الذي دعي إلى ترؤوس الجلسة الأولى، حين ثمة شعوب تسحق، وملايين يموتون جوعاً. ثمة أطفال مشردون تصطادهم قوى النظام بالرصاص في شوارع بعض عواصم أميركا اللاتينية مثل الكلاب الشاردة. ثمة حقوق إنسانية تهدر في كل مكان بغير حساب أهم بكثير من قضية كاتب شاء أن ينال الشهرة على حساب السخرية من دين يجد أصحابه انهم مستضعفون في هذا العالم. لكن البرلمان الثقافي كان يوجه بالطريقة التي تخدم سياسة أولياء الأمر في النظام العالمي الجديد.

إن مجتمعات العالم الثالث، المحاصرة بالاستغلال والبؤس والتخلف، هي اليوم الأقدر على تداول آخر لغة إنسانية للإلتفاف على «نهاية التاريخ»، وفتح ثغرة فيه، لبداية جديدة تستعيد في أفقها كل التضحيات السابقة التي منيت بالفشل على أيدي قيادات استغلت ببشاعة هذه التضحيات.

(«النهار» ـ ٣٠/ ٣/ ١٩٩٦)

الموضوعات

للمؤلف

- «أبعد من الحرب»، منشورات «دار الآداب»، بيروت، ١٩٩٣ .

«في محاكمة سرحان سرحان خاطبت أم سرحان خطأ القاضي الأميركي بقولها «يا حضرة الحاكم» – كان ذلك في مسرحية لي العام ١٩٧١ – وعندما صحح لها القاضي الخطأ صاح أحد المشاهدين: «قلة فرق»، وهذا ما كانت ستقوله أم سرحان نفسها في الدور. وسرت في الصالة همهمة عدوى الموافقة على التعليق لأنه كان التعبير العفوي عن فهم شعبي بسيط وصحيح للقضايا السياسية، ومنها خرافة الفصل بين دور القاضي ودور الخصم في السياسة الأميركية في صدد القضية العربية.

كان ذلك قبل أن تنفرد الولايات المتحدة الأميركية بالهيمنة على الساحة الدولية. وكانت استطاعت طوال الوقت أن تحول دون انعقاد مؤتمر دولي لسلام عادل في المنطقة، خشية أن لا تستطيع أن تلعب كما اليوم الدورين بحرية.

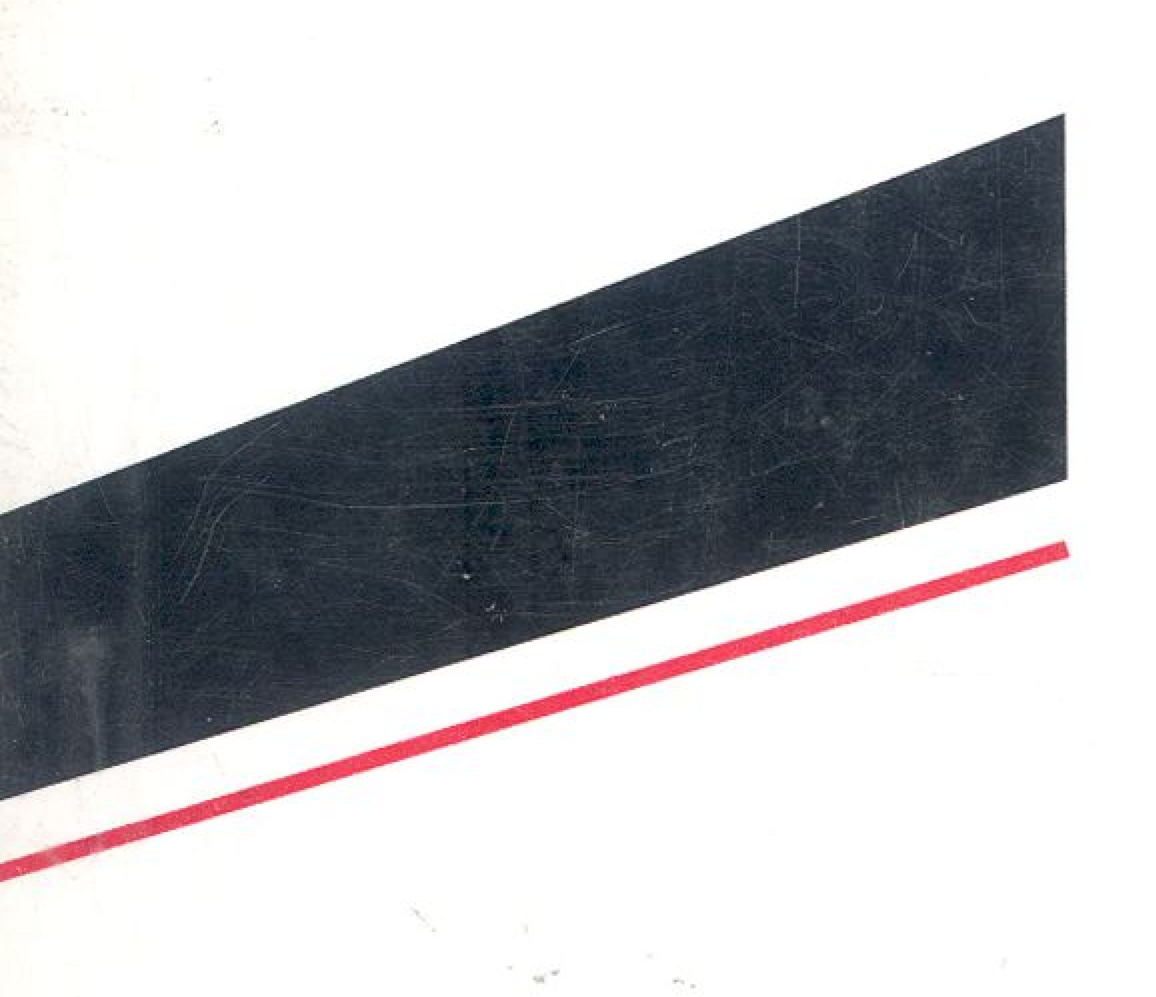
إن العدالة تفترض الإيمان بمبادىء إنسانية، حين المبدأ الذي تقوم عليه السياسة الأميركية هو الإيمان بالدولار الذي – كما مطبوع على ورقة الدولار – «يثق بالله»، لكن بالتأكيد الله الذي صورته كما في التوراة: قوة أنانية منحازة.

إن الحلف الاستراتيجي مع اسرائيل، الذي يؤكده كل رئيس أميركي، سيظل قائماً ما دام الطمع الاسرائيلي بالأرض العربية يزامن الطمع الأميركي بالنفط العربي، برغم الالتباس الذي يوحي به الإعلام العربي التابع، الرسمي وغير الرسمي، كجزء من خداع الرأي العام.

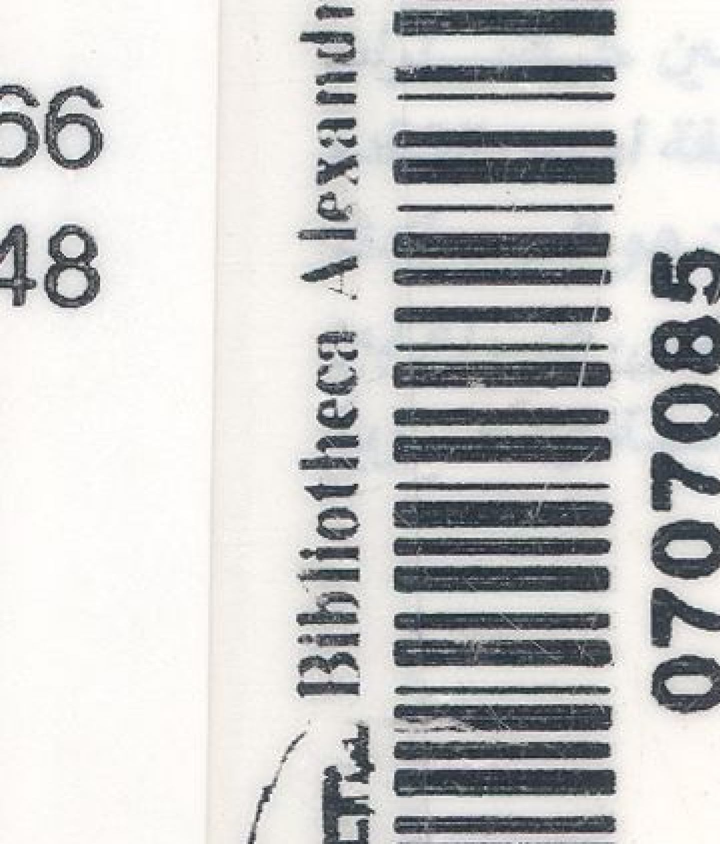
إن العرب خسروا قضيتهم منذ زمن طويل، منذ قبولهم، طوعاً أو غصباً، عجزاً أو غباء، بالدور الأميركي المزدوج: دور الحكم والخصم، دور القاضي والجلاد».

عصام محفوظ

(«النهار» – ٢٢/٢/١٩٩٢)



كتاب «أبعد من السلام» هو، في إطار المفهوم الجديد لمشروع السلام العالمي وأساليب تطبيقه والترويج له، مساهمة في توضيح حقيقة الصراع ال... يصوره خ... للتضليل: ... وثقافات م... والتخلف، ... من أي يوم ... الحرية ... الإنسانية.


Bibliotheca Alexandrina
0707085
66
48